



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعميم العالي والبحث العلمي
المركز الجامعي صالحى أحمد بالنعامة
كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير



تخصّص: اقتصاد نقدي ومالي

قسم: العلوم الاقتصادية

مذكرة مقدّمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي

بعنوان:

دور آليات التمويل الإسلامي في الرفع من
قيمة المؤسسة الاقتصادية

إشراف: د. خالدى حميدة

إعداد الطالبين:

- محمدي عبدالقادر
- بن تامر محمد

السنة الجامعية: 2023-2024

شكر وتقدير

الحمد لله رب العالمين حمدا كثيرا مباركا فيه على جزيل النعم ودوام العافية،
لهلحمد كما ينبغي لجلال وجهه وعظيم سلطانه وله شكرا يوافي نعمته
على إتمام هذا العمل المتواضعوا اللهم صلى وسلّم على سيدنا محمد.
نتقدم بالشكر الجزيل للأستاذة المشرفة خالدي. ح، والأستاذة رحمانى. س
كما نتقدم بجزيل الشكر والتقدير لأساتذة كلية العلوم الاقتصادية
والتجارية وعلوم التسيير وإلى كل هؤلاء لكم منا الدعاء فجزاكم الله خيرا.

الإهداء

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، وبفضله تنزل
الخيرات والبركات، ويتوفيقه تتحقق المقاصد والغايات،
وأزكى صلوات الله وتسليمه على المبعوث رحمة للعالمين،
نبي الرحمة وإمام الهدى سيدنا محمد وآله وصحبه أجمعين.

نهدي هذا العمل المتواضع إلى كل من عائلتنا من الصغير إلى
الكبير وإلى جميع الأصدقاء بدون استثناء، وكل من يكن لنا
المحبة والتقدير وكل من ساعدنا ولو بكلمة وإلى كل من
لم يذكرهم قلمنا.

الملخص:

يبحث هذا البحث في إمكانات التمويل الإسلامي لتعزيز قيمة المؤسسات الاقتصادية ويستكشف كيف يمكن للمبادئ والأدوات والممارسات المالية الإسلامية أن تساعد هذه المؤسسات في التخفيف من مخاطر الإفلاس وزيادة الربحية وتحقيق النمو المستدام. تستخدم الدراسة منهج تحليلي وصفي لمقارنة التمويل الإسلامي بالتمويل التقليدي، مع إبراز ميزاته وفوائده الفريدة. كما يحلل تأثير التمويل الإسلامي على الأداء المالي واستقرار الأعمال، مع الاعتراف بالتحديات التي يواجهها. تقدم دراسة حالة واقعية تركز على بنك السلام الإسلامي في الجزائر أمثلة ملموسة لدور التمويل الإسلامي في دعم المؤسسات الاقتصادية. وتشير النتائج إلى أن التمويل الإسلامي يوفر نظاما ماليا قويا وموثوقا يعزز شراكات استثمارية حقيقية ويخلق بيئة مواتية لتطوير الأعمال والنمو. وهذا يساهم في نهاية المطاف في الأداء المالي الإيجابي للمؤسسات المشاركة.

الكلمات المفتاحية: التمويل الإسلامي، المؤسسة الاقتصادية، القيمة

Abstract :

This research examines the potential of Islamic finance to strengthen the value of economic institutions and explores how Islamic financial principles, tools, and practices can help these institutions mitigate bankruptcy risk, increase profitability, and achieve sustainable growth. The study employs a descriptive-analytical approach to compare Islamic finance with traditional finance, highlighting its unique features and benefits. It also analyzes the impact of Islamic finance on financial performance and business stability, while acknowledging the challenges it faces. A real-world case study focusing on Al Salam Islamic Bank in Algeria provides concrete examples of Islamic finance's role in supporting economic institutions. The findings indicate that Islamic finance offers a robust and reliable financial system that fosters genuine investment partnerships and creates a favorable environment for business development and growth. This ultimately contributes to positive financial performance for participating enterprises.

Key words : Islamic Finance, Economic Institutions, The Value

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

الصفحة	العنوان
v	شكر و تقدير
v	الإهداء
v	فهرس المحتويات
vi	فهرس الجداول
vi	فهرس الأشكال
ix	مقدمة
01	الفصل الأول: الأسس والمفاهيم الأساسية للتمويل الإسلامي وآليته
03	المبحث الأول: ماهية التمويل الإسلامي وأهميته
03	المطلب الأول: مفهوم التمويل الإسلامي
04	المطلب الثاني: خصائص ومبادئ التمويل الإسلامي
05	المطلب الثالث: أهمية التمويل الإسلامي
06	المبحث الثاني: أدوات التمويل الإسلامي وآليات تطبيقه
06	المطلب الأول: أدوات التمويل الإسلامي المبنية على المشاركة في عائد الاستثمار
11	المطلب الثاني: أدوات التمويل الإسلامي المبنية على المعاوضة
15	المطلب الثالث: أدوات التمويل الإسلامي المبنية على الإجارة
18	الفصل الثاني: دور أدوات التمويل الإسلامي في تعزيز قيمة المؤسسة الاقتصادية ومؤشراها
20	المبحث الأول: المؤسسة الاقتصادية ومصادر تمويلها
20	المطلب الأول: مفهوم المؤسسة الاقتصادية، وأهدافها وأهميتها
22	المطلب الثاني: أنواع المؤسسات الاقتصادية
24	المطلب الثالث: مصادر التمويل في المؤسسات الاقتصادية
24	1- مصادر التمويل التقليدية
25	2- مصادر تمويل الإسلامية (المصارف الإسلامية، التأمين التكافلي)
27	3- الفرق بين التمويل التقليدي والإسلامي
28	المطلب الرابع: آليات التمويل الإسلامي وملائمتها للمؤسسة
28	1- مدى ملائمة أدوات التمويل الإسلامي بالنسبة للمؤسسة الاقتصادية

29	2- مزايا خيارات التمويل الإسلامي على المؤسسات الاقتصادية
29	المبحث الثاني: قيمة المؤسسة الاقتصادية في ضوء استخدام أدوات التمويل الإسلامي
30	المطلب الأول: مفهوم القيمة وخلق القيمة
32	المطلب الثاني: المؤشرات المفسرة لقيمة المؤسسة الاقتصادية في ضوء استخدام أدوات التمويل الإسلامي
33	المطلب الثالث: الآثار الإيجابية للتمويل الإسلامي في الرفع من قيمة المؤسسة الاقتصادية
36	الفصل الثالث: أمودج عملي في تمويل المؤسسات وتفعيل قيمتها اقتصاديا _ بنك السلام الإسلامي_
39	المبحث الأول: نظرة عامة حول بنك السلام
39	المطلب الأول: نبذة عن بنك السلام وهيكله التنظيمي
41	المطلب الثاني: واقع التمويل الإسلامي في الجزائر
43	المطلب الثالث: مختلف المهام والخدمات التي يقدمها بنك السلام
44	المبحث الثاني: التّمول الإسلامي ودوره في تزويد موارد المؤسسات المالية والرفع من قيمتها الاقتصادية
44	المطلب الأول: حجم التمويل الإسلامي الذي يوفره بنك السلام في سوق القطاع لمصري
45	المطلب الثاني: العمليات التمويلية التي يوفرها بنك السلام للمؤسسات الاقتصادية
57	المطلب الثالث: الصعوبات التي تواجه البنوك الإسلامية في تقديم التمويل للمؤسسات الاقتصادية والحلول المقترحة
63	خاتمة
64	قائمة المصادر والمراجع

قائمة الجداول

الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
23	أنواع المؤسسات الاقتصادية حسب معيار الحجم	(1-2)
27	الفرق بين التمويل التقليدي والتمويل الإسلامي	(2-2)
29	مزايا التمويل الإسلامي على المؤسسة الاقتصادية	(3-2)
41	حجم الودائع في التمويل الإسلامي	(1-3)
43	منتجات التمويل الإسلامي	(2-3)
44	حجم نشاط التمويل الإسلامي لمصرف السلام من سنة 2019 إلى سنة 2021	(3-3)
46	مقارنة الملفات لسنة 2018 و 2019	(4-3)
47	توزيع التمويل حسب سلطة القرار	(5-3)
48	توزيع محفظة التمويلات المدروسة بالاعتماد على رقم الأعمال	(6-3)
51	مقارنة رخص التمويل لسنة 2020 و سنة 2021	(7-3)

قائمة الأشكال

الصفحة	البيان	الرقم
40	الميكال التنظيمي لمصرف السلام	(1-3)
42	الودائع المتعلقة بالتمويل الإسلامي	(2-3)
45	حجم نشاط التمويل الإسلامي لمصرف السلام من سنة 2019 إلى 2021	(3-3)
46	مقارنة بين الملفات المدروسة لسنة 2018 و سنة 2019	(4-3)
47	توزيع التسهيلات الممنوحة حسب الفروع لسنة 2019	(5-3)
48	مقارنة بين توزيع التسهيلات حسب النسبة من القيمة (مليون دج) 2019/2018	(6-3)
50	نسبة نمو التمويلات الصافية بين 2021/2020	(7-3)
50	توزيع التمويلات حسب سلطة القرار لسنة 2021/2020	(8-3)
51	توزيع محفظة التمويلات المدروسة حسب الوكالة	(9-3)
52	مقارنة رخص التمويل لسنة 2020 و 2021	(10-3)
52	رصيد تمويلات الإجارة (دج)	(11-3)
53	رصيد تمويلات الإجارة (مليون دولار)	(12-3)
53	تطور نشاط الإجارة (دج)	(13-3)
55	عدد ملفات التسهيلات الممنوحة	(14-3)
55	مجموع التسهيلات الممنوحة (مليون دج)	(15-3)
56	مجموع التسهيلات الممنوحة (مليون دولار)	(16-3)

مقدمة:

يمثل التمويل الإسلامي أحد الأدوات المالية البارزة التي تتميز بمرونتها وقدرتها على تلبية احتياجات المؤسسات الاقتصادية بطرق تتماشى مع مبادئ الشريعة الإسلامية. في ظل التغيرات الاقتصادية العالمية وتزايد الاهتمام بالتمويل المستدام، أصبحت المؤسسات الاقتصادية تبحث عن حلول تمويلية تساهم في تحقيق أهدافها التنموية بطريقة أخلاقية ومسؤولة. هنا، يبرز التمويل الإسلامي كخيار مثالي يوفر بدائل تمويلية مبتكرة تدعم النمو الاقتصادي وتساهم في تعزيز قيمة المؤسسات.

يلعب التمويل الإسلامي دوراً حيوياً في تعزيز أداء المؤسسات الاقتصادية وتحسين كفاءتها المالية. يتميز التمويل الإسلامي بالاعتماد على مبادئ الشريعة الإسلامية التي تمنع التعامل بالفائدة الربوية وتروج لمفاهيم تقاسم الأرباح والخسائر. هذا النظام المالي يعزز الشفافية والمصداقية بين الأطراف المتعاملة ويقلل من المخاطر المالية المرتبطة بالمعاملات. بالإضافة إلى ذلك، يساهم التمويل الإسلامي في جذب شريحة واسعة من المستثمرين الذين يفضلون الاستثمارات المتوافقة مع القيم الأخلاقية والإسلامية، مما يزيد من رأس المال المتاح للمؤسسات ويدعم نموها وتوسعها. على المدى الطويل، يمكن للتمويل الإسلامي أن يعزز الابتكار ويشجع على تطوير منتجات وخدمات جديدة تتماشى مع احتياجات السوق، مما يدعم الاستدامة الاقتصادية والاجتماعية. إن آليات التمويل الإسلامي في المصارف الإسلامية ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالاقتصاد والذي يظهر عليه بشكل ملموس في عمليات الإنتاج حيث يتميز التمويل الإسلامي بتوجيه الاستثمار نحو الأنشطة الاقتصادية المباحة وتجنب الأنشطة ذات الطابع الربوي، مما يعزز الثقة والاستقرار في السوق المالية الإسلامية بشكل كبير. وفي الوقت نفسه، يساهم التمويل الإسلامي في تعزيز المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات والتشجيع على الاستثمار في المشاريع ذات الأثر الاجتماعي الإيجابي والمستدام. إشكالية الدراسة.

تحتاج المؤسسات إلى فهم عميق للأصول والأنشطة المالية المتوافقة مع المبادئ الإسلامية لتحقيق أقصى استفادة من التمويل الإسلامي. يمكن أن يساعد التمويل الإسلامي في تعزيز الشفافية والحكومة في المؤسسات الاقتصادية، مما يساهم في بناء سمعة قوية وجذب المزيد من الاستثمارات والعملاء. وعلى إثر ذلك جاءت هذه الدراسة لتجيب على إشكالية جوهرية قوامها:

ما الدور الذي يضطلع به التمويل الإسلامي في الرفع من قيمة المؤسسة الاقتصادية؟

الأسئلة الفرعية:

1. كيف يُساهم التمويل الإسلامي في تعزيز الاستقرار المالي للمؤسسة الاقتصادية؟
2. ما هي أدوات التمويل الإسلامي التي تُساهم في تحسين كفاءة المؤسسة الاقتصادية؟
3. كيف يُساهم التمويل الإسلامي في جذب المستثمرين للمؤسسة الاقتصادية؟
4. ما هي آثار التمويل الإسلامي على قيمة المؤسسة الاقتصادية؟
5. ما هي الصعوبات والتحديات التي تواجه البنوك في دعم المؤسسات الاقتصادية؟

الفرضية الأساسية:

يُساهم التمويل الإسلامي في الرفع من قيمة المؤسسة الاقتصادية من خلال مزايا متعددة، مثل تعزيز الاستقرار المالي، وتحسين الكفاءة، وجذب المستثمرين.

الفرضيات الفرعية:

1. يُساهم التمويل الإسلامي في تعزيز الاستقرار المالي للمؤسسة الاقتصادية من خلال مبادئ الشريعة الإسلامية التي تُحافظ على التوازن المالي وتُقلل من المخاطر.

2. تُساهم أدوات التمويل الإسلامي، مثل المشاركة في المخاطر، في تحسين كفاءة المؤسسة الاقتصادية من خلال تخفيف الإدارة على تحقيق أفضل النتائج.

3. يُساهم التمويل الإسلامي في جذب المستثمرين للمؤسسة الاقتصادية من خلال مبادئ الشريعة الإسلامية التي تُعزز الثقة وتُقلل من المخاطر.

4. للتمويل الإسلامي آثار على قيمة المؤسسة الاقتصادية، مثل تحسين الربحية.

5. البنوك الإسلامية تواجه صعوبات وتحديات تقف كعائق لدعم المؤسسات الاقتصادية، مثل غياب البنية التشريعية المساندة ومحدودية أدوات التمويل الإسلامي التي تقدمها البنوك.

أهمية الدراسة:

تقدم الدراسة فهماً شاملاً لدور التمويل الإسلامي في رفع قيمة المؤسسات الاقتصادية، وتساهم في إثراء المعرفة الأكاديمية من خلال:

- توضيح مفهوم التمويل الإسلامي وأهميته في النظام المالي والاقتصادي.
- تحليل كيفية استخدام هذه الأدوات لتمويل المشاريع والمؤسسات الاقتصادية.
- تقييم أثر التمويل الإسلامي على المؤسسات الاقتصادية:
- تحليل ودراسة حالة بنك السلام الإسلامي كنموذج عملي لتوضيح دور التمويل الإسلامي في تزويد موارد المؤسسات المالية ورفع قيمتها الاقتصادية.
- تحليل الصعوبات والتحديات التي تواجه البنوك الإسلامية في دعم المؤسسات الاقتصادية.
- اقتراح الحلول والتوصيات المناسبة لتعزيز دور التمويل الإسلامي في دعم المؤسسات الاقتصادية ورفع قيمتها.

الهدف من الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى الوقوف على أهمية التمويل الإسلامي كأداة تستخدمها المؤسسة الاقتصادية للحد من التزاماتها المالية ورفع من قيمتها، وهذا من خلال بناء استراتيجيات والاستفادة من مختلف الامتيازات والفرص التي تقدمها، ومن أجل الإجابة على الإشكالية المطروحة، قمنا بدراسة حالة بنك السلام الذي يعرف سبقاً على المستوى الوطني في تمويل المؤسسات مع التنويه أنّ التجربة الجزائرية تجربة فتيّة غير أننا ارتأينا تسليط الضوء عليها من منظور التعرّف على التجربة الجزائرية وجهودها.

منهج الدراسة:

المنهج الوصفي التحليلي: يهدف إلى وصف المبادئ الأساسية للتمويل الإسلامي، الأدوات المالية الإسلامية، والفروق بينها وبين التمويل التقليدي. **بالإضافة إلى** تحليل تأثير التمويل الإسلامي على الأداء المالي والاستقرار المالي للمؤسسات، ودراسة التحديات التي تواجهها.

دراسة حالة بنك السلام الإسلامي:

- جمع البيانات: جمع بيانات أولية وثانوية عن بنك السلام الإسلامي، الخدمات التي يقدمها، وهيكله التنظيمي.
- تحليل البيانات: استخدام البيانات لتقييم حجم التمويل الإسلامي الذي يقدمه البنك وتأثيره على المؤسسات الاقتصادية

صعوبات الدراسة:

1. عدم وجود دراسات مشاهمة لهذه الدراسة.
2. قلة المراجع التي تدرس العلاقة بين التمويل الإسلامية وتعزيز قيمة المؤسسات.
3. نقص الإحصائيات والبيانات المتعلقة بالمؤسسات الاقتصادية وطرق تمويلها.

الدراسات السابقة:

إن موضوع أدوات التمويل الإسلامي ودورها في الرفع من قيمة المؤسسة الاقتصادية قد تم تناوله كمقالات وأوراق علمية لم تحط بكل جوانب الموضوع، ومن الدراسات ذات العلاقة بالموضوع ما يلي:

كلاش مريم وبهلول نور الدين (2020) بعنوان تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وفق منظور التمويل الإسلامي دراسة حالة مصرف السلام الجزائر

الغرض من هذه الدراسة إعطاء لمحة عن دور التمويل الإسلامي في معالجة مشكل تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودعم مشروعيتها وتوسيع انتشارها مع دراسة حالة مصرف السلام الجزائري وتبيان دوره في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فهو يحفز على التمويل في جميع المجالات والقطاعات من خلال التنوع في مصادر وصيغ التمويل و تعظيم الاستفادة من صيغ التمويل لتنمية قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتعزيز قدرتها التنافسية

نوي نبيلة (2022) التمويل الإسلامي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر دراسة حالة مصرف السلام

هذه الدراسة سلطت الضوء على دور صيغ التمويل الإسلامي في توفير التمويل اللازم للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، من خلال استعراض تجربة بنك السلام والتعرف على مدى مساهمة هذا البنك في توفير التمويل اللازم لهذه المؤسسات بما يتماشى مع استراتيجية الدولة في تنوع الاقتصاد. توصلت الدراسة إلى أن العجز عن سداد القروض وفوائدها كان من أهم أسباب فشل العديد من المؤسسات. كما توصلت إلى أن مصرف السلام يوفر حزمة من التمويلات القائمة على الشريعة الإسلامية، غير أنه وبالرغم من أن التمويل المقدم من قبل المصرف في تطور ايجابي مستمر إلا أن هناك مجموعة من النقائص وجب تسليط الضوء عليها.

صفية يخلف وجبور علي سايح (2017) دور صيغ التمويل الإسلامي في تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر - دراسة حالة بنك البركة الجزائري وكالة الشلف

هدف هذا البحث إلى دراسة دور صيغ التمويل الإسلامي في تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حيث المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بمثابة الأداة الأكثر نجاعة في تحقيق التنمية الاقتصادية، لاسيما في الدول النامية، وتنبع هذه الأهمية أساسا نتيجة لدورها الفعال في توفير فرص عمل جديدة، وتحقيق زيادة متنامية في حجم الاستثمار وتعظيم الناتج الداخلي الخام والقيمة المضافة، وزيادة حجم الصادرات وكذا تحقيق التكامل بين الأنشطة الاقتصادية، وهذا ما دفع بالدول إلى الاهتمام بالتمويل الإسلامي لما له من مميزات تجعل اعتماده ضروريا من أجل دعم وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

ماذا تمتاز به هذه الدراسة عن الدراسات السابقة

تميز هذا البحث عن غيره من البحوث بالخصائص التالية:

- تحليل أثر استخدام أدوات التمويل الإسلامي على المؤسسات الاقتصادية
- اقتراح مجموعة من المؤشرات المفسرة لقيمة المؤسسة في ضوء استخدام أدوات التمويل الإسلامي وهذا ما لم يتم التطرق له في الدراسات السابقة.
- شرح العلاقات بين التمويلات الإسلامية الممنوحة وتعزيز قيمة المؤسسة الاقتصادية

هيكل الدراسة:

الفصل الأول: الأسس والمفاهيم الأساسية للتمويل الإسلامي وآلياته

يتناول الفصل الأول الأسس النظرية والمفاهيم الأساسية للتمويل الإسلامي، حيث سيتم استعراض مفهوم التمويل الإسلامي وأهميته في النظام المالي العالمي. كما سيتم التركيز على خصائص ومبادئ التمويل الإسلامي التي تميزه عن الأنظمة المالية التقليدية. بالإضافة إلى ذلك، سيتم تناول أدوات التمويل الإسلامي المختلفة وآليات تطبيقها، بما في ذلك الأدوات المبنية على المشاركة والمعاوضة والإجارة.

الفصل الثاني: دور أدوات التمويل الإسلامي في تعزيز قيمة المؤسسة الاقتصادية ومؤشراتها

في الفصل الثاني، سيتم تحليل دور أدوات التمويل الإسلامي في تعزيز قيمة المؤسسات الاقتصادية. سيتم تقديم مفهوم المؤسسة الاقتصادية وأهدافها وأهميتها، بالإضافة إلى استعراض أنواع المؤسسات الاقتصادية ومصادر تمويلها التقليدية والإسلامية. سيتم التركيز على مدى ملائمة أدوات التمويل الإسلامي للمؤسسات الاقتصادية، والمزايا التي تقدمها هذه الأدوات في تحقيق النمو والاستدامة. كما سيتم دراسة تأثير التمويل الإسلامي على قيمة المؤسسة من خلال مجموعة من المؤشرات المفسرة المختلفة.

الفصل الثالث: أمودج عملي في تمويل المؤسسات وتفعيل قيمتها اقتصاديا _ بنك السلام الإسلامي _

يقدم الفصل الثالث دراسة حالة عملية حول دور التمويل الإسلامي في دعم المؤسسات الاقتصادية من خلال تجربة بنك السلام الإسلامي في الجزائر. سيتم استعراض واقع التمويل الإسلامي في الجزائر، بالإضافة إلى نبذة عن بنك السلام وهيكله التنظيمي والخدمات التي يقدمها. سيتم تحليل حجم التمويل الإسلامي الذي يقدمه البنك في السوق المصرفي، مع مناقشة التحديات التي تواجه التمويل الإسلامي والحلول المقترحة للتغلب على هذه الصعوبات.

الفصل الأول:

الأسس والمفاهيم الأساسية للتمويل
الإسلامي وآلياته

تمهيد الفصل الأول:

في عالم يتزايد فيه الاهتمام بالتمويل المستدام والأخلاقي، يبرز التمويل الإسلامي كخيار متميز يعكس التزامًا عميقًا بالمبادئ الشرعية والقيم الأخلاقية. يهدف هذا الفصل إلى تقديم رؤية شاملة حول التمويل الإسلامي من حيث المفهوم، الأهداف، والأهمية، مع التركيز على الضوابط الشرعية والخصائص الفريدة التي تميزه عن غيره من أشكال التمويل. ثم ننتقل إلى استعراض أدوات التمويل الإسلامي المختلفة، بدءًا من الأدوات القائمة على المشاركات مثل المشاركة والمضاربة، التي تعتمد على تقاسم الأرباح والخسائر بين الأطراف المعنية، ثم أدوات التمويل الإسلامي القائمة على المعاوضات مثل المراجعة والسلم، إضافة لبحث أداة الإجارة، التي تستخدم لتمويل الأصول الثابتة مثل العقارات والمعدات.

المبحث الأول: ماهية التمويل الإسلامي وأهميته

يُعتبر التمويل الإسلامي منظومة مالية تُقدم حلولاً للتمويل المستدام المتوافق مع المبادئ الأخلاقية للإسلام. يركز هذه النظام على التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية والشفافية في جميع معاملاته.

المطلب الأول: مفهوم التمويل الإسلامي، خصائصه وأهميته

أولاً: مفهوم التمويل الإسلامي

- **التمويل لغة:** جاء في قاموس المحيط: وملت تمال وملت وتمولت استملت: كثر ماله ومولته بالضم أعطيته المال، وبهذا فان المعنى اللغوي هو تقديم المال من طرف إلى طرف آخر ويصطلح حديثاً بالائتمان.
- يطلق هذا التعريف ليشمل كافة أنواع التمويل كان إجباري أو طوعي بقصد تحقيق الأرباح أو بغرض الصدقة والتبرع.
- ويعرف التمويل الإسلامي على أنه تقديم ثروة عينية أو نقدية بقصد الإسترباح من مالها إلى شخص آخر يديرها ويتصرف فيها لقاء عائد نتيجة الأحكام الشرعية¹.

ثانياً: خصائص التمويل الإسلامي

لو لم يكن لأدوات التمويل الإسلامي من السمات التي تدعّمه، لما سعت معظم الوحدات الاقتصادية والمالية بل والدول إلى تطبيقها، وفي الحقيقة لا تقتصر خصائص أدوات التمويل الإسلامي على قدرتها على توفير موارد مالية ولكنها تغيّر الطريقة التي يتم بها تنفيذ مختلف العمليات المالية والاستثمارية، ولإيضاح ذلك نستعرض أهم خصائص أدوات التمويل الإسلامي في النقاط التالية²:

1. **استبعاد التعامل بالربا أخذاً وعطاءً:** تستند هذه الخاصية إلى القاعدة الإسلامية الخاصة بحرمة الربا وحرمة التعامل به وتعتبر هذه الخاصية من أهم الخصائص التي تساهم في تحقيق العدالة الاجتماعية فهي تمنع الظلم وتحد من تركيز الثروة وتحد من البطالة وتضمن حق الفقير في تنمية موارده ومواهبه وإبداعاته.
2. **توجيه المال نحو الاستثمار الحقيقي:** من أهم الخصائص التي تميز التمويل الإسلامي الاستثماري هو توجيه المال نحو الاستثمار الحقيقي الذي يهدف إلى امتزاج عناصر الإنتاج ببعضها البعض وبالتالي فإن أي ربح ينتج عن هذا الاستثمار يكون ربح حقيقي يظهر في زيادة عناصر الإنتاج، مما يبين قدرة مصادر التمويل الاستثماري على تنمية طاقات المجتمع وموارده وقدراته.
3. **توجيه المال نحو الإنفاق على المشروع:** يجب أن يكون التمويل في مشاريع مباحة من وجهة نظر الشرع فلا ينفق على المشاريع المخالفة لمقاصد الشرع الحكيم والتي تؤدي إلى مفسدة الفرد والمجتمع.
4. **التركيز على توجيه سلوك الفرد نحو الأخلاق الفاضلة:** من خصائص التمويل الإسلامي الحث على الأخلاق الفاضلة والصفات الحسنة للأفراد، فهو يربي فيه صفات الأمانة والثقة بالنفس والإخلاص والإتقان في العمل مما يوفر فرص أكبر لنجاح المشروعات وبالتالي نجاح عملية التنمية.
5. **صون حق الملكية الفردية وما يرتبط بها من حق الاستحقاق:** المعنى أن الناس مسلطون على أموالهم لا يجوز تقييدهم ولا الاعتداء على ممتلكاتهم كما أنهم يستحقون الزيادات الناشئة على أموالهم لأنها مملوكة لمن يملك الأصل الذي نشأت عنه.

¹ مندر قحف.(2004). التمويل في الاقتصاد الإسلامي. البنك الإسلامي للتنمية المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب. بحث تحليلي. ط3. جدة. السعودية. ص12.

² مندر قحف. (2011). أساسيات التمويل الإسلامي. الأكاديمية العالمية للبحوث الشرعية. ماليزيا. ص 16-17.

6. التركيز على طاقات الفرد ومهاراته وإبداعاته: إن من أهم خصائص التمويل الإسلامي تنمية طاقات الفرد والتركيز على حاجاته ومهاراته وإبداعاته.

المطلب الثاني: مبادئ التمويل الإسلامي

لقد جاء الإسلام بالمبادئ الأساسية التي تحكم عمليات التمويل وهذا تحقيقاً للعدل بين الناس، فقد أتى موجهاً إلى ما فيه خير لهم وحرماً كل ما يضرهم فطريقة الحصول على المال وإنفاقه تتطلب السير في نظام متناسق يحفظ حقوقهم ويفرض عليهم واجبات وجب الالتزام بها، ومن المبادئ الواجب الالتزام بها نذكرها كالتالي:

أولاً: الالتزام بالضوابط الشرعية في المعاملات المالية

1. تحريم الربا:

يعرف الربا بأنه الزيادة والنماء، جاء في لسان العرب " ربا الشيء، يربو، ربا، ورباء: زاد ونما"¹. وفي الشرع: هو الزيادة في أحد النوعين من المال على النوع الآخر هذا ان كان من جنس واحد كالذهب بالذهب والفضة بالفضة إلخ. ويعرف أيضاً فقهيًا: بأنه زيادة مال بلا مقابل في معاوضة مال بمال².

أما اصطلاحاً: أنه يشمل كل زيادة بدون مقابل في أي عقد من عقود المعاملات بين صنفين من نفس النوع³.

دليل تحريم الربا:

قال تعالى: " يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَذَرُوا مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا إِن كُنتُمْ مُؤْمِنِينَ " (البقرة: 278)⁴

أنواع الربا:

ربا الفضل: هو الزيادة في أحد البدلين الربويين المتفقين جنسًا.

ربا النسيئة: هو تأخير القبض في أحد البدلين المتفقين في علة الربا وليس أحدهما نقداً.

2. تحريم الاكتناز وأداء الزكاة:

يعرف الاكتناز على أنه كل مال نقدي أو ذهب أو فضة إلخ وبلغ عليه النصاب وحال عليه الحول وحبس من الزكاة، فالزكاة ركن من أركان الإسلام وعقوبة من لم يؤديها جاءت الآية صريحة وواضحة في الوعيد لكل من يتخلف عن أدائها لمستحقيها.

قال تعالى: " يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِن كَثِيرًا مِّنَ الْأَخْبَارِ وَالرُّهْبَانِ لِيَأْكُلُوا أَمْوَالَ النَّاسِ بِالْبَاطِلِ وَيَصُدُّونَ عَن سَبِيلِ اللَّهِ وَالَّذِينَ يَكْتَنُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلَا يُنفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَبَشِّرْهُم بِعَذَابٍ أَلِيمٍ (34) يَوْمَ يُخْمَىٰ عَلَيْهَا فِي نَارِ جَهَنَّمَ فَتُكْوَىٰ بِهَا جِبَاهُهُمْ وَجُنُوبُهُمْ وظُهُورُهُمْ هَذَا مَا كَنَزْتُمْ لِأَنفُسِكُمْ فَذُوقُوا مَا كُنتُمْ تَكْنِزُونَ (35) " (التوبة)⁵

3. توظيف الأموال في الطيبات وتجنب الوقوع في الكسب من الطرق التي تؤدي للمحرمات.

4. التحلي بالأخلاق في المعاملات والصدق والأمانة.

¹ ابن منظور. (1956). لسان العرب. دار صادر. ج. 14. ص. 304.

² د. عاشور عبدالجواد عبدالحميد. (1990). البديل الإسلامي للفوائد المصرفية الربوية. دار النهضة العربية. بني سويف. مصر. ص. 05.

³ سليمان ناصر. تقديم د. عبدالمجيد قدي. (2002). تطوير صيغ التمويل قصير الأجل للبنوك الإسلامية. ط. 01. نشر جمعية التراث. القارة. غرداية. الجزائر. ص. 41.

⁴ سورة البقرة الآية 278.

⁵ سورة التوبة الآية 34-35.

5. قاعدة الغنم بالغرم: يقصد بها الحصول على النفع والعائد يكون بقدر تحمل المشقة أو التكليف أي أن الحق في الربح بقدر الاستعداد لتحمل الخسارة.

6. استمرار الملك لصاحبه: جاء الإسلام ليحفظ حقوق الفرد وذلك سواء كان مالا أو فكرا أو براءة اختراع، فإيداع أمواله في المصارف الإسلامية وتوظيفها في المشاريع بأي صيغة كانت تحفظ له ماله وأرباحه، والمساهمة بأفكاره أو باختراعه يكون له نصيب في ذلك، ويعد رأس مال في المشاريع والمؤسسات بحيث تكون له نسبة معينة من رأس مال الشركة.

المطلب الثالث: أهمية التمويل الإسلامي

يُعتبر التمويل الإسلامي أحد أهم الروافد التي تُشكل مستقبل النظام المالي العالمي. فبينما يُقدم هذا النظام حلاً مميّزاً لتلبية الحاجات الاقتصادية للفرد والمؤسسات، فإنه يتجاوز ذلك ليُقدم أهدافاً أخلاقية واجتماعية أوسع، وتتوضح أهمية التمويل الإسلامي فيما يلي:

1. دعم النمو الاقتصادي: يُقدم التمويل الإسلامي طُرقاً وآليات مبتكرة لتمويل المشاريع الاقتصادية، مع الالتزام بمبادئ الأخلاق والعدالة، مما يُحفز على الابتكار والتنمية في جميع القطاعات.
 2. تشجيع الابتكار وريادة الأعمال: يُشجع التمويل الإسلامي على تطوير أفكار جديدة وتُشجيع المبادرات الاقتصادية الناشئة، مُقللاً من مخاطر الاستثمار من خلال آليات تُشركية وشفافة.
 3. تحسّن الوصول إلى التمويل: يوفر التمويل الإسلامي بدائل جديدة للنفقات التي تُواجه صعوبة في الحصول على التمويل التقليدي، سواء لأسباب دينية أو لعدم توفر الشروط المالية.
 4. العدالة الاجتماعية: يُساهم التمويل الإسلامي في تحقيق العدالة الاجتماعية من خلال دعم المشاريع التي تُركز على تحسّن مستوى الحياة للنفقات المحتاجة والضعيفة.
 5. التنمية المستدامة: يُشجع التمويل الإسلامي على الاستثمار في القطاعات ذات الصلة بالتنمية المستدامة، مثل الطاقة المتجددة والزراعة وحماية البيئة.
 6. التواصل والشفافية: يُركز التمويل الإسلامي على الشفافية والمساءلة في جميع المعاملات، مُعززاً الثقة بين الأطراف المتعاقدة.
 7. الحفاظ على الاستقرار المالي: يُساهم التمويل الإسلامي في تحقيق الاستقرار المالي والاقتصادي من خلال تقليل مخاطر الاستثمار وتشجيع التعاون والمشاركة.
 8. تعزيز الثقافة المالية الإسلامية: يساهم التمويل الإسلامي في تعزيز الثقافة المالية الإسلامية ونشر مفهوم الاقتصاد الإسلامي، مما يساهم في تعزيز الهوية والتميز الثقافي للمجتمعات الإسلامية.
- باختصار، يعتبر التمويل الإسلامي أداة فعالة لتعزيز النمو الاقتصادي وتحقيق التنمية المستدامة، مع الالتزام بالمبادئ الإسلامية التي تعزز العدالة والشفافية وتشجع على التنمية الاقتصادية المستدامة.

المبحث الثاني: أدوات التمويل الإسلامي وآليات تطبيقها

تحمل الشريعة الإسلامية مجموعة أحكام ومبادئ تُنظم الاستثمار والتمويل، وتُقدم صيغاً شرعية لاستخدام المال واستثماره، تُساهم في تسهيل المعاملات المالية بين الناس وتُعزز العدالة والتكافل في المجتمع.

المطلب الأول: أدوات التمويل الإسلامي المبنية على المشاركة في عائد الاستثمار

وتسمى بعقود المشاركات وتشمل شركة العقد، المضاربة، المزارعة، المساقاة والمغارسة، أي الأدوات المالية الإسلامية الاستثمارية القائمة على المشاركة في الربح والشركة على أساس توزيع العائد الإجمالي، وهذه العقود تقوم على خاصيتين: مبدأ الوكالة وكيفية وتوزيع الربح والخسارة. وأكثر الصيغ تطبيقاً في المصارف الإسلامي صيغتي المضاربة والمشاركة.

أولاً: صيغة المشاركة

(أ) تعريف اللغوي: توزيع الشيء بين اثنين فأكثر على جهة الشروع.

(ب) التعريف الاصطلاحي: اختلاط نصيبين أو أكثر¹ حيث يكون رأس المال والربح مشتركاً بينهم والخسارة ان وجدت تقسم بين الشركاء بنسبة مساهمة كل شريك.

وقد عرفها الفقهاء في المذاهب الأربعة كالتالي:

1- الحنفية: أن يملك اثنان عينا إرثاً أو شراءً².

2- المالكية: هي تقرر متول بين مالكين فأكثر ملكاً فقط³.

3- الشافعية: ثبوت الحق في شيء لاثنتين فأكثر على جهة الشروع⁴.

4- الحنابلة: عبارة عن اجتماع في استحقاق أو تصرف⁵.

وبناء على التعريفات السابقة يمكن القول بأنه عقد بين شخصين أو أكثر على التعاون في العمل الاستثماري واقتسام الأرباح، أو هو عقد بين اثنين فأكثر يقتضي إذن الجميع في التصرف للبعض أو الجميع على أن يكون الربح بينهم جميعاً.

فالمشاركة لها وجهين فقهيين هما: المضاربة (شركة في ربح منتظر)، والشركة (شركة في مال مشروع)⁶

(ب) دليل مشروعية المشاركة:

قال تعالى: «وَإِنَّ كَثِيرًا مِّنَ الْخُلَطَاءِ لَيَبْغِي بَعْضُهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ إِلَّا الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ وَقَلِيلٌ مَّا هُمْ.» (ص: 24)⁷

عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: قال الله تعالى: "أنا ثالث الشريكين ما لم يُخُن أحدهما صاحبه، فإذا خان خرجت من بينهما". (رواه أبو داود وصححه الحاكم).

(ج) شروط المشاركة: اشترط الفقهاء مجموعة الشروط وهي كالتالي:

- أهلية العاقدین.

1. نزيه حماد. (1992). معجم المصطلحات الاقتصادية في لغة الفقهاء. ط1. المعهد العالمي للفكر الإسلامي.

2. ابن نجيم زين الدين. (1997). البحر الرائق شرح كنز الدقائق. ط1. دار الكتب العلمية. بيروت. لبنان. ص279.

3. محمد بن أحمد بن محمد. تحقيق عبداللطيف حسن عبدالرحمن. (2000). شرح مادة الفاسي. دار الكتب العلمية. بيروت. ج2. ص253.

4. الخطيب محمد الشريبي. (1995). الإقناع في حل الألفاظ أبي شجاع. دار الفكر. بيروت. ج2. ص312.

5. عبدالله بن أحمد ابن قدامة المقدسي. (1985). المعني في فقه الإمام أحمد ابن حنبل الشيباني. دار الفكر. بيروت. ج5. ص3.

6. شابر. محمد عمر. (1990). نحو نظام نقدي عادل. دار البشير للنشر والتوزيع. ط2. عمان. ص98.

7. سورة ص الآية 24.

الفصل الأول: الأسس والمفاهيم الأساسية للتمويل الإسلامي وآلياته

- أن يكون رأس المال بالاشتراك بينهما على أن يكون معلوماً وموجوداً كما يجوز أن تكون مساهمة أحد الشركاء عينا بشرط أن يتم تقدير قيمتها عند توقيع العقد.
- أن يقسم الربح على حسب حصة كل شريك في مساهمته وتحمل الخسارة أيضاً على حسب حصته.
- أن يأتمن كل شريك على الشركة بينهما فلا يضمن إلا حين التقصير أو التعدي¹.

د) أنواع التمويل بصيغة المشاركة:

اختلفت الآراء في أنواع صيغ التمويل بالمشاركة في المصارف الإسلامية وطرق العمل بها إلا أن غالبية المصارف تعمل بالصيغ المعروفة ألا وهي صيغ المشاركة الثابتة والمتناقصة لذا سنعرج على هاتين الصيغتين.

1) صيغ المشاركة الثابتة (الدائمة):

في هاته الصيغة من التمويل يدخل المصرف شريكا بجزء من رأس المال في المشروع، بحيث يعتبر شريكا في المشروع وتنطبق عليه شروط الشراكة من إدارة وإشراف ويكون تقسيم الأرباح على ما نتج من هذا المشروع وعلى حسب مساهمته، وفي هذا النوع من التمويل تبقى حصة الأطراف ثابتة إلى حين انتهاء مدة المشروع أو الشراكة. ويمكن تعريفها على أنها " دخول المصرف في رأس مال المشترك بحصة ثابتة لا تنتهي إلا بانقضاء عمر الشركة أو خروجه منها، ويوزع صافي ناتج نشاط الشركة (ربحا أو خسارة) على الشركاء حسب مساهمة كل منهم في رأس المال². ويمكن تلخيص معالم أساسية لهذا النوع من التمويل كالتالي:

- 1- المال والعمل شركة بين طرفين متعاقدين.
- 2- نصيب كل طرف مشاع من الربح، وليس محدد بمقدار المساهمة في رأس المال.
- 3- الاتفاق على توزيع الأرباح على ما هو منصوص عليه في العقد وهذا لتجنب الغرر والجهالة.
- 4- في حالة تكليف أحد الأطراف بإدارة المشروع يخصص له جزء من الربح، أما باقي الأرباح يقسم على حسب مساهمة كل شريك في رأس المال وكذلك الحال بالنسبة لحالة الخسارة.

ويمكن تقسيمها إلى نوعين:

1-1) المشاركة الثابتة المستمرة:

في هذه الحالة يشترك المصرف مع طرف أو عدة أطراف في المشروع دون تحديد المدة مع بقاء المصرف شريكا في المشروع طالما يوجد كيان لهاته الشركة، مع عدم تعارض هذا العقد مع أحكام الشريعة الإسلامية وكذا الإطار القانوني.

1-2) المشاركة الثابتة المنتهية (المؤقتة):

في هاته الحالة يشترك المصرف مع طرف أو عدة أطراف في المشروع مع تحديد المدة ويكون للمصرف واجبات وله حقوق ثابتة لأن مشاركته ثابتة.

2) صيغ المشاركة المتناقصة:

هي عبارة عن قيام الممول (المصرف) بتقديم رأس المال اللازم لطلب التمويل على أن يسترد الممول رأس المال تدريجياً خلال فترة معينة³.

¹. د عبدالمجيد قدي . مرجع سبق ذكره.ص102.

². عبدالرزاق رحيم جدي.(1998). المصارف الإسلامية بين النظرية و التطبيق.ط1. دار أسامة للنشر.عمان.ص496.

³.عزي.فخرمحسن.(1993). ندرة صيغ تمويل التنمية في الإسلام.المعهد الإسلامي للبحوث و التدريب.السودان.ص115.

الفصل الأول: الأسس والمفاهيم الأساسية للتمويل الإسلامي وآلياته

في هذا النوع من التمويل يقدم المصرف تمويلاً للشريك خلال فترة زمنية محددة، بحيث يتنازل المصرف عن حصته للطرف الثاني مقابل تخصيص جزء من الأرباح لسداد حصة المصرف دفعة واحدة أو بأقساط حسب الاتفاق المبرم في العقد. وإطلاق لفظ المشاركة المتناقصة يشير إلى تبني رأي المصرف الذي يمول، إذ أن مشاركته تتناقص كلما استرد جزءاً من تمويله، وإن بعضهم يطلق على نفس النوع اسم "المشاركة المنتهية بالتملك"، وهنا يكون إطلاق الاسم من وجهة نظر طالب التمويل أو الشريك لأنه سيتملك المشروع في نهاية الأمر بعد أن يتم رد التمويل إلى المصرف¹. إن المصارف الإسلامية وطالبي التمويل ذات صيغة المشاركة المتناقصة يجزئها كلا الطرفين، فهي أكثر استخداماً من المشاركة الثابتة، لأن طبيعة المتعاملين أو المستثمرين يرغبون في الاحتفاظ بملكية المشروع لأنفسهم.

(3) صيغة التمويل بالمشاركة المتناقصة المنتهية بالتملك:

يعد هذا النوع من التمويل بالمشاركة محبذاً للعملاء لأن فيه ميزة اكتساب ملكية الأصل، حيث يتم التنازل عن الملكية عن طريق أقساط من حصة أرباح العميل وبعد انتهاء فترة السداد يكتسب العميل أو الشريك الأصل بالكامل. وقد عرفت هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية المشاركة المتناقصة بأنها: "عبارة عن شركة يتعهد فيها أحد الشركاء بشراء حصة الآخر تدريجياً إلى أن يمتلك المشروع بكامله، وإن هذه العملية تتكون من شركة في أول الأمر، ثم البيع والشراء بين شريكين، ويقع البيع والشراء بعقد منفصل عن الشركة، ولا يجوز أن يشترط أحد العقدين في الآخر"².

ثانياً: صيغة المضاربة

تعد المضاربة شكل من أشكال المشاركة، يجتمع فيه صاحب رأس المال مشاركا بماله وصاحب الخبرة مشاركا بخبرته ومجهوده ووقته، كما يحق لصاحب الخبرة التصرف دون تدخل الطرف الثاني، وتعد هاته الصيغة صيغة شرعية أقرها الإسلام بعيداً عن الشبهات الربوية.

(1) تعريف: المضاربة هي نوع خاص من المشاركة، يعطي الشريك فيها المال لشريك آخر لاستثماره في مشروع تجاري، ويأتي المال من الشريك الأول الذي يدعى "رب العمل" وتكون الإدارة والعمل حصرياً من مسؤولية الشريك الآخر الذي يدعى "المضارب".

(2) أركان صيغة المضاربة:

- العاقدان: وهما صاحب المال والمضارب بعمله.
- الصيغة: هي الإيجاب والقبول.
- رأس المال: وهو مبلغ التمويل الذي يقدمه رب المال إلى المضارب طالب التمويل لإدارته.
- العمل: يمثل ما يقدمه المضارب مقابل رأس المال.
- الربح: وهو المال الزائد عن رأس المال بعد تغطية التكاليف.

(3) شروط صيغة المضاربة:

في هاته الصيغة يجب أن تتوفر مجموعة من الشروط التي تقوم عليها المضاربة وهي كالتالي:

¹. البنك الإسلامي للتنمية (إدارة البحوث). (1988). التمويل بالمشاركة. الرسالة للطباعة والنشر. جدة. السعودية. ص18.
². خطاب كمال توفيق محمد. (2003). "المشاركة المتناقصة كأداة من أدوات التمويل الإسلامي". مجلة دراسات إقتصادية إسلامية. المجلد 10، العدد 2، ص9-11. هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية والإسلامية. المعايير الشرعية. ص220.

3-1) شروط رأس المال:

- أن يكون رأس المال نقدا بحيث لا تجوز المضاربة من العروض.
- أن يكون رأس المال معلوم المقدار لكل من رب العمل والمضارب والجنس والصفة.
- أن يسلم رأس المال إلى المضارب لأن بقاءه في يد المالك يفسد المضاربة.
- أن يكون رأس المال عينا لا دينا في ذمة المضارب عند التعاقد.

3-2) شروط الربح:

- أن يكون الربح معلوما أو شائعا بينهما عند التعاقد وأن يكون نسبة وليس مقدارا محددًا.
- أن يكون الربح مشتركًا بين الطرفين فلا يجوز أن يختص بالربح أحد المتعاقدين عن الآخر.

3-3) شروط العمل:

- أن يقدم صاحب المال ما اتفق عليه من رأس المال المضاربة لتمكين المضارب من العمل.
- أن يكون العمل مشروعًا.
- أن يكون أجل المضاربة محددًا.
- إذا أخل صاحب العمل بالشروط أثناء المضاربة فسدت.
- العمل في المضاربة من اختصاص العامل.

ثالثا: صيغة المزارعة

1) مفهوم المزارعة:

- لغة: المزارعة لغة مفاعلة من الزرع، جاء في لسان العرب زرع الحب يزرعه زرعًا و زراعة بذره، وقيل الزرع نبات كل شيء يحرث.
- عند الحنفية: هي عقد على الزرع ببعض الخارج.
- عند المالكية: هي شركة في الحرث.
- عند الشافعية: هي عمل على الأرض ببعض ما يخرج منها والبذر من المالك.
- عند الحنابلة: هي دفع الأرض إلى من يزرعها بجزء من الزرع.
- اصطلاحًا: هي دفع أرض و حب لمن يزرعه و يقوم عليه أو مزروع لمن يعمل عليه بجزء مشاع من المتحصل عليه، و يلزم العامل ما فيه صلاح الثمرة أو الزرع و زيادتهما من السقي والاستسقاء والحرث والآلة... إلخ.

2) دليل مشروعية صيغة المزارعة:

- ثبتت المزارعة بالسنة والإجماع، فقد روي عن عبدالله بن عمر رضي الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وسلم عامل أهل خيبر بِشَطْرٍ ما يخرج منها من تَمْرٍ أو زرع. (صحيح) (متفق عليه)¹
- ويقول شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله: " فإذا كان جميع المهاجرين كانوا يزارعون والخلفاء الراشدون وأكابر الصحابة والتابعين من غير أن ينكر ذلك منكر، لم يكن إجماع أعظم من هذا، بل كان في الدنيا إجماع فهو هذا "².

¹ - صحيح البخاري " باب المزارعة بالشرط ونحوه. رقم: 2328.

² ابن تيمية " مجموع الفتاوى " تحقيق عبدالرحمان محمد قاسم النجدي. الرياض مكتبة ابن تيمية. 97/29.

(3) صور صيغة المزارعة:

❖ من جانب صاحب الأرض: يصبح العامل أجيرا يعمل له في أرضه ببعض ما يخرج منها الذي هو نماء ملكه وهو البذر ويكون المعقود عليه عمل المزارع.

❖ من جانب العامل: يعمل العامل في الأرض مستأجرا ويكون أجره ما يخرج من هاته الأرض من ثمار، ويكون المعقود عليه منفعة الأرض.

(4) شروط صيغة المزارعة:

(أ) العاقدان: يشترط في العاقدين الأهلية.

(ب) الزرع: ويتمثل في:

- أن يكون معلوم بحيث يبين ما يزرع فيها.
- أن يعمل المزارع على إصلاح الزرع إذا احتاج إلى إصلاحه لأن ذلك من عمل المزارع وقد نص على ذلك في العقد.

(ج) الخارج من الزرع:

- أن تكون حصة كل واحد منهما معلومة ومذكورة في العقد.
- أن تكون حصة كل واحد منهما ما تنتجه الأرض.
- أن يكون الناتج بين الشريكين مشاعا بين أطراف العقد.

(د) الأرض: ويشترط فيها ما يلي:

- أن تكون الأرض صالحة للزراعة.
- بيان مدة الزراعة وما يزرع فيها.
- أن تكون معلوم القدر حتى لا تؤدي إلى الجهالة وبالتالي إلى النزاع.
- أن تسلم الأرض إلى العامل.

(هـ) المعقود عليه: بيان من يقدم البذر من الطرفين.

رابعا: صيغة المساقاة

(1) مفهوم المساقاة:

- لغة: لفظ المساقاة مشتق من فعل السقي، جاء في القاموس المحيط: سقى ماشية أو أرضه كلاهما جعل له ماء
- اصطلاحا: المساقاة هي ذلك النوع من الشركات التي تقوم على أساس بذل الجهد من العمل في رعاية الأشجار المثمرة وتعهدتها بالسقي والرعاية على أساس أن يوزع الناتج من الأثمار بينهما بحصة نسبية متفق عليها.

(2) دليل مشروعية المساقاة:

المساقاة جائزة في الأصول كلها، وثابتة بالإجماع، قال ابن قدامة الأصل في جوازها السنة والإجماع، ثم يضيف قائلا وهذا عمل به الخلفاء الراشدون في مدة خلافتهم، واشتهر ذلك فلم ينكره منكر فكان إجماعاً¹.

(3) شروط المساقاة:

- أهلية العاقدين، الإيجاب والقبول.

¹. العربي كلال. (2024). مقاصد عقود المشاركة الزراعية وإمكانية تطبيقها. مجلة بحوث وتطبيقات في المالية الإسلامية. المجلد 8. العدد 1. ص 82.

الفصل الأول: الأسس والمفاهيم الأساسية للتمويل الإسلامي وآلياته

- أن يسلم صاحب الأرض الأرض للعامل وأن تكون طبيعة العمل معلومة وواضحة بين الطرفين كالسقي وإصلاح السواقي ... إلخ.
- أن يكون تقسيم الربح معلوماً مشاعاً كالنصف أو الثلث
- أن يكون الأصل مثمراً أي ما تجنى ثماره، واحتراز الفقهاء مما يخلف بالقمح كالبقول والقصب والموز، أي أن كل ما ليس بشجر وإذا جز أخلف فلا تجوز مساقاته وإن عجز عنه صاحبه
- أن تكون المدة معلومة في المساقاة.
- أن يتم العقد قبل بدأ نضوج الثمار، وإن نضجت الثمار فإنها لا تحتاج إلى عامل في المساقاة وإنما يستأجر لها عامل.

4) انتهاء المساقاة: تنتهي المساقاة بأحد الصور التالية:

- موت أحد العاقدين أو كلاهما.
- انتهاء المدة المدونة في العقد.
- فسخ العقد بسبب إخلال العامل بالأمانة أو مرضه حيث لا يسمح له بالعمل.
- في حالة وفاة العامل ونضج الثمر فإن لورثته نصيبهم الشرعي.

المطلب الثاني: أدوات التمويل الإسلامي المبني على المعاوضة (عقود المعاوضات "صيغ التمويل الاستثمارية")

تُعتبر عقود المعاوضات أحد أهم ركائز العالم الاقتصادي والتجاري، حيث تُسهّل التبادل والتعاون بين الأفراد والمؤسسات من خلال تحديد حقوق وواجبات كل طرف بشكل واضح وقانوني. تتنوع أنواع عقود المعاوضات من حيث الطبيعة والهدف، ومن أنواعها:

أولاً: صيغة المراجعة:

تعتبر المراجعة وسيلة من وسائل التمويل الإسلامي لدى المصارف الإسلامية لكن يرى الفقهاء في الاقتصاد الإسلامي أن المراجعة نوع خاص من البيع بحيث يصرح البائع بتكلفة السلع أو البضاعة مع هامش ربح معلوم أو نسبة من ثمن السلعة.

1) تعريف المراجعة:

❖ **لغة:** المراجعة مشتقة من الربح. يقول ابن منظور: وأربحته على سلعته أي أعطيته ربحاً، وقد أربحه بمتاعه وأعطاه مالا مراجعة أي على الربح بينهما.

❖ **اصطلاحاً:** المراجعة نوع من أنواع بيع الأمانة التي يقوم فيها التبايع فيها على أساس (رأس المال) وهو ثمن السلعة أو (التكلفة) وهي ما قامت به السلعة على البائع، ففي بيع المراجعة يتم عقد البيع بإضافة نسبة مئوية معلومة أو مبلغ مقطوع إلى رأس المال أو التكلفة

إن البيوع الإسلامية تنقسم إلى:

(أ) **بيوع الأمانة:** وصورته يبيع البائع السلعة للمشتري بثمن معلوم مع تصريح البائع بالثمن الأصلي وتنقسم إلى ثلاثة أقسام:

1- **بيع الوضعية:** وصورته أن يبيع البائع السلعة أقل مما اشتراها.

2- **بيع التولية:** وصورته يبيع البائع السلعة بنفس ثمن الشراء.

3- **بيع المراجعة:** وصورته يبيع البائع السلعة أكبر من ثمن الشراء.

(ب) **بيوع المساومة:** يقوم المشتري بمساومة أو إعطاء ثمن مناسب للسلعة ويقوم البائع بتحديد الثمن المناسب ويتم ترجيح السعر بينهما مع رضا الطرفين، دون اشتراط معرفة المشتري ثمن السلعة الأصلي.

(2) دليل مشروعية المراجعة:

المراجعة هي بيع جائز، أحله الله سبحانه وتعالى لعباده وتوسعة لهم في طلب الرزق، قال تعالى: «وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا» (البقرة: 275)

(3) شروط المراجعة: تشمل شروط المراجعة فيما يلي:

- أهلية العقدين.
- أن يكون الثمن الأصلي معلوم للمشتري ونسبة الربح معلومة أيضا.
- أن يتم تحديد مواصفات السلعة حتى لا يكون نزاع ما بعد الشراء.
- أن يمتلك البائع السلعة قبل بيعها.

(4) بيع المراجعة للأمر بالشراء لدى البنوك أو المصارف الإسلامية:

(1-4) عمليات المراجعة النقدية: يتم سداد قيمة السلعة كاملة فور تسلمها من قبل العميل، ولا يلجأ العملاء لهذه العملية طلبا للتمويل وإنما للاستفادة من خبرة البنك وعلاقته بالتجار، السلع مقابل هامش ربح معلوم به.

(2-4) عمليات المراجعة لأجل: يقوم البنك ببيع السلعة مع تأجيل الدفع الفوري لقيمة السلعة بحيث يستلم المشتري أو الزبون السلعة وغالبا ما يكون الدفع عبر دفعات أو أقساط خلال فترة زمنية معينة. ويلجأ العملاء غالبا إلى هذه العملية بسبب عدم القدرة على الدفع الفوري.

(3-4) عمليات المراجعة الخارجية: يقوم الزبون بالتقدم إلى البنك من أجل شراء سلعة معينة من الخارج بحيث يكون البنك وسيط عن طريق شراء السلعة عبر مواصفات الزبون وإدخالها إلى محازنه (يتملكها) وإعادة بيعها إلى الزبون (الأمر بالشراء) ويكون الدفع فوريا أو تقسيمها إلى أقساط خلال فترة زمنية معينة

ثانيا: صيغة السلم

(1) مفهوم السلم:

- لغة: السلم لغة يعني السلف. جاء في لسان العرب: والسلم (بالتحريك) السلف، وأسلم في الشيء وسلم وأسلم بمعنى واحد.
- اصطلاحا: عرف ابن قدامة السلم بقوله: " وهو أن يسلم عوضا حاضرا في عوض موصوف في الذمة إلى أجل، ويسمى سلما وسلفا فيقال أسلم وأسلم وسلف وهو نوع من البيع فينعتد بما ينعقد به البيع. كما يمكن القول بأنه عقد بيع مستقبلي محدد لسلعة معينة مقابل الدفع المسبق، فتكون السلعة المؤجلة والتمن غير مؤجل، فهو عكس البيع لأجل.

(2) دليل مشروعية السلم:

- دليله من الكتاب قوله تعالى: «أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا تَدَايَنْتُمْ بِدَيْنٍ إِلَىٰ أَجَلٍ مُّسَمًّى فَاكْتُبُوهُ» (البقرة: 282)
- قال ابن عباس رضي الله عنه: أشهد أن الله أجاز السلم وأنزل فيه أطول آية في كتابه وتلا هذه الآية.¹

¹ الهداية في شرح بداية المبتدي المؤلف: علي بن أبي بكر بن عبد الجليل الفرغاني المرغيناني، أبو الحسن برهان الدين (ت ٥٩٣هـ) المحقق: طلال يوسف الناشر: دار احياء التراث العربي - بيروت. ج3. ص70.

الفصل الأول: الأسس والمفاهيم الأساسية للتمويل الإسلامي وآلياته

- كما روي عن ابن عباس رضي الله عنه أنه قال: " قدم النبي صلى الله عليه وسلم إلى المدينة والناس يسلفون في الثمار الستين والثلاث، فقال صلى الله عليه وسلم: " من أسلف في شيء فليسلف في كيل معلوم، ووزن معلوم، إلى أجل معلوم ". (صحيح) (متفق عليه)

- كما جاء في معظم كتب الفقه أن هناك إجماعاً على مشروعية السلم، ولم يخالف في ذلك سوى سعيد بن المسيب.

(3) أركان السلم:

من الشروط الواجب توفرها في عقد السلم كالتالي:

- يشترط أن يدفع المسلم الثمن كاملاً للمسلم إليه وقت العقد ليصح عقد السلم وفي حالة نقصان الثمن أصبح بيع الدين بالدين وهذا لا يجوز شرعاً، لذلك يجمع الفقهاء على ضرورة دفع الثمن كاملاً في السلم، ويرى الإمام مالك أنه يمكن للبائع إعطاء المشتري مهلة يومين أو ثلاثة، شريطة ألا تكون جزءاً من العقد.

- يشترط في السلم السلع التي يمكن تحديد نوعها وكمها بدقة أما الأشياء التي ليس بالمقدور تحديد فيها النوع فلا يجوز السلم فيها.

- يشترط أن يكون رأس المال والمسلم فيه مالا متقوماً.

- يجب أن يسلم رأس المال في مجلس العقد.

- يجب أن يكون المسلم فيه ديناً موصوفاً في الذمة.

- يشترط تحديد زمان ومكان التسليم في العقد.

وقد أجمع فقهاء المسلمين أن السلم يصح إلا بتوفر الشروط المذكورة في حديث النبي صلى الله عليه وسلم ومن أشهرها قال صلى الله عليه وسلم: " من أسلف في شيء فليسلف في كيل معلوم، ووزن معلوم، إلى أجل معلوم ".

(4) استخدام صيغة السلم بالمؤسسات المالية الإسلامية:

يتم تنفيذ عقد السلم مع السلم الموازي والذي يسمى كذلك بالسلم المنظم في المؤسسات المالية فينفذ كالتالي:

4-1) طلب التمويل: يقوم العميل بتقديم طلباً للمصرف يبيد فيه الرغبة لتمويل سلعة ما ويود ثمنها معجلاً واستلامها مؤجلاً، ويحجر العميل نموذج يسمى طلب تمويل سلعة بصيغة السلم.

4-2) دراسة جدوى طلب التمويل: يقوم في هاته المرحلة قسم الائتمان بدراسة طلب العميل.

4-3) إبرام عقد السلم: بعد دراسة الجدوى وبيانها، وفي حالة موافقة المصرف يحرر عقد بيع السلم بين المصرف والعميل، حيث يقوم المصرف بدفع الثمن كاملاً في مجلس العقد ويلتزم العميل بالوفاء على تقديم السلعة في الآجال المحددة.

4-4) تسليم البضاعة: بعد انتهاء العميل من إنتاج السلعة يسلم البضاعة للمصرف حسب شروط الاتفاق، ويكون للمصرف ثلاثة خيارات:

* **الخيار الأول:** يتسلم المصرف السلعة ويتولى بيعها بنفسه.

* **الخيار الثاني:** يوكل المصرف العميل ببيع السلعة نيابة عنه مقابل أجر محدد مسبقاً لكونه أكثر دراية بسوق السلع.

* **الخيار الثالث:** السلم الموازي وهو عقد سلم يلتزم فيه المسلم (المشتري) في العقد الأول بتسليم سلعة موصوفة في الذمة تنطبق مواصفاتها على السلعة التي يكون قد اشتراها في عقد السلم الأول (الأصلي) ليتمكن من الوفاء بالتزامه دون أي ربط بين العقدتين.

ثالثاً: صيغة الاستصناع

الفصل الأول: الأسس والمفاهيم الأساسية للتمويل الإسلامي وآلياته

- 1) مفهوم الاستصناع: هو النوع الثاني من البيوع التي يجوز فيها بيع السلعة قبل وجودها
- لغة: الاستصناع هو طلب الصنعة. جاء في لسان العرب: واستصنع الشيء دعا إلى صنعه.
 - اصطلاحاً: وردت له عدة تعاريف منها:
- الاستصناع هو أن يطلب شخص من آخر صناعة شيء ماله، على أن تكون المواد من عند الصانع، وذلك نظير ثمن معين.
 - عقد الاستصناع هو طلب صنع شيء ما على صفة معينة بثمن معلوم، ويجب وصف الشيء المطلوب صنعه بدقة مع تحديد مقاساته ومادته الخام... إلخ، ويتفق مع السلم بأنه بيع موصوف في الذمة، ويختلف معه في أن الاستصناع يجوز فيه تعجيل الثمن أو بعضه كما يجوز تأجيله إلى ما بعد مجلس العقد، وهذا كله في السلم لا يجوز.
 - الاستصناع هو عقد يشترى به في الحال مما يصنع صنعا يلتزم البائع بتقديمه مصنوعاً بمواد من عنده بأوصاف و ثمن محددين.
 - يمكن القول بأنه عند حاجة الشخص لشيء ولا يجده في السوق فيطلب صناعته من الصانع فهذا مشروع وهو ما يسمى بالاستصناع.

2) دليل مشروعية الاستصناع: هو جائز بالسنة والإجماع.

- أما السنة فاستصناع الرسول صلى الله عليه وسلم خاتماً واستصناعه منيراً.
- وأجمع الفقهاء على جواز الاستصناع بعد ما فعله الرسول صلى الله عليه وسلم ولم يصدر بعده أي إنكار على ممارسته.

3) شروط صيغة الاستصناع:

- للاستصناع شروط واجب توفرها ونذكرها كالآتي:
- يجب تحديد الجنس المصنوع ونوعه وصفته وكميته.
 - يجب أن يكون مما يجري عليه التعامل بين الناس.
 - تحديد مدة التسليم، بحيث عدم تحديد المدة والتأجيل يحول العقد إلى السلم، ويرى أبو يوسف ومحمد (صاحباً أبي حنيفة) أن الاستصناع جائز مع الأجل ومع عدمه، وهذا على خلاف بين الفقهاء.
 - يجب أن تكون المواد الخام والعمل من الصانع وفي حالة ما إذا كانت المواد الخام من طالب الصنعة والجانب الآخر كان منه العمل فقط فهذا عقد إجارة.

4) أركان عقد الإستصناع:

1-4) العاقدان: وهما

- الصانع: فيكون منه العمل مع تحضير المواد الخام.
- المستصنع: وهو طالب الصنعة وقد يكون فرداً أو مؤسسة أو شركة.

2-4) المعقود عليه: وهما:

- الثمن: وهو المال الذي يدفعه المستصنع للصانع أي هو قيمة المواد الخام زائد عمل الصانع.
- المحل: أي الشيء المصنوع فعند تحويل المواد الخام إلى شيء متفق عليه يسمى هذا الحول بالمال المصنوع.

3-4) الصيغة: وهي الإيجاب والقبول.

الفصل الأول: الأسس والمفاهيم الأساسية للتمويل الإسلامي وآلياته

(5) **الإستصناع الموازي:** هو الذي يتم بين المؤسسة المالية في عقد الإستصناع (الأصلي) الأول بصفته كونها بائعا، وبين صانع آخر يتولى صنع الشيء بمواصفات مشابهة للمصنوع المتفق عليه في العقد الأول، بصفة أن المؤسسة المالية مستصنعا من الباطن، ويتولى صنع الشيء بمقتضى الإستصناع الموازي دون أي ارتباط بين العقدتين.¹

شروط الإستصناع الموازي:

- إضافة إلى شروط الإستصناع اشترط الفقهاء شروطا خاصة حتى لا يؤول الإستصناع الموازي كحيله إلى الربا، ومن الشروط مايلي:
- أن يكون عقد المؤسسة المالية مع المستصنع منفصل عن عقدها مع الصانع.
 - يجب على المصرف أن يمتلك السلعة ويقبضها قبل بيعها للمستصنع.
 - يجب أن يتحمل المصرف كل تبعات المالك ولا تحول أي تبعات للعميل الآخر في الإستصناع الموازي.

المطلب الثالث: أدوات التمويل الإسلامي المبني على الإجارة.

تعتبر صيغ الإجارة من أهم صيغ التمويل في الشريعة الإسلامية، حيث تُقدم حلولاً شرعية وأخلاقية لتمويل المشاريع وتُساهم في تحقيق النمو المستدام في المجتمع.

أولا: صيغة الإجارة

(1) **مفهوم الإجارة:** عند ذكر مصطلح الإجارة قد نفهم منه أنه تقديم شيء مقابل أجره وقد تعرف كالتالي:

- لغة: الإجارة من أجر يأجر، وهو ما أعطيت من أجر في عمل.
- اصطلاحا: هي عقد على منفعة مباحة معلومة تؤخذ شيئا فشيئا مدة معلومة من عين معلومة أو موصوفة في الذمة أو عمل معلوم.

(2) **أدلة مشروعية صيغة الإجارة:** أجاز الشرع الإجارة ونذكر أدلة من القرآن والسنة وبالإجماع.

- قال تعالى: «قَالَتْ إِحْدَاهُمَا يَا أَبَتِ اسْتَأْجِرْهُ إِنَّ خَيْرَ مَنِ اسْتَأْجَرْتَ الْقَوِيُّ الْأَمِينُ» (القصص: 26)
- ومن السنة روى أبو هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: قال الله عز وجل: " ثلاثة أنا خصمهم يوم القيامة: رجل أعطى بي ثم غدر، ورجل باع حرا فأكل ثمنه، ورجل استأجر أجيرا فاستوفى منه ولم يوفه أجره." (رواه مسلم)²

- كما أجمع أهل العلم على جواز الإجارة، وأنها جائزة على منافع الإنسان كما أنها جائزة على منافع الأعيان.

(3) أركان صيغة الإجارة:

- **العاقدان:** وهما المؤجر والمستأجر، ويشترط الأهلية وعدم الإكراه.
- **العوضان:** وهما الأجرة والمنفعة ويشترط أن تكونا معلومتين، منتفع بهما، مباحتين ومقدور على تسليهما.
- **الصيغة:** هي صادرة من المتعاقدين التي تدل على تملك المنفعة والعوض.

(4) خصائص عقد الإجارة: تتميز خصائصها بمايلي:

¹. وائل محمد عبد الله عربيات. (2003). عقد الاستصناع في الفقه الإسلامي ومدى الاستفادة منها في المؤسسات الاقتصادية. رسالة لمتطلبات الحصول على شهادة الدكتوراه. كلية الدراسات العليا. جامعة الأردن. ص 117.

². التوضيح لشرح الجامع الصحيح. ابن الملقن - عمر بن علي بن أحمد الأنصاري. كتاب البيوع. باب من باع أجرا. جزء 14. ص 570. (2270 فتح: 417\4).

- هو عقد رضائي.
- عقد معاوضة أي استفادة كل طرف لما يقدمه.
- عقد ملزم للطرفين.
- عقد زمني بحيث يكون فيه الزمن عنصر مهم جدا.
- هو من عقود الإدارة فهو ينشأ التزامات شخصية لكلا الطرفين.

5) شروط الإجارة:

اشترط الفقهاء في الإجارة شروط محددة وهي:

- أهلية العاقدين.
- أن تكون المنفعة معلومة عند التعاقد نافية للجهالة لتفادي النزاع.
- أن تكون المنفعة مباحة شرعا، فلا تجوز إجارة منزل للدعارة أو بيع الخمر وكذا من المحرمات.
- أن يكون الثمن معلوم عند التعاقد للطرفين.
- أن تكون المدة معلومة.
- ألا يتعلق بالمنفعة حق للغير.

6) أنواع الإجارة بالمؤسسات المالية الإسلامية :

تطبق المؤسسات المالية الإسلامية صيغة الإجارة في شكلين:

أ) **الإجارة التشغيلية:** يكون في هذا النوع من التأجير أصل يمتلكه المصرف ويود تأجيرها، مثل السيارات والآلات ومعدات بناء وآلات تصوير ومستندات.... إلخ، يقوم بتأجيرها وهنا يهدف المصرف إلى تشغيل أصوله خلال مدة محددة يتفق عليها ولا يكون للمستأجر فرصة اختيار شراء الأصل وعند انتهاء المدة المحددة في العقد تعود حيازة الأصل للمصرف والأخير يقوم بالبحث عن مستأجر جديد.

ب) **الإجارة التمويلية (المنتهية بالتملك):** في هذا النوع يقدم البنك خدمة تمويلية فهو يعتبر عملا من أعمال الوساطة المالية، حيث يقوم المؤجر (البنك) بتمويل شراء الأصول التي يحتاج إليها المستأجر ويؤجرها له بعقد غير قابل للإلغاء بعد مضي فترة معينة وإلا تعرض لعقوبات مالية وتمدد هذه الفترة عادة إلى نهاية الاستهلاك الضريبي للأصل. يكون في هاته الحالة من التأجير بيع مستتر لهذا يسمى بيع الإيجار وتبقى ملكية الأصل للمصرف مع ارتفاع المستأجر مقابل أقساط إيجارية تغطي قيمة الأصل زائد هامش الربح.

تطبيق الإجارة بالمؤسسات المالية الإسلامية: يطبق في المصارف الإسلامية هذا النوع من الإجارة على النحو التالي:

- إبداء العميل رغبته في تأجير الأصل.
- يقوم المصرف بدراسة الطلب.
- بعد القبول يقوم المصرف بشراء الأصل وامتلاكه.
- يقوم المصرف بتأجير الأصل لعميله للانتفاع به مع سداد أقساط الأصل إلى حين انتهاء المدة المحددة تنتقل ملكية الأصل إلى العميل.

خاتمة الفصل الأول:

في ختام هذا الفصل الذي تناول التمويل الإسلامي وآليات تطبيقه، يمكننا استخلاص أن التمويل الإسلامي يمثل نهجًا ماليًا فريدًا مستندًا على تعاليم الشريعة الإسلامية يوازن بين المبادئ الأخلاقية والاستدامة الاقتصادية. يسعى التمويل الإسلامي إلى تقديم حلول مالية تتجنب الربا وتؤكد على العدالة والشفافية والمشاركة في المخاطر. تطبيق آليات التمويل الإسلامي يتطلب فهماً عميقاً للمبادئ الشرعية وكذلك تصميم عقود مالية تتماشى مع هذه المبادئ. البنوك الإسلامية تلعب دوراً أساسياً في تسهيل هذا النوع من التمويل من خلال تقديم منتجات مالية مبتكرة ومناسبة لمختلف الاحتياجات الاقتصادية كما يتضح أن التمويل الإسلامي يقدم بديلاً قوياً ومستداماً للأنظمة المالية التقليدية، قادراً على دعم النمو الاقتصادي وتحقيق العدالة الاجتماعية.

الفصل الثاني:

دور أدوات التمويل الإسلامي في تعزيز قيمة
المؤسسة الاقتصادية - المؤشرات والآثار الإيجابية -

تمهيد الفصل الثاني:

يعتبر مفهوم المؤسسة الاقتصادية حجر الأساس في النظام الاقتصادي المعاصر، حيث تلعب دورًا حيويًا في تحقيق النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة. يهدف هذا الفصل إلى استكشاف بنية المؤسسة الاقتصادية ومكوناتها المختلفة، مع التركيز على مصادر تمويلها المتنوعة. سيتم تناول التمويل التقليدي والتمويل الإسلامي كمسارين رئيسيين لتمويل المؤسسات، مع توضيح الفروقات الجوهرية بينهما، كما سنبحث في كيفية استخدام أدوات التمويل الإسلامي لتعزيز قيمة المؤسسة الاقتصادية. سيتم استعراض مؤشرات تظهر تأثير هذه الأدوات على تحسين الأداء المالي والتشغيلي، تعزيز الثقة والمصداقية، وجذب الاستثمارات الأخلاقية. سنبين كيف يمكن للتمويل الإسلامي أن يساهم في بناء مؤسسات اقتصادية قوية ومستدامة تساهم في تحقيق التنمية الشاملة. بهذا السياق، يهدف هذا الفصل إلى تقديم فهم حول دور التمويل الإسلامي في دعم وتعزيز المؤسسات الاقتصادية، مقارنة بمصادر التمويل التقليدية، وإظهار كيف يمكن لأدوات التمويل الإسلامي أن تكون رافعة حقيقية لقيمة المؤسسات في الأسواق المالية الحديثة.

المبحث الأول: المؤسسة الاقتصادية ومصادر تمويلها

تعتبر المؤسسات الاقتصادية العمود الفقري لأي اقتصاد، حيث تساهم في تحسين مستويات المعيشة وتوفير المنتجات والخدمات الأساسية للمجتمع. تعتمد قدرة المؤسسة على النجاح والاستمرارية على مجموعة من العوامل، منها الإدارة الفعالة، والتخطيط الاستراتيجي، والابتكار، والكفاءة التشغيلية، والتمويل المناسب.

المطلب الأول: مفهوم المؤسسة الاقتصادية، أهدافها وأهميتها

أولاً: مفهوم المؤسسة الاقتصادية

تعددت التعاريف التي قدمها الباحثون حول المؤسسة الاقتصادية وذلك تبعاً لوجهات النظر حول المؤسسة كمنظومة اقتصادية واجتماعية، ويمكن تعريفها على أنها الوحدة الاقتصادية التي تمارس النشاط الإنتاجي والنشاطات المتعلقة به من تخزين وشراء وبيع من أجل تحقيق الأهداف التي وجدت من أجلها.

وتعرف أيضاً: على أنها منظمة اقتصادية واجتماعية مستقلة، تؤخذ فيها القرارات حول تركيبة الوسائل المادية والإعلامية بغية خلق قيمة مضافة حسب أهدافها خلال نطاق زمني معين

ويعرفها مكتب العمل الدولي: كل مكان لمزاولة نشاط اقتصادي يتمتع بسجلات متنقلة.

وتعرف أيضاً: مجموعة من عناصر الإنتاج البشرية، المادية والمالية التي تستخدم وتسير وتنظم بهدف إنتاج سلع وخدمات موجهة للبيع، وهذا بكيفية فعالة تضمنها مراقبة التسيير بواسطة وسائل مختلفة كتسيير الموازنات وتقنيات المحاسبة التحليلية.

ثانياً: أهداف المؤسسة الاقتصادية

تسعى المؤسسات الاقتصادية إلى تحقيق مجموعة من الأهداف التي تدعم نموها واستدامتها على المدى الطويل. يمكن تلخيص هذه الأهداف كما يلي:

1. تحقيق الربح: يُعتبر تحقيق الربح الهدف الأساسي لمعظم المؤسسات الاقتصادية. الربح يُمثل العائد الذي تحصل عليه المؤسسة من نشاطها التجاري، ويُعد مؤشراً رئيسياً على نجاحها واستدامتها¹.
2. النمو والتوسع: تهدف المؤسسات الاقتصادية إلى التوسع في الأسواق المحلية والدولية، وزيادة حصتها السوقية. يتضمن ذلك تطوير منتجات وخدمات جديدة، وفتح فروع جديدة، والاستثمار في التكنولوجيا والابتكار².
3. زيادة الكفاءة التشغيلية: تسعى المؤسسات إلى تحسين كفاءتها التشغيلية من خلال تحسين العمليات الداخلية، وتقليل التكاليف، وزيادة الإنتاجية. يؤدي ذلك إلى تحسين الربحية وتنافسية المؤسسة.
4. تحقيق الرضا العملاء: تُعتبر تلبية احتياجات العملاء وتجاوز توقعاتهم من الأهداف الرئيسية للمؤسسات. يساهم رضا العملاء في بناء ولائهم وزيادة المبيعات على المدى الطويل³.
5. الابتكار والتطوير: تشجع المؤسسات الاقتصادية على الابتكار وتطوير منتجات وخدمات جديدة لتحسين تنافسيتها في السوق. الابتكار يُعد محركاً رئيسياً للنمو والتطور المستدام.
6. الاستدامة والمسؤولية الاجتماعية: تسعى المؤسسات إلى تحقيق الاستدامة البيئية والاجتماعية من خلال تبني ممارسات مسؤولة تساهم في حماية البيئة ودعم المجتمع. يُعزز ذلك من سمعة المؤسسة ويساهم في تحقيق تنمية مستدامة⁴.

¹ خليفة الحاج (2019). أثر النمو والحجم على ربحية المؤسسات الاقتصادية دراسة قياسية. مجلة الإستراتيجية والتنمية. المجلد 9. العدد 3. ص 7.

² المرجع نفسه. ص 7.

³ محمد خثير وأسماء مراعي. (2017). العلاقة التفاعلية بين جودة الخدمة ورضا زبون المؤسسة. مجلة الريادة لاقتصاديات الأعمال. المجلد 3. العدد 4. ص 33.

الفصل الثاني: دور أدوات التمويل الإسلامي في تعزيز قيمة المؤسسة الاقتصادية

7. تعزيز العلاقات مع أصحاب المصلحة: تهدف المؤسسات إلى بناء علاقات قوية ومنتينة مع أصحاب المصلحة مثل الموظفين، والموردين، والمستثمرين، والمجتمع المحلي. يعزز ذلك من استقرار المؤسسة ويدعم تحقيق أهدافها الإستراتيجية. من خلال تحقيق هذه الأهداف، تساهم المؤسسات الاقتصادية في تعزيز التنمية الاقتصادية الشاملة، وتحسين جودة الحياة، ودعم الابتكار والتقدم التكنولوجي في المجتمع.

ثالثاً: أهمية المؤسسة الاقتصادية

المؤسسة الاقتصادية تُشكل عماد النمو والاستقرار في أي مجتمع. فمن خلال أنشطتها ومبادراتها، تُساهم المؤسسات الاقتصادية في تحسين مستوى المعيشة، تحفيز التطور التكنولوجي، وتعزيز العدالة والاستدامة في جميع مجالات الحياة. تتجلى أهمية المؤسسة الاقتصادية في عدة نقاط أساسية:

1. خلق فرص العمل وتوفير الدخل: تعتبر المؤسسات الاقتصادية المحرك الرئيسي لخلق فرص العمل وتوفير الدخل للأفراد والأسر، مما يساهم في تحسين مستوى المعيشة وتخفيف من معدلات الفقر والبطالة².
2. تطوير البنية التحتية وتنفيذ المشاريع الاقتصادية: تلعب المؤسسات الاقتصادية دوراً هاماً في تطوير البنية التحتية من خلال الاستثمار في المشاريع الاقتصادية الكبيرة مثل الطرق والمطارات والمصانع، مما يعزز النمو الاقتصادي ويفتح أبواباً جديدة للتنمية والتقدم.
3. تحفيز الابتكار والتطوير التكنولوجي: تُشجع المؤسسات الاقتصادية على الابتكار والتطوير التكنولوجي من خلال دعم البحوث والتطوير وتطبيق التقنيات الجديدة، مما يساهم في تحسين الإنتاجية وتطوير منتجات وخدمات جديدة تلي احتياجات المجتمع³.
4. دعم النمو الاقتصادي وتحقيق الازدهار: تساهم المؤسسات الاقتصادية في دعم النمو الاقتصادي وتحقيق الازدهار من خلال توليد الثروة وتحسين الإنتاجية، وتوفير السلع والخدمات الضرورية للمجتمع.
5. تحقيق الفوائد الاجتماعية والبيئية: تلزم المؤسسات الاقتصادية بتحقيق الفوائد الاجتماعية والبيئية من خلال تبني ممارسات مسؤولة والاستثمار في المشاريع الخضراء والمستدامة، مما يساهم في حماية البيئة وتحسين جودة الحياة.
6. تعزيز التجارة والتبادل الاقتصادي: تُساهم المؤسسات الاقتصادية في تعزيز التجارة والتبادل الاقتصادي على المستوى المحلي والدولي من خلال تطوير العلاقات التجارية والشراكات مع الشركات والجهات الأخرى.
7. توجيه الاستثمارات وتحسين التوزيع العادل للثروة: تساهم المؤسسات الاقتصادية في توجيه الاستثمارات نحو القطاعات الواعدة وتحسين التوزيع العادل للثروة في المجتمع من خلال توفير فرص الاستثمار وتحسين إدارة الثروات.
8. تحقيق الاستقرار المالي والاقتصادي: تساهم المؤسسات الاقتصادية في تحقيق الاستقرار المالي والاقتصادي من خلال الالتزام بمبادئ الشفافية والمساءلة والتحكم في مخاطر الاستثمار.

¹ محمد الأمين دهم وأحمد يوسف. (2021). مساهمة المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات في تحقيق الرفاهية للمجتمع: دراس حال شركة CISCO - شرك Intel وشركة المراعي. مجلة الاقتصاديات المالية والبنكية وإدارة الأعمال. المجلد 10. العدد 1. ص 237.

² بن نذير نصر الدين. (2011). الأهمية الاقتصادية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة. مجلة الإبداع. المجلد 1. العدد 1. ص 8.

³ رفيق قدو. (2023). دور التمويل الإسلامي في تحسين الأداء المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة. مجلة التمويل والاستثمار والتنمية المستدامة. المجلد 8 العدد 2. ص 469.

المطلب الثاني: أنواع المؤسسات الاقتصادية

يختلف تمييز المؤسسات الاقتصادية من معيار لآخر وذلك على حسب متطلبات التسيير، فتصنيف هاته المؤسسات الاقتصادية يخضع إلى نوع المعيار الأكثر استعمالاً، ويمكن تمييز هاته المعايير إلى المعيار القانوني ومعيار الملكية ومعيار النشاط ومعيار الحجم.

الفرع الأول: المعيار القانوني

تنقسم المؤسسات حسب هذا المعيار إلى:

- 1) المؤسسات الفردية: وهي المؤسسات التي يمتلكها شخص واحد أو عائلة، وتتمتع بسهولة الإنشاء والتنظيم كما أن صاحب المؤسسة هو المسؤول الأول والأخير عن نتائج أعمال المؤسسة وهدفه هو تحقيق أكبر ربح ممكن.
- 2) المؤسسات الجماعية (الشركات): هي المؤسسات التي تعود ملكيتها إلى شخصين أو أكثر، حيث يلتزم كل طرف بتقديم حصة من المال لتحمل نتيجة المشروع سواء كان ربح أو خسارة وتنقسم إلى نوعين:
1-2) شركات الأشخاص: كشركات التضامن، شركات التوصية البسيطة وشركات المسؤولية المحدودة.
ومن مزايا شركات الأشخاص:

- سهولة التكوين حيث أتمها تحتاج إلى عقد بين الشركاء.
- اختصاص كل شريك في مهمة محددة مما يسهل عملية التسيير.
- زيادة القدرة المالية بسبب تضامن الشركاء.

ومن العيوب:

- حياة الشركة معرضة للخطر بسبب موت أو انسحاب أحد الشركاء.
- كثرة الشركاء يسبب النزاع وسوء التفاهم بسبب تعارض القرارات.
- مسؤولية الشركاء غير محدودة.

2-2) شركات الأموال: كشركات التوصية بالأسهم وشركات المساهمة.

ونذكر كمزايا لشركات الأموال مايلي:

- مسؤولية المساهمين محدودة بقيمة أسهمهم وسندايمهم.
- حياة المؤسسة أكثر استقراراً.
- استخدام ذوي الكفاءات والمهارات العالية.

والعيوب:

- كثرة المشاكل الإدارية الناجمة عن تعدد الرقابة بسبب كثرة المساهمين.
- الخضوع إلى الرقابة الحكومية الشديدة.
- الإهمال من طرف المسير بسبب عدم وجود حافز الملكية.

الفرع الثاني: معيار الملكية

تنقسم المؤسسات طبقاً لهذا المعيار إلى:

- 1) المؤسسات الخاصة: هي المؤسسات التي تعود ملكيتها إلى فرد أو مجموعة أفراد (شركات أشخاص، شركات أموال) وتعتمد على رأس مال خاص.

الفصل الثاني: دور أدوات التمويل الإسلامي في تعزيز قيمة المؤسسة الاقتصادية

(2) **المؤسسات العامة:** هذا النوع من المؤسسات تكون ملك للدولة، كما أن سلطة التسيير والقرار يرجع إليها، فهي تابعة للقطاع العام وتخضع لتشريعات خاصة بها، تهدف هاته المؤسسات إلى تحقيق المصلحة العامة.

(3) **المؤسسات المختلطة:** والتي تعود ملكيتها بصورة مشتركة إلى القطاع الخاص والقطاع العام.

الفرع الثالث: أنواع المؤسسات تبعا لمعيار النشاط

وتنقسم المؤسسات حسب هذا النشاط إلى مايلي:

(1) **القطاع الأول:** يشمل هذا القطاع جميع المؤسسات المتخصصة في الزراعة بمختلف أنواعها ومنتجاتها وتربية المواشي حسب تفرعاتها أيضا، إضافة إلى أنشطة الصيد البحري وغيره من النشاطات المرتبطة بالأرض والموارد الطبيعية القريبة إلى الاستهلاك واستغلال الغابات، وتضاف إليها أيضا أنشطة المناجم لتصبح هذه المؤسسات جميعا ضمن القطاع الأول.

(2) **القطاع الثاني:** يشمل هذا القطاع مختلف الصناعات الثقيلة أو الإستراتيجية والتي تتطلب رؤوس أموال كبيرة ومهارات عالية، إضافة إلى الصناعات التحويلية أو الحقيقية.

(3) **القطاع الثالث:** يتضمن هذا القطاع جميع المؤسسات التي تنشط خارج القطاعين السابقين وتمثل في المؤسسات الخدمائية والمالية والمؤسسات التجارية.

الفرع الرابع: أنواع المؤسسات على حسب معيار الحجم

المؤسسات الناشئة: هي مشروع صغير يسعى لطرح منتجات جديدة مبتكرة تستهدف سوق كبيرة وتتميز بدرجة عالية من المخاطر ولكن مقابل ذلك تحقق نمو سريع وقوي بأرباح ضخمة محتملة.

المؤسسات المصغرة والصغيرة والمتوسطة: لقد عرف المشرع الجزائري في القانون التوجيهي لتطوير م ص م (17-02/2017) هذا النوع من المؤسسات استنادا لمجموعة من المعايير الكمية تتمثل في عدد العمال ورقم الأعمال السنوي ومجموع الميزانية وذلك كما هو موضح في الجدول الموالي:

جدول 1-2: أنواع المؤسسات الاقتصادية حسب معيار الحجم

الشكل القانوني	مجموع الميزانية السنوي (دج)	رقم الأعمال السنوي (دج)	عدد العمال	حجم المؤسسة
مؤسسة تمتاز بالاستقلالية في التسيير	لا يتجاوز 20 مليون	لا يتجاوز 40 مليون دج	من 01 إلى 09 عمال	مؤسسة صغيرة جدا
	أكبر من 20 مليون دج و أقل من 200 مليون دج	أكبر من 40 مليون دج و أقل من 400 مليون دج	من 10 إلى 49 عامل	مؤسسة صغيرة
	أكبر من 200 مليون دج و أقل من 1 مليار دج	أكبر من 400 مليون دج و أقل من 4 مليار دج	من 50 إلى 250 عامل	مؤسسة متوسطة
	تتعدى 500 مليون دينار جزائري	أكبر من 2000 مليون دينار جزائري	أكثر من 500 عامل	مؤسسة كبيرة

المطلب الثالث: مصادر التمويل في المؤسسات الاقتصادية

يعتبر التمويل عنصر أساسي لنجاح وبقاء المؤسسة واستمرارها فهو يعتبر بمثابة شريان الحياة لها خاصة في الحالات التي تحتاجه المؤسسة ولذلك نجد أن المؤسسات تولي أهمية كبيرة له في البحث عن المصادر التمويلية وتختلف طرق تمويل المؤسسات إختلافا جذريا بالنسبة للتمويل التقليدي والتمويل الإسلامي.

1) مصادر التمويل التقليدي:

يختلف تصنيف مصادر التمويل التقليدي إلى معايير حسب الزمن والتي يمكن تصنيفها إلى قصيرة وطويلة الأجل، وإلى معايير داخلية وخارجية.

كما يمكن تصنيفها إلى مصادر تمويل بالملكية ومصادر تمويل بالاستدانة.

1-1) مصادر التمويل بالملكية: تقسم مصادر التمويل حسب الملكية إلى مصادر أموال داخلية ومصادر خارجية:

أ) مصادر داخلية (تمويل ذاتي):

وهو مقدرة المؤسسة على تغطية احتياجاتها المالية اللازمة لسداد الديون وتنفيذ الاستثمارات الرأسمالية وكذا زيادة رأسمالها العامل من الأموال الذاتية للمؤسسة.

إن الاعتماد على التمويل الذاتي يشكل عنصر هام في الاستقلال المالي، ولتحقيق سياسة المؤسسة في التمويل الذاتي تعتمد على الأرباح غير موزعة والإهلاك.

ب) مصادر خارجية:

تعتمد المؤسسات على المصادر الخارجية للسوق المالي لبيع وتداول الأسهم والسندات التي توفر مداخيل من شأنها أن تجعل المؤسسة في أريحية مالية تساهم تنوع أو توسيع أنشطتها.

تلجأ المؤسسة الاقتصادية لهذا النوع عندما لا تكتفي أموالها الذاتية لتمويل دورة الاستثمار والاستغلال ولذلك فهي تلجأ إلى طرح أسهم للاكتتاب.

1-2) مصادر التمويل بالاستدانة (الاقراض): إن توسع المؤسسة في مشاريعها يجعلها دائمة البحث عن مصادر مالية تمكنها من تمويل استثماراتها وهذا ما يدفعها باللجوء إلى المؤسسات المالية والبنوك للحصول على قروض بمختلف أشكالها الزمنية، قصيرة ومتوسطة وطويلة الأجل.

أ) مصادر تمويل قصيرة الأجل:

هذا النوع من القروض أو التمويل لا يتعدى عادة السنة (12 شهر) ويتم إرجاعه إلى المؤسسة المالية عند حلول المدة الزمنية لذلك.

ويعرف على أنه ذلك الالتزام الواجب السداد خلال مدة لا تزيد عن السنة الواحدة. يستخدم هذا النوع من القروض لتغطية التكاليف خلال دورة الاستغلال، يمكن تمييز أن قروض قصيرة الأجل أقل معدلا للفائدة مقارنة بالقروض المتوسطة وطويلة الأجل، إلا أن هناك خطر تقلب أسعار الفائدة تجعل من الصعب السداد في الآجال المحددة، لذلك يجب مراجعة شروط وأسعار الفائدة قبل الشروع في طلب القرض والبحث عن المؤسسة المالية أو البنك حسن السمعة.

إن المقصود بالتمويل قصير الأجل ذلك النوع من التمويل الذي يستخدم لتمويل الاستثمارات الجارية قصيرة الأجل، أي لتغطية الاحتياجات المالية الموسمية وقصيرة الأجل الخاصة بتنفيذ الأنشطة التشغيلية للمشروعات وتكون فترة التمويل عادة أقل من سنة لتغطية تكلفة دورة الاستثمار سواء كانت صناعية أو تجارية.

الفصل الثاني: دور أدوات التمويل الإسلامي في تعزيز قيمة المؤسسة الاقتصادية

(ب) مصادر تمويل متوسطة الأجل:

هي تلك المصادر التي تلجأ إليها المؤسسة بغرض تمويل الجزء الدائم من دورة الاستغلال والإضافات على أصولها طويلة الأجل، وهي تستحق السداد خلال فترة تزيد عن السنة وتقل عن سبع سنوات كما أن تكلفتها أكبر من تكلفة الائتمان المصرفي لارتباطها بعامل الزمن وازدياد المخاطر المتعلقة بالاستثمارات.

إن هذا النوع من القروض غالباً ما يكون موجه نحو تمويل الاستثمار في التجهيزات ومعدات الإنتاج، كما أن هذا التمويل يتميز بشروط تحد من استقلالية المؤسسة، كون أن المؤسسة المالية أو البنك يملي عليها شروطاً كضوابط توزيع الأرباح على المساهمين أو تحديد مديونية المؤسسة، أو شروط تتعلق بطريقة إنفاق القرض وهذا من أجل استرجاع الأموال المقترضة. بصفة عامة يمكن تقسيم تمويل قروض متوسطة الأجل إلى قسمين:

* قروض محددة المدة:

يعرف على أنه عقد يتم التفاوض عليه مباشرة بين المدين والدائن، إذ يوافق الأول بموجبه أن يدفع للثاني مجموعة من الدفعات التي تشمل الفوائد وأصل الدين في تواريخ محددة.

يتميز هذا النوع بالسرعة والمرونة المستقبلية وانخفاض تكلفة القروض.

* قروض التجهيزات:

يطلق هذا النوع عند الطلب على القروض الموجهة إلى تجهيز المؤسسة بأليات وتجهيزات.

(ج) مصادر التمويل طويلة الأجل:

تلجأ المؤسسة إلى هذا التمويل بقصد شراء معدات نقل أو آلات أو مباني والتي تشمل الأصول الثابتة للمؤسسة، إن القروض الموجهة إلى طويلة الأجل لها عمر زمني أكثر من خمس سنوات أو سبع سنوات، يتم تسديد القروض عن طريق أقساط طوال المدة المتفق عليها مع تسديد فوائد القرض.

(2) مصادر التمويل الإسلامي :

يلعب التمويل الإسلامي دوراً هاماً وناجحاً للمؤسسة الاقتصادية حيث أنه يتصف بالأخلاق الحميدة والموسرة في التعامل معها، خاصة من جانب الجهة الممولة إن كان فرداً أو مؤسسة مالية إسلامية بالمقارنة مع التمويل التقليدي الربوي ومن بين أهم مصادر التمويل الإسلامي نذكر مايلي:

2.1 البنوك الإسلامية:

تلعب البنوك الإسلامية دوراً محورياً في تمويل المؤسسات الاقتصادية من خلال توفير بدائل تمويلية متوافقة مع الشريعة الإسلامية. هذه البنوك تساهم في تعزيز التنمية الاقتصادية عبر تقديم خدمات مالية تتميز بالعدالة، الشفافية، والمشاركة في المخاطر.

آليات التمويل المؤسسة الاقتصادية عن طريق البنوك الإسلامية

• المشاركة: تعتبر المشاركة صيغة تمويلية تُشجع على التعاون بين أصحاب الأموال والمستثمرين في إقامة المؤسسات الاقتصادية. تتيح هذه الصيغة لكل طرف المشاركة بحصة من رأس المال اللازم لإقامة المؤسسة، متشاركين في الربح والخسارة وفقاً لنسبة مساهمتهم. وتكمن أهمية صيغة المشاركة في كونها تتيح مزجاً بين الإمكانيات المتاحة، مُشكلة قوة معتبرة لتحقيق

الفصل الثاني: دور أدوات التمويل الإسلامي في تعزيز قيمة المؤسسة الاقتصادية

النمو الاقتصادي والاستدامة من خلال تعزيز التعاون وتثجيع الاستثمار في مشاريع ومؤسسات جديدة أو توسيع وتجدد المشاريع الموجودة.¹

• **المراجحة:** في هذه الصيغة، يقوم البنك بشراء السلع نيابة عن العميل ويبيعها له بhamش ربح محدد. تعتبر المراجحة طريقة تمويل شفافة ومتوافقة مع الشريعة الإسلامية، مما يجعلها من أكثر صيغ التمويل شيوعاً في البنوك الإسلامية. تتيح هذه الصيغة تمويلًا جزئيًا للأنشطة الصناعية والتجارية وغيرها، مما يمكن المؤسسات من الحصول على السلع المنتجة والمواد الخام أو الآلات والمعدات سواء من السوق المحلي أو عن طريق الاستيراد. تشمل هذه الصيغة أيضًا البيوع الدولية، حيث يوكل البنك شخصًا لشراء البضائع، ثم يستلمها البنك ويبيعها للتاجر بربح متفق عليه. وتمكن هذه الصيغة من تلبية احتياجات قطاعات مختلفة منها على سبيل المثال: القطاع التجاري (من خلال شراء البضائع سواء من السوق المحلي أو من الخارج)، القطاع الزراعي (عبر شراء الآلات الزراعية الحديثة)، القطاع الصناعي (من خلال شراء المعدات الصناعية الضخمة)، القطاع الإنشائي (عن طريق شراء معدات البناء مثل الرافعات ومعدات الحفر).²

• **المضاربة:** يقوم البنك بتمويل مشروع معين ويتقاسم الأرباح مع العميل وفقاً لنسبة متفق عليها مسبقاً، مما يعزز من فرص نجاح المشروع. من خلال المضاربة، يتم توفير كافة الموارد التمويلية المطلوبة لهذه المشروعات، سواء في شكل رأس مال ثابت أو رأس مال عام. تتيح المضاربة تمويلًا شاملاً لكافة نفقات المشروع الاستثمارية والإدارية، مما يساعد في تغطية مختلف احتياجات المستثمر. تتميز هذه الصيغة بقدرتها الكاملة على تمويل الأنشطة ذات المخاطر الأعلى، وهي الأنشطة التي غالباً ما تقود السوق وتساهم في تحقيق التنمية. تشمل هذه الأنشطة المشروعات الجديدة التي تهدف إلى توفير منتج جديد أو استخدام تكنولوجيا حديثة أو تطبيق فكرة مبتكرة أو دخول أسواق جديدة.³

• **الإجارة:** تمكن المؤسسات من استخدام الأصول والمعدات مقابل دفع أقساط إيجاريه، مما يساعدها في إدارة تكاليفها بشكل أكثر كفاءة. كما أنها وسيلة تمويل تسمح للمؤسسات لامتلاك عقار، بما في ذلك قطعة أرض، للاستخدام التجاري أو الصناعي بعد تسديد كل مستحقات إيجار العقار. عادة ما يكون الإيجار التشغيلي مناسباً للمؤسسات التي لا تريد إظهار الأصول في ميزانيتها العمومية في حين يعتبر الإيجار التمويلي مناسباً للمؤسسات التي ترغب في شراء الأصول دون تكاليف مسبقة العقار.⁴

• **الإستصناع:** عمليات الإستصناع تحرك عجلة الاقتصاد الوطني لأنها تنطوي على مشروعات حقيقة تولد الدخل وتزيد من الطلب الفعال لتمويل المشاريع الصناعية يقوم البنك بتمويل التصنيع أو البناء حسب مواصفات معينة يطلبها العميل، مما يسهل تنفيذ المشاريع الكبيرة وزيادة قدرتها الصناعية. عن طريق عقود الإستصناع يمكن تمويل إنتاج السلع الرأسمالية المتعددة

¹ بربري محمد الأمين. (2017). دور البنوك الإسلامية في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر. مداخلة مقدمة للملتقى الوطني حول إشكالية استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. جامعة الوادي. ص 14.

² حسين عبد المطلب الأعرج. (2011). تفعيل دور التمويل الإسلامي في تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة. ص 6. متاحة في:

https://papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm?abstract_id=1951454

³ المرجع نفسه. ص 8.

⁴ عز الدين محمد العمري، أوزان حسان وهبة الله زكرياء. (2022). صيغة الإجارة كأداة من أدوات التمويل الشرعي للشركات الصناعية في ليبيا دراسة حالة مصرف التنمية الصناعية في ليبيا. المجلة الدولية للدراسات الإسلامية. المجلد 28. العدد 1. ص 68.

الفصل الثاني: دور أدوات التمويل الإسلامي في تعزيز قيمة المؤسسة الاقتصادية

معدات والآلات والسفن المختلفة، والمولدات والمحركات الكهربائية وأجهزة الاتصالات والمستشفيات وحفارات النفط ووسائل النقل وغيرها.¹

2.2 التمويل التكافلي:

إن التمويل التكافلي أو التعاوني هو من بين أهم مصادر التمويل الإسلامي الذي تستفيد منه المؤسسات الاقتصادية، هو عبارة عن مشروعات تعاونية، ومن السمات البارزة لهاته للمشروعات التعاونية أن المكلفين بإدارتها وتسييرها هم الأعضاء أنفسهم، إن الأعضاء غير ملزمين بدفع أجزاء في رأس المال، إذ أنه لا يوجد رأس مال مساهم به في هذا النوع من المشروعات ويترتب على ذلك اندماج شخصية المؤمن والمستأمن في شخص واحد.

إن الهدف الحقيقي لمشروعات التأمين التعاوني التي تعمل بدون رأس المال ليس تحقيق الربح بل الهدف من هاته المشروعات التي يشترك فيها الأعضاء الذين يتعرضون لخطر واحد مثل خطر الحريق، خطر الكوارث... وفي حالة تعرض أو وقوع الخطر لأحد الأعضاء يتم التكافل والتعاون من أجل المساهمة بصفة جماعية في تغطية نتيجة الكارثة لهذا العضو سواء عن طريق حصص مالية يدفعونها أو تغطية تكاليف الخطر بعد تقدير الخسائر التي وقعت بتقديم حصص، وإذا بقي في نهاية العام جزء من رأس المال المساهم به في مشروعات التأمين يمكن استثماره في مشروعات عن طريق المشاركة (المضاربة) لتحقيق منفعة للأعضاء، على أن تودع الأرباح الناتجة عن هذه الاستثمارات في صندوق الهيئة.²

3. الفرق بين التمويل التقليدي والتمويل الإسلامي:

تُعد النظم المالية المحرك الرئيسي للتنمية والاستقرار في المجتمعات. وتُبرز المقارنة بين النظام التقليدي والنظام الإسلامي اختلافًا جوهريًا في المبادئ والأهداف، مظهرًا رؤية أخلاقية واجتماعية مميزة للتمويل الإسلامي :

التمويل التقليدي	التمويل الإسلامي
<ul style="list-style-type: none"> مُركّز على الفائدة: تُشكل الفائدة (الربا) النظام الرئيسي للتعاملات المالية، وتؤدي إلى تحميل المُقترض أعباء مالية إضافية، مما يعرّض الاقتصاد لمخاطر الأزمات والتضخم. أدوات مالية متنوعة: تُشمل القروض بفائدة، السندات، بطاقات الائتمان، والرهن العقاري. تحويل المخاطر: تحول مخاطر الاستثمار إلى المُقترض، معرّضة إياه للخسائر حتى لو فشل مشروعه. الأهداف الاقتصادية: تركز على الربحية وتوليد الثروة، مهملة الجانب الأخلاقي والاجتماعي. شفافية محدودة: قد تعاني بعض المعاملات من قلة الشفافية واعتمادها على العقود القانونية فقط. 	<ul style="list-style-type: none"> محرم لفائدة: يحرم التمويل الإسلامي الربا، ويُركّز على مبادئ الشريعة الإسلامية التي تُشجع على التعاون والمشاركة في الربح والخسارة. أدوات مالية مبتكرة: تُشمل المرابحة، المشاركة، الإجارة، والصكوك. تقاسم المخاطر: يشجع التمويل الإسلامي على تقاسم المخاطر بين الممول والمستثمر، مقللاً من مخاطر الفشل والأزمات. الأهداف الأخلاقية والاجتماعية: يُركّز التمويل الإسلامي على تحقيق العدالة والتكافل في المجتمع، ودعم المشاريع ذات الصلة بالتنمية المستدامة. شفافية ومساءلة: يتطلب الالتزام بمبادئ الشريعة الإسلامية في جميع المعاملات، مُعززًا الثقة والشفافية.

¹. وائل محمد عبد الله عريبا. مرجع سبق ذكره. ص 189.

². نادي الدراسات الاقتصادية، التمويل ومصادره في الاقتصاد الإسلامي، المجلد 01، ص 04.

الجدول رقم 2-2 : الفرق بين التمويل التقليدي والتمويل الإسلامي

من إعداد الطالبين بالاعتماد على المرجع: مطهري كمال. (2011). دراسة مقارنة بين البنوك الإسلامية والتقليدية في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في الاقتصاد. جامعة وهران.

يقدم التمويل الإسلامي بديلاً أخلاقياً ومستداماً للنظام المالي التقليدي، مساهماً في تحقيق التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية. وهو يُقدم حلولاً مميزة للفئات التي تُواجه صعوبة في الحصول على التمويل، مُقللاً من مخاطر الاستثمار وتشجيع المشاركة في الربح والخسارة.

المطلب الرابع: آليات التمويل الإسلامي وملائمتها للمؤسسات

مع تزايد الاهتمام بالتمويل الإسلامي ومبادئه الأخلاقية والاجتماعية تقدم آليات التمويل الإسلامي حلولاً مبتكرة تناسب احتياجات المؤسسات الاقتصادية، مراعية في نفس الوقت مبادئ الشريعة الإسلامية وتشجيع العدالة والتنمية المستدامة.

أولاً: مدى ملائمة أدوات التمويل الإسلامية بالنسبة للمؤسسة الاقتصادية

تتمثل ملائمة أدوات التمويل الإسلامية للمؤسسة الاقتصادية في تناسبها مع طبيعة النشاط التجاري والتوافق مع مبادئ الشريعة الإسلامية، وهو ما يساعد في تحقيق الأهداف الاقتصادية والمالية للمؤسسة. إليك بعض النقاط التي توضح مدى ملائمة أدوات التمويل الإسلامية للمؤسسة الاقتصادية:

■ التوافق مع الشريعة الإسلامية:

تتوافق أدوات التمويل الإسلامية مع مبادئ الشريعة الإسلامية التي تحرم الربا وتشجع على المشاركة في الأرباح والخسائر. هذا يضمن التناغم بين أسلوب التمويل والقيم والمبادئ الدينية للمؤسسة الاقتصادية.

■ تنوع الأدوات المالية:

يوفر التمويل الإسلامي مجموعة متنوعة من الأدوات المالية مثل المراجعة، والمضاربة، والمشاركة، والإجارة، مما يسمح للمؤسسة باختيار الأداة المالية الأنسب والتي تتناسب مع احتياجاتها وطبيعة نشاطها التجاري.

■ تشجيع على الشراكة والمشاركة في الأرباح والخسائر:

يُشجع التمويل الإسلامي على الشراكة والمشاركة في الأرباح والخسائر بين الممول والمستثمر، مما يعزز روح الشراكة والتعاون بين الأطراف المعنية ويحفز على تحقيق النجاح المشترك.

■ التشجيع على الابتكار والتنمية الاقتصادية:

يشجع التمويل الإسلامي على الابتكار وتطوير منتجات وخدمات جديدة تلبي احتياجات السوق وتسهم في تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة. يمكن للمؤسسة الاقتصادية الاستفادة من هذا التشجيع لتطوير أفكار جديدة ومبتكرة في إطار متوافق مع المبادئ الإسلامية.

■ الشفافية والمساءلة:

تتطلب أدوات التمويل الإسلامية مستوى عالٍ من الشفافية والمساءلة، حيث يتم تحقيق المصالح المشتركة من خلال التعاقد بشكل واضح ومبني على الثقة والعدالة، مما يعزز الثقة بين الأطراف المعنية ويقلل من المخاطر المالية والقانونية.

الفصل الثاني: دور أدوات التمويل الإسلامي في تعزيز قيمة المؤسسة الاقتصادية

■ ملائمة لمختلف القطاعات والأنشطة الاقتصادية:

تتنوع أدوات التمويل الإسلامية وتناسب مختلف القطاعات والأنشطة الاقتصادية بما في ذلك الصناعية، والتجارية، والخدماتية، والزراعية. هذا يجعلها ملائمة لمجموعة واسعة من المؤسسات الاقتصادية.

■ تحقيق التوازن بين الربحية والمسؤولية الاجتماعية:

تتيح أدوات التمويل الإسلامية تحقيق التوازن بين الربحية والمسؤولية الاجتماعية والبيئية، مما يتيح للمؤسسة الاقتصادية تحقيق أهدافها المالية بشكل مستدام ومتوازن.

■ الاستقرار المالي والاقتصادي:

تساهم أدوات التمويل الإسلامية في الحفاظ على الاستقرار المالي والاقتصادي، حيث تقوم على أسس مبنية على المشاركة وتقاسم الأرباح والخسائر، مما يقلل من احتمالية حدوث الأزمات المالية.

ثانياً: مزايا خيارات التمويل الإسلامي على المؤسسات الاقتصادية

تقدم خيارات التمويل الإسلامي مجموعة من المزايا للمؤسسة الاقتصادية، مساعدة إياها في تحقيق أهدافها الاقتصادية، من بين مزايا أدوات التمويل الإسلامي ما يلي:

الصيغة	المزايا على المؤسسة الاقتصادية
المراجحة	- معدل تمويل ثابت طية مدة التمويل - الشفافية الكاملة في السعر - استقلالية الإدارة - يتغلب على مشكل الضمانات من خلال فرض بيع الأصول في حالة التخلف عن السداد
الإجارة	- يسمح بالتمويل حتى في حالة نقص الضمانات والتاريخ الائتماني بحيث يمكن للمؤجر بملك للأصل ويمكن استعادته في حالة التقصير - يفيد التمويل التقصير والمتوسط الأجل
السلم	- توفير رأس المال العامل بطريقة متوافقة مع الشريعة الإسلامية مفيد للزراعة، التصدير والاستيراد، يفيد التمويل القصير الأجل
المشاركة	- تقاسم الأرباح والخسائر - القدرة على الاحتفاظ بالمؤسسة على المدى الطويل
المضاربة	- تقاسم الأرباح فقط، لا يحتاج المساهمة في رأس مال المشروع عكس المشاركة - القدرة على المفاوضة حول نسبة الأرباح، مفيد للتمويل الطويل الأجل

الجدول رقم 2-3: مزايا التمويل الإسلامي على المؤسسة الاقتصادية

المرجع: بن سالم سعيدية وبو حرب حكيم. (2021). تحديات منظومة التمويل المصرفية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة. مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية. المجلد 05. العدد 1. ص 231.

المبحث الثاني: قيمة المؤسسة الاقتصادية في ضوء استخدام أدوات التمويل الإسلامي

لا يزال مفهوم قيمة المؤسسة محل اهتمام العديد من الباحثين الأكاديميين والخبراء كون أن غالب القرارات المالية سواء الداخلية أو الخارجية منها، ذات الأجل الطويل أو القصير، تبنى على أساس قيمة المؤسسة لما لها من انعكاسات بالغة الأهمية للمهتمين بشؤون

الفصل الثاني: دور أدوات التمويل الإسلامي في تعزيز قيمة المؤسسة الاقتصادية

المؤسسة. و جدير بالذكر أن قيمة المؤسسة تختلف باختلاف طريقة القيم المعتمدة لهذا الغرض لذا نميز بين عدة أنواع من القيمة منها المالية والاقتصادية وهي المبتغى والمقصود في بحثنا.

المطلب الأول: مفهوم القيمة وخلق القيمة

أولاً: مفهوم القيمة

1. **تعرف القيمة لغة:** قيمة الشيء: قدره، وقيمة المتاع: ثمنه، أي المقابل الذي يقوم مقامه سواء اتخذ هذا الثمن حجماً معيناً من البضائع أو عدداً معيناً من وحدات النقود التي يمكن مبادلتها بها.

كما يمكن القول إن القيمة عبارة عن مبلغ يدفع مقابل أصل، أو الحق في الحصول على عوائد مستقبلية من جراء استخدام ذلك الأصل، والقيمة تختلف عن السعر الذي يمثل المبلغ المدفوع للحصول على أصل ما، بمعنى أن القيمة موجودة في جوهر الشيء وبحوث عملية التبادل يتم ترجمتها إلى سعر¹.

- يعرف **Foulquie (1962)** في قاموس اللغة الفلسفية أنها "الحكم المتفق عليه المعطى من طرف جماعة من الأفراد على أهمية ومنفعة سلعة أو خدمة مستعملة"².

- كما يعرف **Keneth Kernaghan** القيمة على أنها اعتقاد ثابت نسبياً يؤثر على تصرفاتنا وخياراتنا تجاه السلع والخدمات³.

- القيمة **The Value** كلمة معناها ثري ومتعددة في أبعادها واستعمالاتها إلا أنه في أيامنا هذه نسجل توظيفها عبر موضعها في كثير من الأحيان، فضلاً عن ذلك فإن تحليلها بفهرس الكلمات المتداولة من قبل الباحثين والمهتمين والخبراء والمؤلفين في أشهر كتبهم الحديثة في مجال تسيير المؤسسات يبرز الصدى والأهمية المتناهية التي تحملها هذه الكلمة.

2. مفهوم القيمة في الفكر الاقتصادي:

يعالج موضوع القيمة عند المفكر الاقتصادي بوجود وفصل نوعين من القيمة وهما: قيمة المبادلة (**Value Exchange**) والقيمة الاستعمالية (**use value in**) والتي تعتبر كأداة معبرة لمبادلة السلع والخدمات، وتحدد قيمة هاته السلعة عند مبادلتها مع سلعة أخرى أي بوحدة منها مقابل كل وحدة للسلع الأخرى، فهو تعبير عن العلاقة الكمية من السلع المتبادلة.

فعند استخدام المستهلك السلعة أو الخدمة فهنا تكمن القيمة الاستعمالية، وتحدد قيمة الشيء بكمية المنافع لإشباع الشخص. وفي هذا الإطار قام " آدم سميث " عند معالجته لكيفية تحديد قيمة المبادلة بناء على فكرة تقسيم العمل بالتفريق بين استعمالين لتكلفة القيمة، حيث أوضح أن إحداها تدعى بالقيمة الاستعمالية ويقصد بها منفعة الشيء ، أما الأخرى فتدعى قيمة المبادلة والتي يقصد بها مال الشيء من قدرة على شراء سلعة أخرى، وقد قدم مثال التناقض الذي يمكن أن يفسر عن وجود هذين المفهومين للقيمة، فالواقع أثبت أنه يمكن أن نجد شيئاً يتمتع بقيمة استعمال كبيرة في حين أن قيمته التبادلية ضئيلة جداً أو منعدمة ، والعكس صحيح ومثال ذلك الماء والماس⁴.

¹ بطارق عبدالعال حماد.(2000).التقييم-تقدير قيمة البنك لأغراض الاندماج أو الخصخصة.الدار الجامعية.الإسكندرية.مصر.ص5-6.

² mouchout C.(1994).Les theories de la valeur.Ed Economica.paris.p112.

³ Laurie E.paalberg and james L perry.(2007)Values Management Aligning values and Organization Goale.P388.

⁴ حشيش عادل أحمد.(2009).تاريخ الفكر الإقتصادي.دار النهضة العربية.بيروت.لبنان.ص174.

الفصل الثاني: دور أدوات التمويل الإسلامي في تعزيز قيمة المؤسسة الاقتصادية

ونجد أن الفكر الاقتصادي يركز على قيمة المبادلة لتفسيره مفهوم القيمة وذلك لسلاسة قواعدها وأسسها عند مقارنتها بقيمة الاستعمال، وتشترك السلع من حيث الكيفية ما يجعلها قابلة للتبادل بينها، لذا نجد أن القيمة تكون في شكل قيمة المبادلة والمبادلة تكون في علاقة بين قيمتين.

ثالثا: مفهوم القيمة في الفكر المالي

أسس فيشر سنة 1907 تحليل القيمة الحالية والتي تعتبر ركيزة نظرية الاستثمار وساهم بعد ذلك بإبراز مفهوم القيمة كأساس للنظرية المالية، كما قدم أسسا تحليلية للقيمة الحالية معتبرا معدلات الفائدة كأسعار، وتدفقات الخزينة كمبالغ يمكن قياسها نقدا ويعتبر فيشر أن قيمة السلعة والأسهم هي مصدر للإيرادات بمبالغ مستقبلية معبر عنها بالقيمة الحالية. وأشار **J.B Willams** سنة 1938 إلى أن قيمة أصل (مادي أو مالي) تتحدد انطلاقا من قيمة جميع التدفقات المالية المقدرّة التي يطرحها هذا الأصل، أي لا تقاس قيمة هذا الأخير بتكلفة حيازته ولا بالأرباح التي جناها في الماضي، وإنما بالأرباح المستقبلية التي سيحققها، ليكون أول من قدم طرحا متكاملًا حول القيمة الحقيقية للسهم عن طريق نموذج استحداث توزيع الأرباح¹. هتم العديد من الخبراء المحاسبين والباحثين بمفهوم القيمة، لأن القرارات المالية طويلة الأجل أو القصيرة مبنية على قيمة المؤسسة لأن لها انعكاسات مهمة للمؤسسة.

إن تعظيم المؤسسة يؤدي إلى تعزيز قدراتها التنافسية والاندماج في الأسواق العالمية وبعد انفصال الملكية عن الإدارة فإن عملية الرقابة في المؤسسة أعلنت عن بروز هدف تعظيم قيمة المؤسسة عبر معيار مالي وهو خلق القيمة في المؤسسة، حيث أننا نجد أن قيمة المؤسسة حسب المنظرين والمحللين الماليين تتحدد من خلال العائد والمخاطرة الناتجة عن القرارات المالية حيث يتم قياس خلق القيمة عن طريق مؤشر القيمة الاقتصادية المضافة الذي يتوافق مع الاقتصاديات الانتقالية².

ثانيا: مفهوم خلق القيمة:

إن إدراج مصطلح خلق إلى القيمة يثبت بأن القيمة لا تتأتى من العدم، وهما يختلفان من طبيعة الدراسة وأهدافها. ونجد أن مفهوم خلق القيمة ذا معنى واسع لهذا وجب علينا تعريف خلق القيمة.

يعود مفهومها لتعريف فيشر سنة 1930 بأن قيمة الاستثمار هو مجموعة القيم الحالية للعوائد المالية المحققة من هذا الاستثمار، وحسب أعمال " مودجلياني وميلر 1966 " تنقسم هذه العوائد لثلاثة:

- عوائد الأصول الموجودة عند التقييم.
- مصاريف الضرائب المستقبلية المقتصدة نتيجة الديون والمطروحة من التكاليف في النتيجة.
- عوائد الاستثمارات المستقبلية

كما تعرف بمعنى الزيادة، وهو عملية مركبة تهدف إلى تكوين ثروة في المؤسسة، كما تمثل حوصلة استحداث أو زيادة فعالية وكفاءة عدة عناصر في المؤسسة³.

¹ السويسي هوري. (2008). تقييم المؤسسة و دوره في إتخاذ القرار في إطار التحولات الاقتصادية بالجزائر. أطروحة دكتوراه في علوم التسيير. جامعة الجزائر. ص.31.

² رزقي محمد. (2008). أثر القرارات المالية على قيمة المؤسسة الاقتصادية. مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية. جامعة محمد خيضر. بسكرة. ص.13.

³ بن قيراط عبدالعزيز. (2008). إدارة الموارد البشرية و خلق القيمة. مذكرة ماجستير غير منشورة تخصص إقتصاد تطبيقي و تسيير المنظمات. كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير. جامعة العقيد الحاج لخضر. باتنة. ص.13.

الفصل الثاني: دور أدوات التمويل الإسلامي في تعزيز قيمة المؤسسة الاقتصادية

ويتمحور مفهوم خلق القيمة حول ثلاثة محاور وهي:

- **أولاً:** يتمثل في أسبقية عملية خلق القيمة على نتيجة خلق القيمة، فنجد أن القيمة تكون معبرة على النتيجة النهائية إلا أن التركيز في العملية التي تسبقها وهو كيفية خلق القيمة.
 - **ثانياً:** إن خلق القيمة مربوط بالإيرادات والمخاطر لذا يجب إيجاد توليفة مثلى من الإيرادات المراد تحقيقها وكذا المخاطر المحتملة.
 - **ثالثاً:** يركز المحور الثالث على أهم العوامل وهو الوقت، فقيمة السلعة أو الخدمة مرتبطة مع آجال ومدة الحصول عليها وهي من مكونات قيمة هاته السلعة أو الخدمة، والأمر مشابه كذلك لعمليات الإنتاج وسرعة اتخاذ القرارات.
- إن تعدد أوجه " خلق القيمة " راجع لتعدد المستفيدين منها و المساهمين في تشكيلها، فهي نظام متكامل للمؤسسة يضم الجانب التنظيمي، ولكن نجد مصطلح " خلق القيمة " يستخدم بشكل أساسي للتعبير عن القيمة المستحدثة للمساهمين في شكلها المالي فحسب **Pablo Fernandez 2001** تتمكن المؤسسة من خلق قيمة للمستثمر إذا حققت فوائد للمساهمين أعلى من تكاليف الاستثمار، أما المفهوم الشائع الآخر هو القيمة من منظور الزبون وفق الثنائية **منفعة - سعر** الذي جاء به **Porter¹.M**.

المطلب الثاني: المؤشرات المفسرة لقيمة المؤسسة الاقتصادية في ضوء استخدام أدوات التمويل الإسلامي

تُعتبر قيمة المؤسسة الاقتصادية مفهومًا واسعًا ومتعدد الأوجه، وتُعكس قوة المؤسسة وقدرتها على النجاح والتطور في الوقت الحاضر والمستقبل. تتعدد المؤشرات التي تفسر قيمة المؤسسة الاقتصادية، وكل منها يقدم رؤية مختلفة حول جوانب أداء المؤسسة. تعتبر هذه المؤشرات أداة مهمة للمستثمرين والإدارة في تقييم الوضع المالي للمؤسسة واتخاذ قرارات إستراتيجية تعزز من قيمتها في السوق.

❖ **مؤشر تنافسية المؤسسة:** تعتبر التنافسية أحد المؤشرات الأساسية التي تعكس قيمة المؤسسة الاقتصادية ومدى قدرتها على النجاح في السوق. تساهم أدوات التمويل الإسلامي في تعزيز تنافسية المؤسسة الاقتصادية من خلال تحسين الكفاءة التشغيلية، وتشجيع الابتكار، وجذب الاستثمارات، وتقليل التكاليف التمويلية، وتعزيز المسؤولية الاجتماعية. هذه العوامل مجتمعة تعزز من قيمة المؤسسة في السوق وتدعم قدرتها على تحقيق النجاح المستدام².

❖ **مؤشر الجودة:** مؤشر الجودة هو مقياس حاسم لتقييم قيمة المؤسسة الاقتصادية، حيث يعكس مدى رضا العملاء، كفاءة العمليات، والقدرة على الابتكار. فالتمويل الإسلامي يشجع على الاستثمار في البحث والتطوير من خلال أدوات مثل المضاربة، التي تدعم المشاريع الابتكارية وتساعد في تطوير منتجات وخدمات جديدة، مما يزيد من تنافسية المؤسسة في السوق وبالتالي تحسين جودة الخدمات المقدمة من طرف المؤسسة³، كما أن التمويل الإسلامي يدعم تطبيق أنظمة إدارة الجودة الشاملة (TQM)، التي تركز على التحسين المستمر في جميع جوانب العمل. تطبيق TQM يساعد في تقليل الأخطاء وتحسين العمليات، مما يؤدي إلى تحسين الجودة الكلية للمؤسسة.

¹ Hicham sadok et autres.(2014).la perception du capital immatériel par le marché financier marocain.workingpapersfromdepartment of research.ipag business school.econ papers.n°314.p5.
<http://econpapers.repec.org/paper/ipgwpaper/2014-314.htm>

² بلال سباع. (2024). تحليل وقياس العلاقة بين الرافعة المالية والقيمة الاقتصادية المضافة في ظل تباين حجم المؤسسة.مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه. جامعة قالمة.ص56.

³ محمد خثير وأسماء مراعي. مرجع سبق ذكره. ص34

الفصل الثاني: دور أدوات التمويل الإسلامي في تعزيز قيمة المؤسسة الاقتصادية

❖ **مؤشر الحصة السوقية:** الحصة السوقية هي مؤشر رئيسي يعكس قدرة المؤسسة على جذب العملاء وتوليد الإيرادات مقارنة بمنافسيها في السوق. في سياق استخدام أدوات التمويل الإسلامي فهي تساهم في تعزيز الحصة السوقية للمؤسسة الاقتصادية من خلال توفير مصادر تمويل مرنة ومتوافقة مع الشريعة¹، وتحفيز الابتكار، وتعزيز الثقة والولاء لدى العملاء، وتحسين العلاقات مع الشركاء، والتميز التنافسي، والوصول إلى شرائح جديدة من العملاء. كل هذه العوامل تدعم زيادة قيمة المؤسسة الاقتصادية في السوق وتعزز قدرتها على تحقيق النمو المستدام.

❖ **مؤشر الأداء المالي:** يعد الأداء المالي للمؤسسة أحد المؤشرات الرئيسية التي تعكس قيمتها الاقتصادية واستدامتها المالية. في ضوء استخدام أدوات التمويل الإسلامي، يمكن أن يكون لهذا النوع من التمويل تأثير كبير على الأداء المالي للمؤسسة حيث أن أدوات التمويل الإسلامي مثل المراجعة والمشاركة تعتمد على مبدأ تقاسم المخاطر بين الممول والمستفيد. هذا يساعد في تحقيق استقرار مالي أكبر للمؤسسة ويقلل من احتمالات التعرض لمخاطر مالية كبيرة، مما يعزز من متانة المركز المالي للمؤسسة².

❖ **مؤشر التحوط من خطر الإفلاس:** التحوط من خطر الإفلاس يعد مؤشراً مهماً للقيمة الاقتصادية للمؤسسة، حيث يعكس قدرتها على البقاء والاستمرارية في وجه التحديات المالية. في ضوء استخدام أدوات التمويل الإسلامي، يمكن تعزيز هذا التحوط بعدة طرق، بما يعزز القيمة الاقتصادية للمؤسسة من خلال تقاسم المخاطر، التمويل القائم على الأصول، تجنب الفوائد الربوية، وزيادة الشفافية، يمكن للمؤسسة تحقيق استدامة مالية أفضل وتحسين قدرتها على مواجهة التحديات المالية. هذه العوامل تعزز من استقرار المؤسسة وتدعم نموها المستدام في السوق. مثال: في عقود المراجعة تعرف المؤسسة تكلفة التمويل مسبقاً، مما يساهم في إدارة المخاطر بشكل أكثر فعالية وتجنب التعرض لمخاطر تقلبات الأسعار غير المتوقعة.

المطلب الثالث: الآثار الإيجابية للتمويل الإسلامي ودوره في الرفع من قيمة المؤسسة الاقتصادية

التمويل الإسلامي له آثار إيجابية متعددة تساهم في رفع قيمة المؤسسة الاقتصادية بفضل مبادئه وأدواته المالية المميزة. فيما يلي أبرز هذه الآثار:

أولاً: الاستقرار المالي:

- تعزز أدوات التمويل الإسلامي من الاستقرار المالي للمؤسسة بطرق متعددة، بما في ذلك تقاسم المخاطر، تحسين إدارة السيولة، تعزيز الشفافية، ودعم المشاريع المستدامة. هذه المزايا تجعل التمويل الإسلامي خياراً جذاباً للمؤسسات التي تسعى لتحقيق استقرار مالي طويل الأجل والنمو المستدام³.
- التمويل الإسلامي يشجع على تمويل المشاريع التي تمتلك فرصاً قوية للنجاح والنمو، مما يقلل من احتمالات الفشل المالي ويعزز من الاستدامة المالية. التركيز على المشاريع الإنتاجية يساهم في تحقيق عوائد مستدامة وتحسين الاستقرار المالي للمؤسسة.
- التعاون مع شركاء استراتيجيين من خلال عقود مثل المشاركة والمضاربة يعزز من العلاقات التجارية، مما يوفر الدعم المالي والتشغيلي للمؤسسة. هذه الشراكات تقلل من الضغوط المالية وتساهم في استقرار المؤسسة.

¹. صدوق غريسيوبوشيخي محمد رضا، (2019). دور التمويل المصرفي الإسلامي في تطور المنظمات الاقتصادية. مجلة آفاق للعلوم. جامعة الجلفة. المجلد 4. ص 103.

². رفیق قدو. مرجع سبق ذكره. ص 469.

³. العرابي مصطفى وقدي عبد المجيد. (2016). ضوابط وآليات تحقيق الاستقرار المالي للتمويل الإسلامي. مجلة اقتصاد الجديد. المجلد 2 العدد 15. ص 17 و 18.

الفصل الثاني: دور أدوات التمويل الإسلامي في تعزيز قيمة المؤسسة الاقتصادية

■ تعزيز التدفقات النقدية وإدارة السيولة حيث توفر الإجارة والمراجعة تدفقات نقدية منتظمة ومحددة مسبقاً، مما يساعد المؤسسات على إدارة السيولة بكفاءة. هذه الأدوات تضمن وجود تدفقات نقدية مستقرة، مما يساهم في تحسين قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها المالية وتقليل خطر الإفلاس

ثانياً: جذب المستثمرين والعملاء

- يعتبر التمويل الإسلامي عاملاً جاذباً قوياً لكل من المستثمرين والعملاء، بفضل مبادئه الأخلاقية وأدواته المالية الفريدة. المؤسسات التي تستخدم التمويل الإسلامي تتميز في السوق بتقديم حلول تمويلية فريدة وأخلاقية، مما يجذب شريحة واسعة من العملاء والمستثمرين.
- الشفافية والمساءلة: تعتمد أدوات التمويل الإسلامي على عقود واضحة ومحددة، مما يزيد من شفافية العمليات المالية. هذا الالتزام بالشفافية يعزز الثقة بين المستثمرين والعملاء¹.
- دعم المشاريع المستدامة: يركز التمويل الإسلامي على تمويل المشاريع التي تمتلك فرصاً جيدة لتحقيق الاستدامة والنمو، مما يجذب المستثمرين المهتمين بالاستثمار في مشاريع تحقق فوائد اجتماعية وبيئية.

ثالثاً: تحسين الكفاءة التشغيلية للمؤسسة:

- التمويل الإسلامي يلعب دوراً مهماً في تحسين الكفاءة التشغيلية للمؤسسة الاقتصادية من خلال مجموعة من الأدوات والمبادئ التي تعزز من إدارة الموارد وتحسين العمليات².
- تحسين إدارة الموارد: تعمل أدوات التمويل الإسلامي على الاستخدام الفعال للموارد من خلال المشاركة في الربح والخسارة والاعتماد على الأصول الحقيقية بدلاً من الديون والفوائد. تساعد هذه الإستراتيجية المؤسسة الاقتصادية على تحقيق الاستدامة في أنشطتها، مقللة من مخاطر الديون وتعزيز الاستخدام الفعال للموارد المالية والبشرية.
- تحسين إدارة السيولة³:
 - الإجارة: تمويل الأصول من خلال الإجارة يسمح للمؤسسات بتأجير الأصول بدلاً من شرائها مباشرة، مما يحسن من إدارة السيولة و يتيح للمؤسسة استخدام الأموال لأغراض تشغيلية أخرى.
 - المراجعة: تستخدم المراجعة لتمويل شراء المواد الخام والمخزون، مما يساعد المؤسسات في تحسين تدفقاتها النقدية وإدارة المخزون بكفاءة.

¹. المرجع نفسه. ص 18 .

². سليم موساوي. (2015). مدى مساهمة صيغ التمويل الإسلامي في تحقيق الاستقرار النقدي. مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه. جامعة الجزائر 3. ص 136

³. سليم موساوي. المرجع نفسه . ص 247.

خاتمة الفصل الثاني:

في ختام هذا الفصل الذي جمع بين التمويل الإسلامي وقيمة المؤسسة الاقتصادية، يمكننا التأكيد على الدور الحيوي والفعال الذي يلعبه التمويل الإسلامي في تعزيز قيمة المؤسسات الاقتصادية من خلال مجموعة من الأدوات والمبادئ المالية الفريدة. التمويل الإسلامي يوفر إطارًا ماليًا أخلاقيًا ومستدامًا يساعد المؤسسات على تحقيق توازن مثالي بين النمو الاقتصادي والاستدامة الاجتماعية. حيث أن أدوات التمويل الإسلامي، مثل المشاركة، والمضاربة، والإجارة، والمراجعة، تسهم بشكل كبير في تحسين الأداء المالي والتشغيلي للمؤسسات. من خلال تجنب الفوائد الربوية وتقاسم المخاطر بين الأطراف المعنية، تتمكن المؤسسات من تقليل الأعباء المالية وتحسين إدارة المخاطر، مما يؤدي إلى تعزيز الكفاءة التشغيلية واستقرارها المالي. وفي ضوء هذه الفوائد العديدة، يصبح من الواضح أن التمويل الإسلامي يمثل خيارًا استراتيجيًا قويًا للمؤسسات التي تسعى إلى تعزيز قيمتها الاقتصادية، وتحقيق التوازن بين الأرباح المالية والمساهمة الاجتماعية. إن تبني هذه الأدوات والمبادئ يمكن أن يفتح آفاقًا جديدة للنمو والاستدامة، مما يجعل التمويل الإسلامي ركيزة أساسية في بناء مؤسسات اقتصادية قوية ومزدهرة.

الفصل الثالث:

نموذج عملي في تمويل المؤسسات وتفعيل قيمتها

اقتصاديا – بنك السلام الإسلامي –

ئهيد الفصل الثالث:

يهدف هذا الفصل إلى ئقديم دراسة حالة عملية حول دور التمويل الإسلامي في دعم المؤسسات الاقتصادية، سيتم اسئعراض واقع التمويل الإسلامي في الجزائر مع التركيز على ئجربة بنك السلام الإسلامي في الجزائر، إذ يعد من أبرز البنوك الإسلامية التي ئقدم مجموعة واسعة من الئدمات التمويلية المئوافقة مع الشريعة الإسلامية. سنسئعرض حجم التمويل الذي يوفره البنك في سوق القئاع المصرفي، وئأثير ذلك على المؤسسات الاقتصادية المئختلفة. سنئناول بالأرقام والإحصائيات مدى انتشار وئئوع الئدمات التمويلية التي يقدمها البنك، وكيفية مساهمئته في دعم القئاعات الاقتصادية المئختلفة من خلال التمويل الإسلامي. كما سنئناول أبرز الصعوبات التي ئواجه المؤسسات الاقتصادية عند اسئخدام أدوات التمويل الإسلامي، مثل التعقيءات الشرعية والتنظيمية، ونقص الوعي والمعرفة. سنناقش أيضاً الحلول الممكنة لئجاوز هذه الئءديات، بما في ذلك تعزيز الئدريب والتعليم، وئطوير الأطر القانونية والتنظيمية، وزيادة التعاون بين المؤسسات المالية الإسلامية. من خلال اسئعراض هذه المءاور، سنئمكن من فهم الدور الحيوي الذي يلعبه التمويل الإسلامي في تعزيز مءارد المؤسسات المالية ورفع قيمئها الاقتصادية، مع التركيز على التجربة بنك السلام في هذا المءال.

المبحث الأول: نظرة عامة حول بنك السلام

في ظل الاهتمام المتزايد بتطوير أدوات التمويل الإسلامي على مستوى العالم، تسعى الجزائر إلى تعزيز دور هذا النوع من التمويل في دعم اقتصادها الوطني. تبرز البنوك الإسلامية كمؤسسات رئيسية في هذا السياق، ولعبت دوراً مهماً في توفير حلول مالية تتماشى مع مبادئ الشريعة الإسلامية. يتناول هذا المبحث دور التمويل الإسلامي في الجزائر من خلال دراسة حالة بنك السلام، والذي يعد أحد البنوك الرائدة في هذا المجال.

المطلب الأول: نبذة عن بنك السلام وهيكله التنظيمي

1-نبذة عن بنك السلام :

بنك السلام هو بنك شامل يعمل طبقاً للقوانين الجزائرية، ووفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية في كافة تعاملاته، وهو ثمره للتعاون الجزائري الخليجي، وقد تم اعتماده من قبل بنك الجزائر و ذلك في سبتمبر 2008، ليبدأ مزاوله نشاطه مستهدفا لتقديم خدمات مصرفية مبتكرة، حيث يعمل وفق استراتيجية مبتكرة.

تم إنشاء مصرف السلام في 08 جوان 2006 وهو مصرف تجاري تأسس بموجب قانون الجزائري برأسمال 7.2 مليار دينار جزائري تم رفعه سنة 2009 إلى 10 مليار دينار جزائري كما تم خلال سنة 2020 رأسمال المصرف إلى 15 مليار دينار جزائري ثم إلى 20 مليار دج خلال سنة 2021 امتثالا لنظام بنك الجزائر رقم 03/18 المؤرخ في 04 نوفمبر 2018 المتعلق بالحد الأدنى لرأسمال البنوك والمؤسسات المالية العاملة في الجزائر.

تتكون شبكة مصرف السلام حاليا من 23 فرعا موزعا عبر التراب الوطني.

يهدف مصرف السلام الجزائر إلى العمل بطريقة واضحة وباستراتيجية من شأنها الرفع في التنمية الاقتصادية من خلال تقديم خدمات مصرفية عصرية ومتنوعة وفق مبادئ الشريعة الإسلامية بغية تلبية حاجيات السوق والمتعاملين الاقتصاديين والمستثمرين. تخضع كافة الخدمات المقدمة من قبل مصرف السلام والصيغ التمويلية للمصرف إلى رقابة هيئة شرعية مكونة من كبار العلماء والفقهاء في الشريعة والاقتصاد.

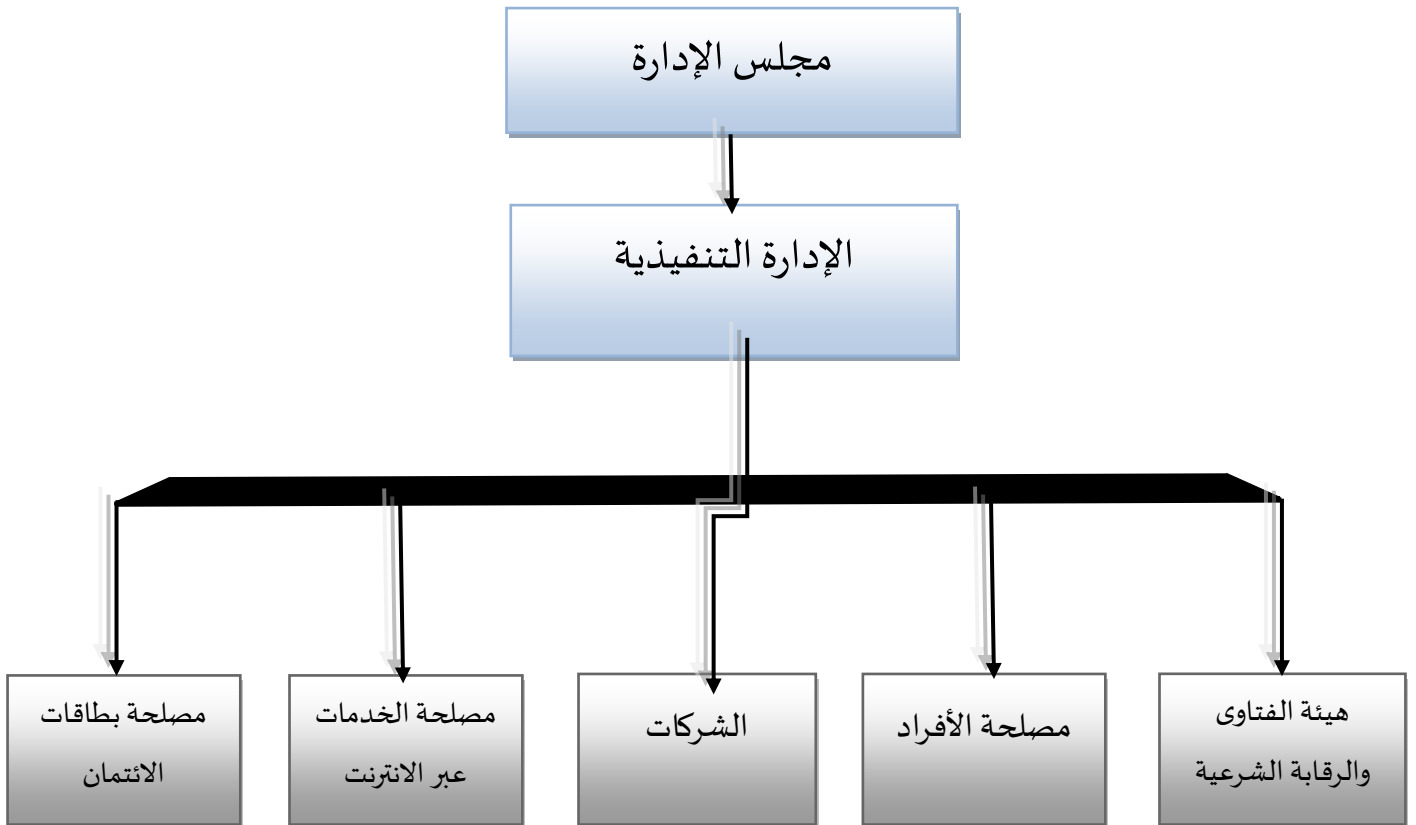
إن الرؤية المستقبلية لمصرف السلام هي الريادة في مجال الصيرفة الشاملة بمطابقة مفاهيم الشريعة الإسلامية، وتقديم خدمات ومنتجات مبتكرة معتمدة من الهيئة الشرعية.

إن الرسالة التي يسعى لها مصرف السلام هي التميز والتفوق في توفير الخدمات المصرفية المبتكرة ذات جودة عالية تواكب المستجدات والحلول المالية والعصرية وفق الأحكام الشرعية الإسلامية لتحقيق أفضل قيمة ومنفعة مستدامة لجميع الأطراف.

2- الهيكل التنظيمي لمصرف السلام

يمثل الشكل التالي الهيكل التنظيمي لبنك السلام الجزائري:

الرسم البياني (2-3): الهيكل التنظيمي لمصرف السلام



المرجع: <http://www.alsalamalgeria.com/ar/page/list-11-0-11.htm>

المطلب الثاني: واقع التمويل الإسلامي في الجزائر

راهننت الحكومة الجزائرية منذ 2020 على تفعيل قطاع الصيرفة الإسلامية للمساهمة في احتواء السوق الموازية، وبحثا عن مصادر تمويل بنكية جديدة لتعزيز موارد الخزينة العمومية، على خلفية تراجع أسعار النفط حينها، إضافة إلى آثار الانكماش الاقتصادي لجائحة كورونا.

العمليات المالية الإسلامية:

في نهاية عام 2022، بلغت الودائع المستحقة بموجب التمويل الإسلامي حوالي 546.7 مليار دينار، مقارنة بـ 442.1 مليار دينار في نهاية 2021 و 340 مليار دينار في نهاية 2020، مما يشير إلى نمو بنسبة 23.6٪ في نهاية عام 2022 مقارنة بنمو بنسبة 30٪ في نهاية عام 2021.

حسب نوع البنك، تضاعفت ودايع التمويل الإسلامي في البنوك العامة بأكثر من ثلاثة أضعاف، من 20.4 مليار دينار في 2021 إلى 64.5 مليار دينار في عام 2022، بمساهمة نسبتها 42.2٪ في زيادة هذه الفئة من الودائع في النظام المصرفي. هذا التطور أدى إلى زيادة حصتها في إجمالي هذه الفئة من الودائع بنسبة 6.97 نقطة مئوية في نهاية عام 2022 لتصل إلى 11.8٪ مقارنة بـ 4.8٪ في العام السابق. ومع ذلك، لا يزال جمع هذه الودائع منخفضاً.

شهدت ودايع التمويل الإسلامي في البنوك الخاصة زيادة بنسبة 14.3٪ لتصل إلى 482.2 مليار دينار في عام 2022، مع مساهمة بنسبة 57.8٪ في الزيادة الإجمالية لودائع التمويل الإسلامي.

وتجدر الإشارة إلى أن بنكين متخصصين في التمويل الإسلامي استحوذا على 73.3٪ من إجمالي ودايع التمويل الإسلامي في نهاية عام 2022، حيث بلغ حجمها حوالي 400.8 مليار دينار بنهاية 2022 مقارنة بـ 371.0 مليار دينار في نهاية 2021.

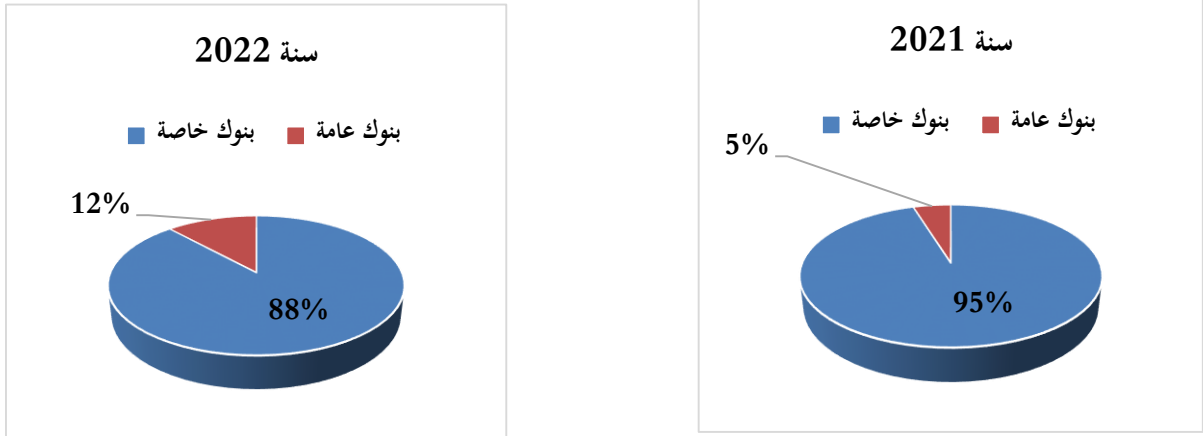
بمليار دينار؛ نهاية الفترة

الودائع حسب النوع	2020	2021	2022
1. حسابات الودائع	163,0	212,8	255,5
• البنوك العمومية	1,8	19,3	57,5
• البنوك الخاصة	161,3	193,4	198,
2. الودائع في حسابات الاستثمار	177,0	229,3	291,2
• البنوك العمومية	1,0	1,0	7,0
• البنوك الخاصة	176,0	338,3	284,2
3. المجموع الكلي	340,0	442,1	546,7
• حصة البنوك العامة	0,81%	4,83%	11,80%
• حصة البنوك الخاصة	99,19%	95,17%	88,20%

الجدول رقم 3-1: حجم الودائع في التمويل الإسلامي

المرجع : تقرير البنك المركزي 2020-2022

¹ تقرير البنك المركزي 2020-2022 الصادر في سبتمبر 2023، ص 61.



الرسم البياني رقم 3-1: توزيع الودائع المتعلقة بالتمويل الإسلامي،

تقرير البنك المركزي 2020-2022 الصادر في سبتمبر 2023. ص 63.

حسب طبيعة الودائع، بلغ إجمالي حسابات الودائع 255.5 مليار دينار في عام 2022 مقارنة بـ 212.8 مليار دينار في 2021، مما يعكس نمواً بنسبة 20.1% بعد نمو بلغ 30.6% في السنة السابقة. كانت هذه الزيادة أكثر وضوحاً في البنوك العامة التي تضاعفت أكثر من ثلاثة أضعاف، حيث ساهمت بنسبة 89.4% في الزيادة الإجمالية لحسابات الودائع في نهاية عام 2022، بينما سجلت البنوك الخاصة زيادة بنسبة 10.6% فقط.

فيما يتعلق بالودائع في الحسابات الاستثمارية، التي تمثل 53.3% من إجمالي الودائع، فقد زادت بنسبة تقارب 27% في نهاية ديسمبر 2022 مقارنة بزيادة بلغت 29.6% في نهاية ديسمبر 2021، حيث ارتفعت من 229.3 مليار دينار في نهاية 2021 إلى 291.2 مليار دينار في نهاية 2022. يُعزى هذا النمو أساساً إلى الودائع في البنوك الخاصة التي زادت من 228.3 مليار دينار في نهاية 2021 إلى 284.2 مليار دينار في نهاية 2022، مسجلة مساهمة بنسبة 90.4% في الزيادة الإجمالية للودائع في الحسابات الاستثمارية. يُشار إلى أن ما يقرب من جميع هذه الودائع (97.6%) يتم جمعها من قبل البنوك الخاصة¹.

منتجات التمويل الإسلامي:

فيما يتعلق بمنتجات التمويل، فقد وصلت القائمة إلى 381.7 مليار دينار في نهاية 2022 مقابل 358.3 مليار دينار في نهاية 2021، بزيادة قدرها 6.5%، وهو نمو أقل من المسجل في العام السابق والذي بلغ 18.5%. شهدت المبالغ المستحقة للتمويل من قبل البنوك العامة زيادة قدرها 3.4 مليار دينار مقارنة بعام 2021، حيث ارتفعت من 1.7 مليار دينار في نهاية 2021 إلى 5.1 مليار دينار في نهاية 2022. ومع ذلك، لا تزال حصتها في إجمالي التمويل منخفضة جداً، حيث تمثل 1.3% فقط في 2022. تجدر الإشارة إلى أن منتجات "المراجعة" و"الإجارة" هي المنتجات الوحيدة للتمويل الإسلامي التي تقدمها البنوك العامة. من ناحية أخرى، تظل حصة البنوك الخاصة في تمويل المنتجات الإسلامية كبيرة جداً في عام 2022، بنسبة 98.7%، لتصل إلى مبلغ مستحق قدره 376.6 مليار دينار في نهاية 2022 مقابل 356.6 مليار دينار في العام السابق².

¹. تقرير البنك المركزي. المرجع نفسه. ص 63.

². تقرير البنك المركزي. المرجع نفسه. ص 63.

بملياردينار ؛ نهاية الفترة*

منتجات التمويل	2020	2021	2022
المراجعة	132,3	128,4	125,7
المراجعة	1,2	0,9	1,8
المضاربة	4,9	5,8	7,2
الإجارة	82,7	82,0	83,6
السلم	74,7	130,4	150,1
الاستصناع	6,6	10,7	13,4
المجموع الكلي	302,3	358,3	381,7
حصة البنوك العمومية	0,1%	0,5%	1,3%
حصة البنوك الخاصة	99,9%	99,5%	98,7%

جدول رقم 2-3 : منتجات التمويل الإسلامي

تقرير البنك المركزي الصادر في سبتمبر 2020 - 2022. ص 64.

يسلط تحليل هيكل التمويل في 2022 الضوء على الغلبة بين ثلاثة منتجات هي "سلم"، "المراجعة" و"الإجارة". في المقابل، تعتبر منتجات "المشاركة"، "المضاربة" و"الاستصناع" الأقل تسويقاً من قبل البنوك. في نهاية عام 2022، شهد تمويل منتج "سلم" زيادة بنسبة 15.1٪، ليرتفع من 130.4 مليار دينار في نهاية 2021 إلى 150.1 مليار دينار، ممثلاً حصة 39.3٪ من إجمالي التمويل مقارنة بـ 36.4٪ في عام 2021. أما تمويل "المراجعة" الذي يمثل حصة 32.9٪ من إجمالي التمويل، فقد شهد انخفاضاً بنسبة 2.2٪ في 2022، ليصل إلى 125.7 مليار دينار مقارنة بـ 128.4 مليار دينار في العام السابق. فيما يتعلق بتمويل "الإجارة" الذي يمثل 21.9٪ من إجمالي التمويل، فقد ارتفع بنسبة 1.9٪ في نهاية 2022 بعد انخفاض بنسبة 0.8٪ في 2021، ليستقر عند 83.6 مليار دينار¹.

المطلب الثالث : مختلف المهام والخدمات التي يقدمها مصرف السلام

يسعى مصرف السلام إلى تقديم خدمات ومنتجات مصرفية بجودة عالية وفعاليتها، وهذا وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية وتلبية متطلبات المتعاملين على اقتنائها، وهذا في شتى المجالات مما يسمح بالتعريف الجيد بالمصرف كما يسعى إلى استغلال جانب الإشهار والإعلام سواء الإعلام الرسمي أو الافتراضي عبر منصات التواصل الاجتماعي. كما أنه يعتمد على الشفافية في كافة نشاطاته وخدماته من نشر تقارير سنوية .

فمن بين المهام والخدمات التي يقدمها البنك مايلي:

في مجال التجارة الخارجية:

يقوم بنك السلام بشراء العملات الصعبة لصالح زبائنه من بنك الجزائر حيث قدر المبلغ الإجمالي لسنة 2021 بـ 536 مليار دج ما يعادل 3,9 مليار دولار.

يوفر البنك خدمة انسياب العمليات الخاصة بعمليات الاستيراد في التجارة الخارجية، حيث يسمح هذا البرنامج بتدفق المعلومات والمستندات بين مختلف فرق العمل.

¹ تقرير البنك المركزي. المرجع نفسه. ص 64.

تبسيط عمليات التخليص في مجال التجارة الخارجية لقائمة المتعاملين.

قام بنك السلام بتطوير خدمة (3Dsecuir) لتسريع وتسهيل عمليات الشراء عبر الانترنت.

في مجال التكنولوجيا:

- تطوير عمليات الدفع بالبطاقة المحلية عبر الانترنت بالاندماج مع منصة بريد الجزائر وهذا ساهم في رفع حجم عمليات الدفع عبر الانترنت.
- توسيع نطاق استعمال الصراف الآلي وإنشاء عدة خدمات للفضاءات الحرة وهذا من أجل تسهيل إجراء العمليات المالية.
- تطوير خاصية الدفع في البطاقة الدولية فيزا.
- الخدمة المصرفية عن بعد بواسطة تطبيق السلام مباشر.
- فتح العديد من الفروع التابعة للمصرف وهذا من أجل تقريب الخدمات إلى العملاء والمؤسسات.

في مختلف النشاطات:

تقديم مبادرات لخدمة المجتمع حيث حرص المصرف على دعم الجمعيات الخيرية والمؤسسات التطوعية مثل جمعية العلماء المسلمين والاتحاد الوطني للمعوقين، جمعية كافل اليتيم... إلخ.

يسعى مصرف السلام إلى تطوير خدماته خاصة الصيغ التمويلية عن طريق السهر على رعاية الفعاليات والمؤتمرات مثل المنتدى الوطني لصيرفة الإسلامية، والمؤتمر الدولي للمالية الإسلامية.

تسهيل على الزبائن التواصل مع مصرف السلام عن طريق تعريف كل المستندات التجارية والإدارية وتعميمها على الفروع والإدارات المركزية.

رعاية المصرف لعدة برامج تلفزيونية تساهم في التعريف به والخدمات التي يقدمها.

المبحث الثاني: التمويل الإسلامي ودوره في تزويد موارد المؤسسات المالية و الرفع من قيمتها الاقتصادية

يعد بنك السلام من البنوك الرائدة في الجزائر التي اعتمدت على آليات التمويل الإسلامي لتلبية احتياجات السوق والمساهمة في تعزيز الاقتصاد الوطني. في هذا المبحث، سنستعرض دور التمويل الإسلامي في تزويد موارد المؤسسات المالية والرفع من قيمتها الاقتصادية من خلال دراسة حالة بنك السلاحيث يقدم مجموعة متنوعة من الحلول التمويلية التي تتوافق مع مبادئ الشريعة الإسلامية.

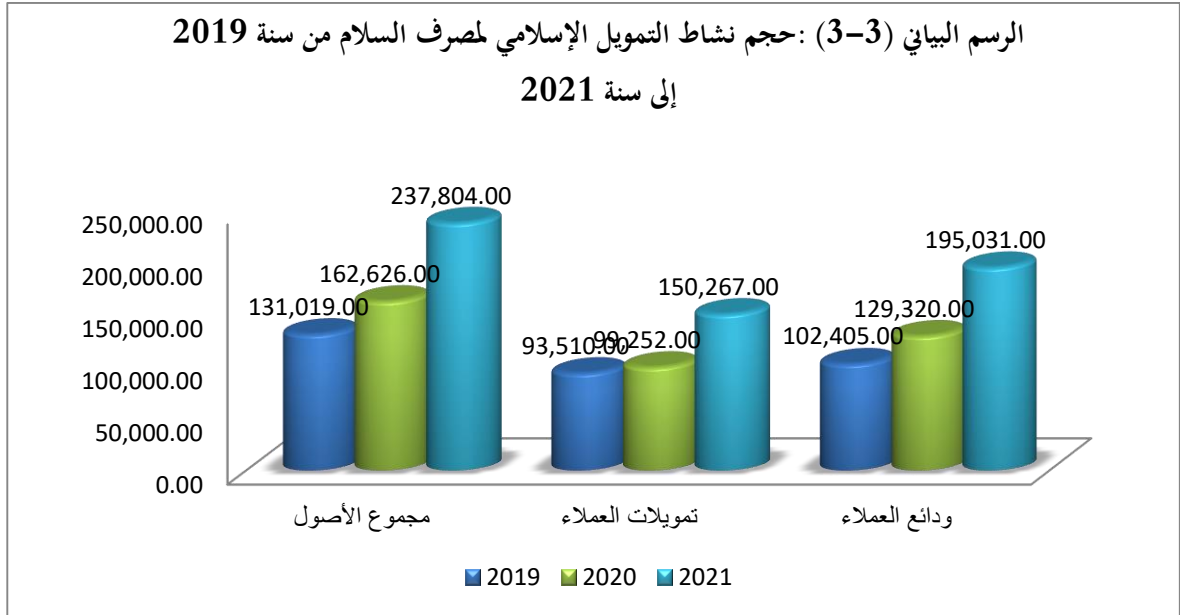
المطلب الأول: حجم التمويل الإسلامي الذي يوفره بنك السلام في سوق القطاع المصرفي

الجدول رقم 3-3: حجم نشاط التمويل الإسلامي لمصرف السلام من سنة 2019 إلى سنة 2021

الجدول من إعداد الطالبين

السنوات	مجموع الأصول	تمويلات العملاء	ودائع العملاء	الوحدة
2019	131019	93510	102405	مليون دج
2020	162626	99252	129320	مليون دج
2021	237804	150267	195031	مليون دج

المرجع : تقرير بنك السلام.(2021).



الشكل من إعداد الطالبين، المرجع : تقرير بنك السلام (2021)

من خلال الشكل و الجدول أعلاه، يمكن ملاحظة حجم نشاط التمويل الإسلامي لمصرف السلام من سنة 2019 إلى سنة 2021 حيث ارتفع مجموع الأصول من 131019 مليون دج إلى 237804 مليون دج حيث حقق المصرف تطورا ملحوظا بنسبة 181% فقد تضاعف تقريبا مجموع أصوله إلى الضعف في ظرف ثلاث سنوات .

ومن جهة أخرى نلاحظ حجم تمويلات العملاء في ظرف ثلاث سنوات كيف تطورت وزادت قيمتها من 93510 مليون دج سنة 2019 إلى 150267 مليون دج سنة 2021 أي بنسبة 160% فقد زاد حجم التمويلات إلى أكثر من 1,5 مرة.

كما أن حجم ودائع العملاء ارتفع من 102405 مليون دج سنة 2019 إلى 195031 مليون دج سنة 2021 أي بنسبة 190% أي تقريبا الضعف وهذا ما يدل على أن حجم التمويل في الجزائر بصفة عامة في ارتفاع من سنة إلى أخرى بنسب معتبرة وهذه الاستمرارية في الارتفاع تدل على التطور الذي يشهده حجم التمويل الإسلامي لمصرف السلام في الجزائر مستقبلا.

المطلب الثاني: العمليات التمويلية التي يوفرها بنك السلام للمؤسسات الاقتصادية

لقد نشأ بنك السلام منذ تأسيسه على أنه مصرف إسلامي يعتمد على الصيغ والأدوات المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية ويمارس عمله كمصرف إسلامي ، و يعتبر مصرف السلام من السابقين في تطوير منتجات وبرامج مبتكرة تلي رغبة واحتياجات العملاء المتوافقة مع الشريعة الإسلامية ، كما أنه يعتمد على رفع معايير الجودة في الأداء لمواجهة التحديات المستقبلية في الأسواق المحلية ، الإقليمية و العالمية ، مع تركيزه على تحقيق أعلى نسبة من العائدات للمساهمين و العملاء، ومن العمليات التمويلية التي يوفرها بنك السلام للمؤسسات الاقتصادية و بطبيعته كمصرف إسلامي ومطابقة صيغه لأحكام الشريعة الإسلامية

و نذكر مايلي حسب تقارير بنك السلام للسنوات 2019-2020-2021 :

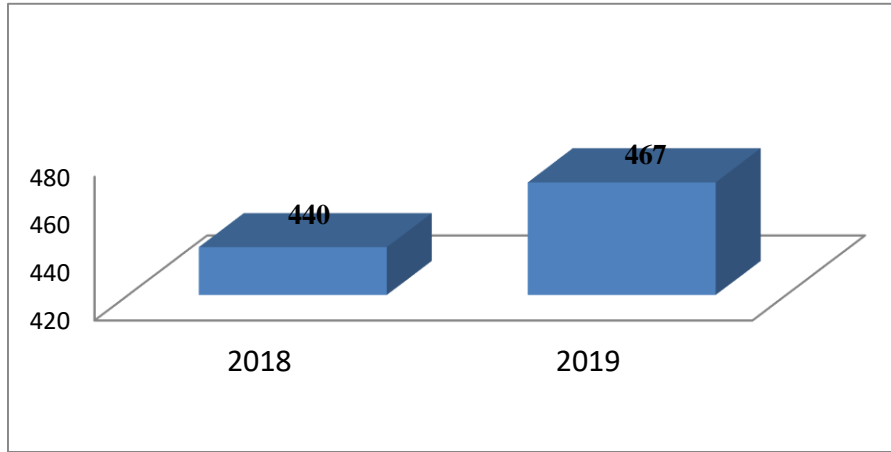
1) تمويل المؤسسات:

➤ لسنة 2019 :

* عرفت سنة 2019 نشاطا مكثفا من خلال معالجة ملفات التمويل للمؤسسات و الشركات الناشطة في أغلب الميادين الاقتصادية، وصل عددها إلى 467 ملف ما بين استثمارية واستغلالية، ما عكس معدل نمو مقدر بـ 6% مقارنة بالسنة التي قبلها
الجدول رقم 3-4: مقارنة الملفات لسنة 2018 و 2019.

النسبة	2019	2018	مقارنة بين الملفات المدروسة لسنة 2019/2018
6 %	467	440	عدد الملفات

المرجع : تقرير بنك السلام .(2019).ص31.



الشكل من إعداد الطالبين،المرجع: تقرير بنك السلام .(2019).ص31.

وقد انخفضت قيمة التمويلات المدروسة خلال سنة 2019 بنسبة 3 % وذلك راجع إلى السياسة المنتهجة من طرف المصرف في توزيع محفظة التمويلات حيث أنه تم تأجيل مجموعة من طلبات التمويل الاستثماري كما أنه تم رفض تمويل عدة ملفات إما لضعف مردودية نشاط الشركة أو ضعف البيانات المالية أو عدم توافق صيغة التمويل مع تعاليم الشريعة الإسلامية أو سياسة المصرف .

1-1 (توزيع التمويلات الممنوحة حسب سلطة القرار :

الجدول رقم 3-5: توزيع التمويل حسب سلطة القرار.

سلطة القرار	لجنة التسهيلات		لجنة التمويلات		مجلس إدارة	
	العدد	بالمليون/دج	العدد	بالمليون/دج	العدد	بالمليون/دج
مقبولة	340	31305	34	11734	20	18175

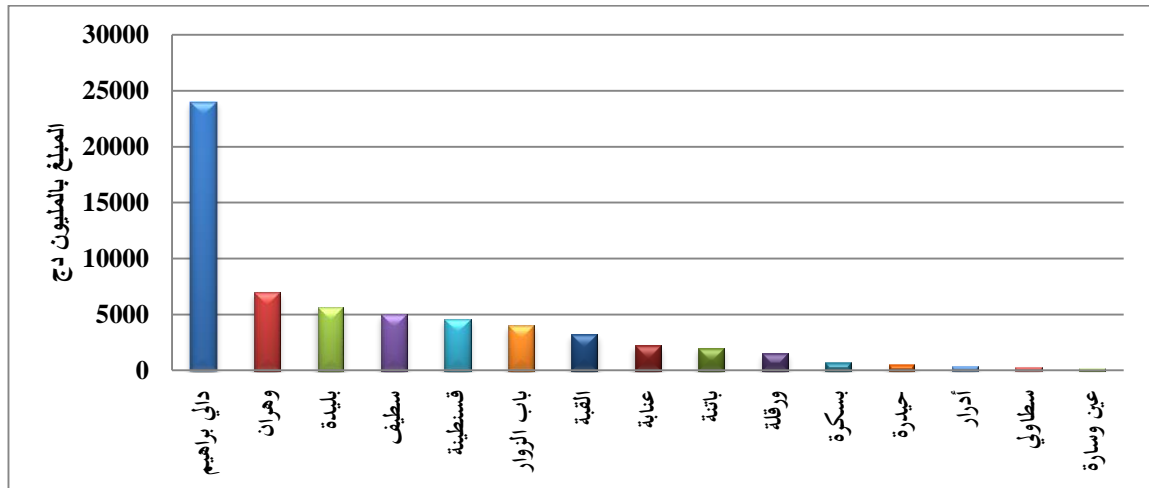
المرجع : تقرير بنك السلام .(2019).ص32.

يمثل الجدول توزيع التمويلات الممنوحة حسب سلطة القرار لدى بنك السلام و هي تنقسم لثلاثة وهي كالتالي : لجنة التسهيلات و بلغ فيها عدد التمويلات الممنوحة حسب سلطتها في القرار 340 تمويل بمبلغ 31305 مليار دج ، ولجنة التمويلات بلغ العدد حسب سلطتها 34 تمويل بمبلغ 11734 مليار دج ، يليها مجلس الإدارة بعدد بلغ 20 تمويل و مبلغ قدر به 18175 مليار دج .

فعند ملاحظتنا الفروقات في عدد التمويلات للجان الثلاث نجد أن لجنة التسهيلات تحصلت على الحصة كبيرة تليها لجنة التمويلات وكذا مجلس الإدارة .

1-2 (توزيع التمويلات الممنوحة حسب الفروع

تمثل محافظة التمويلات لفرع دالي إبراهيم حصة الأسد من المحفظة الإجمالية بنسبة 39% يليه فرع وهران بنسبة 12 %، والباقي موزع بين مختلف الوكالات الأخرى.



الرسم البياني (3-5): توزيع التمويلات الممنوحة حسب الفروع لسنة 2019

المرجع : تقرير بنك السلام .(2019).ص32.

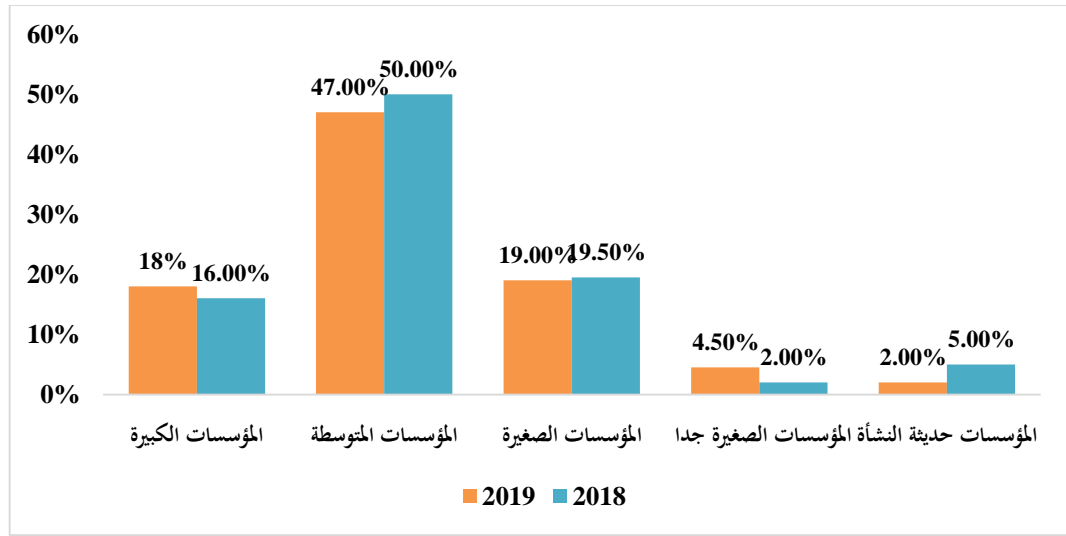
1-3 (توزيع محفظة التمويلات المدروسة نوع المؤسسة (اعتمادا على رقم الأعمال) :

تمثل المؤسسات المتوسطة نسبة 50 % من محفظة التمويلات، تليها المؤسسات الصغيرة. خلال السنتين الأخيرتين تعتبر محفظة زبائن المصرف متنوعة بتمويل 50 % من المؤسسات المتوسطة تليها المؤسسات الكبيرة و الصغيرة.

الجدول رقم 3-6: توزيع محفظة التمويلات المدروسة بالاعتماد على رقم الأعمال.

رقم الأعمال	حجم المؤسسة
50 مليون دج < رقم الأعمال	المؤسسات الصغيرة جدا Standard
250 مليون دج < رقم الأعمال < 50 مليون دج	المؤسسات الصغيرة Silver
1 مليار دج < رقم الأعمال < 250 مليون دج	المؤسسات المتوسطة Gold
رقم الأعمال < 1 مليار دج	المؤسسات الكبيرة Platinum

المرجع: تقرير بنك السلام. (2019). ص.33.



الرسم البياني (3-6): مقارنة بين توزيع التسهيلات حسب النسبة من القيمة (مليون دج) 2019/2018

المرجع: تقرير بنك السلام. (2019). ص.34.

- أخذت المؤسسات المتوسطة حصة الأسد سنة 2019 من التمويلات الممنوحة وذلك راجع إلى أسباب وعوامل مختلفة:
1. متطلبات التمويل والائتمان: إن للمؤسسات المتوسطة احتياجات أكبر للتمويل والائتمان مقارنة بالمؤسسات الأخرى، وقد يسر بنك السلام شروط التمويل وهذا ما ناسب احتياجاتهم ومكنهم من تحقيق أهدافهم الاقتصادية بشكل أفضل.
 2. عروض خاصة: قدم بنك السلام عروضاً خاصة أو برامج تمويل مخصصة للمؤسسات المتوسطة سنة 2019، مما جعلها تختار التعامل مع هذا البنك بدلاً من البنوك الأخرى.
 3. شبكة الفروع والخدمات: لدى بنك السلام شبكة قوية من الفروع وخدمات مصرفية متقدمة ساهمت بشكل فعال في تقديم التمويل المناسب.
 4. سمعة البنك وخدمة العملاء: بنك السلام يتمتع بسمعة طيبة بين المؤسسات بسبب جودة خدماته ودعمه للعملاء، مما ساهم في اختيار المزيد من المؤسسات للعمل معه.

- **توجهات السوق والاقتصاد:** عرفت سنة 2019 تحولات في السوق و تغيرات اقتصادية بسبب الأزمة الصحية والاقتصادية وهذا ما جعل المؤسسات المتوسطة تبحث عن خيارات تمويل أو استثمار مختلفة، وقدم بنك السلام تسهيلات و حلول مناسبة في تلك الفترة.
- باختصار، هناك عدة عوامل قد تكون أدت إلى حصول المؤسسات المتوسطة على حصة كبيرة لدى بنك السلام في عام 2019، وتشمل ذلك الشروط المالية المواتية، العروض الخاصة، جودة الخدمات، والعوامل الاقتصادية والسوقية في ذلك الوقت.

وقد عرفت سنة 2019 توطين الكثير من المتعاملين الجدد لدى الفروع الجديدة بالإضافة إلى متعاملي المصرف، كنتيجة حتمية لكفاءة الخدمات وسرعة التكفل بطلبات المتعاملين من الدراسة إلى التعبئة، وهي الاستراتيجية المعتمدة من طرف الإدارة العامة التي عملت على التعريف بالصيرفة الإسلامية من خلال مختلف منافذ الإعلام والإشهار للتعريف بالمصرف، إضافة لفتح الفروع الجديدة عبر الوطن وتطوير مختلف المنتجات الموافقة للشريعة السمحة والمواتية لطلبات مختلف المتعاملين الاقتصاديين .

➤ لسنة 2020 :

* عرف حجم التمويلات الممنوحة للمتعاملين خلال سنة 2020 ارتفاعا ملحوظا نسبته 26% مقارنة بسنة 2019، رغم انخفاض عدد الملفات بنسبة 3% حيث تم التركيز على نوعية الملفات.

كما عرف التمويل الاستثماري تراجعا كبيرا سنة 2020 لدى جميع البنوك على غرار مصرف السلام وهذا نظرا للأوضاع الحرجة بسبب الأزمة الاقتصادية والصحية ، حيث تم تعديل الوجهة الاستراتيجية للمصرف وفق المعطيات الجديدة وتمثلت خصوصا في استقطاب الشركات الكبيرة ذات الجدارة الائتمانية العالية وقطاعات النشاط أقل تأثرا بالوضع الحاضر، كما تم الحرص على التقليل قدر الإمكان من تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أقل قدرة على الصمود أمام تداعيات الأزمة الاقتصادية والصحية و تمثل عدد الملفات الجديدة (شركات مستقطبة عموما) نسبة 37% من إجمالي الملفات المدروسة بقيمة تقدر بـ 25.7 مليار دج ، نتيجة كفاءة الخدمات وسرعة التكفل بطلبات المتعاملين من الدراسة إلى التعبئة وقد تم رفض 45 ملف أي ما يعادل 10% من محفظة الزبائن الخاصة بسنة 2020 وذلك إما لضعف مردودية نشاط الشركة أو ضعف البيانات المالية أو عدم توافق صيغة التمويل مع تعاليم الشريعة الإسلامية أو سياسة المصرف.

➤ لسنة 2021 :

* سنة 2021 استطاعت مديرية التمويلات تحقيق الأهداف المسطرة في مخطط عملها، والذي تم اعتماده والمصادقة عليه من قبل الإدارة العامة .

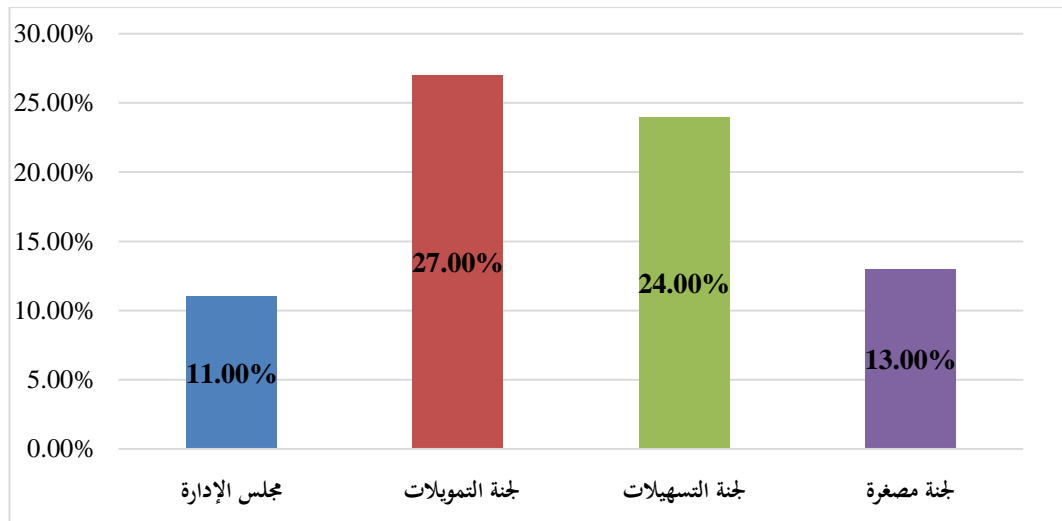
دراسة ملفات التمويل: عرفت محفظة التمويلات خلال سنة 2021 ارتفاعا ملحوظا في قيمة التسهيلات الصافية الممنوحة للمتعاملين بنسبة 52% مقارنة بسنة التي سبقتها نتيجة استقطاب محفظة متعاملين بتسهيلات هامة ممنوحة لشركات كبرى معروفة على الساحة الوطنية، ما أكد ارتفاع المصرف ومكانته في الساحة المصرفية.

الفصل الثالث: أئمؤءج عملي في تمويل المؤسسات وئفعليل قيمئئها اقئصاءيا - بنك السلام الإللاملي -

الئمويلات الصافية المئوؤة سنة 2021: في ظل الأؤصاع والئغيراٹ اللئ عرفها الاقئصاء العملي عامة والجزائري خاصة خلال آؤر سنئين ، تم ئعءيل الؤهة الائرئائيجية للمصرف وفق المعطياٹ الجديدة حيث تم اسئقئاب الشركاٹ الكبيرة ذاٹ الجءارة الائمئانية العالية وقئاعاٹ النشائ أقل ئأؤرا بالؤصء الءاضر .

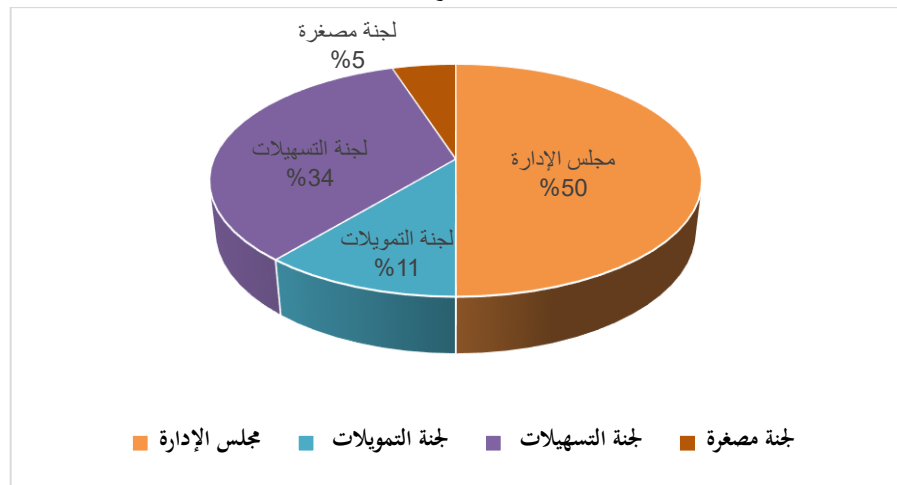
ئمئل الئمويلات الصافية الجديدة نسبة 59% من مءموع الئمويلات الصافية بئيمة 58,2 مليار ءج ما يؤكء توسيع مءفضة العملاء للمصرف .

ئوزيع مءفضة الئمويلات المئوؤة حسب سلطة القرار: عرفئ الئمويلات نموا ملحوظا من حيث الئيمة الصافية المئوؤة للمئعاملين، حيث ئعءئ نسبة النمو 20% بالنسبة للجان الئسهيلات والئمويلات ، و 11% بالنسبة للئمويلات المقررؤة من مءلس الإءارة .



الرسم البياني (3-7) : نسبة نمو الئمويلات الصافية بين 2021/2020 .

المراجع: ئقرير بنك السلام. (2021). ص 13

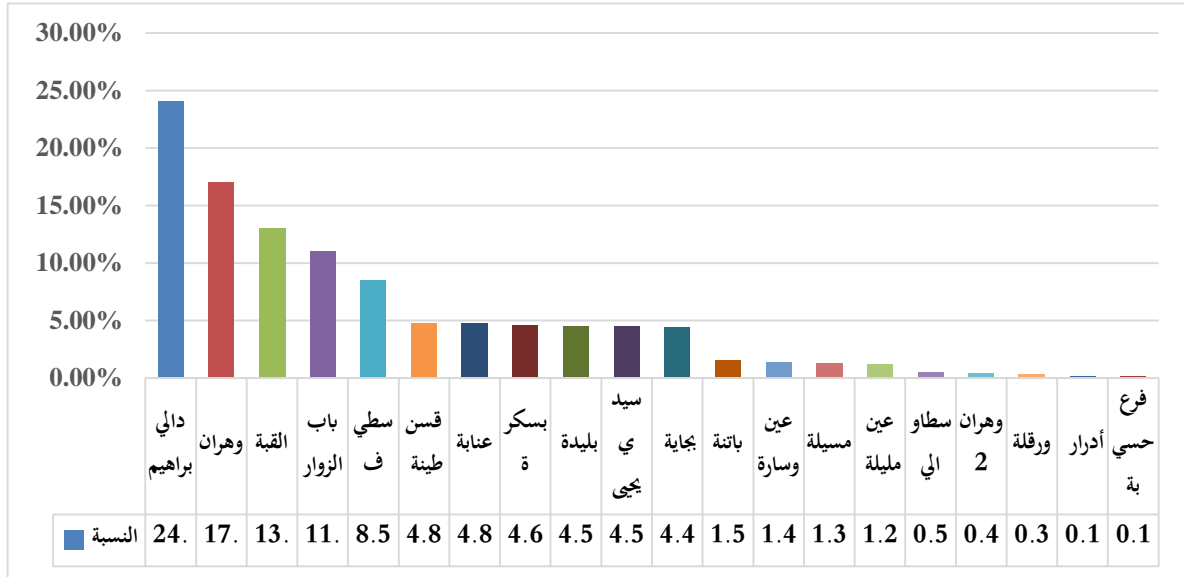


الرسم البياني (3-8): ئوزيع الئمويلات حسب سلطة القرار لسنة 2021/2020

المراجع : ئقرير بنك السلام. (2021). ص 13.

الفصل الثالث: نموذج عملي في تمويل المؤسسات وتفعيل قيمتها اقتصاديا - بنك السلام الإسلامي -

توزيع محفظة التمويلات المدروسة حسب الوكالة: تمثل محفظة التمويلات لفرع دالي إبراهيم حصة الأسد من المحفظة الإجمالية بنسبة 24%، يليه فرع وهران بنسبة 17%، ثم فرع القبة الذي عرف تقدما ملحوظا بنسبة 13% والباقي موزع بين مختلف الوكالات أخرى .



الرسم البياني (3-9) : توزيع محفظة التمويلات المدروسة حسب الوكالة .

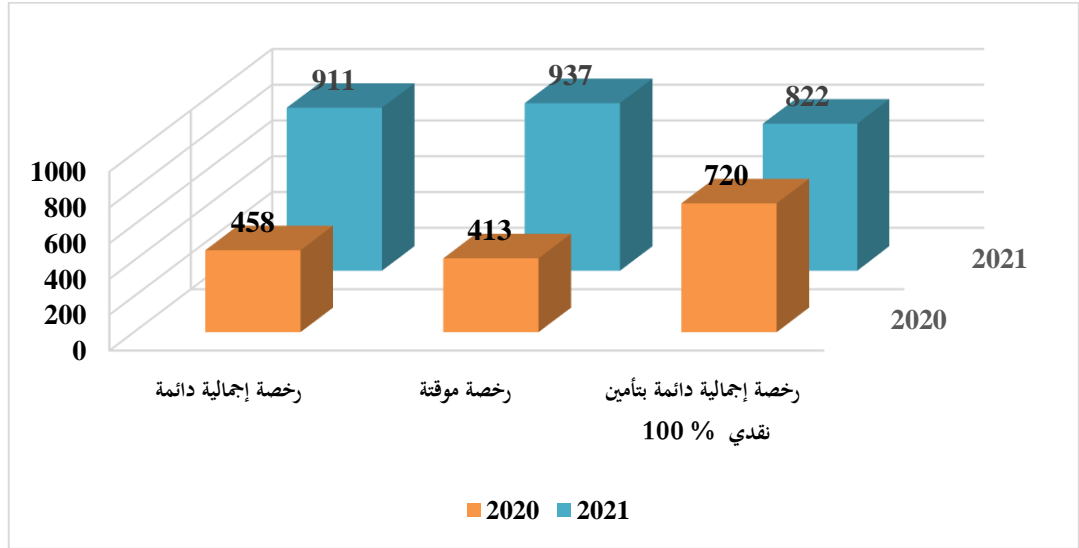
المرجع : تقرير بنك السلام.(2021). ص14.

والجدول التالي يوضح لنا رخص التمويل لسنة 2021 مقارنة سنة 2020 :

الجدول رقم 3-7 : مقارنة رخص التمويل لسنة 2020 و سنة 2021

2021	2020	التفصيل
911	458	رخصة إجمالية دائمة
937	413	رخصة مؤقتة
822	720	رخصة إجمالية دائمة بتأمين نقدي 100 %
2777	1178	المجموع

المرجع: تقرير بنك السلام.(2021). ص14.



الرسم البياني (3-10) : مقارنة رخص التمويل لسنة 2021 و سنة 2021 .

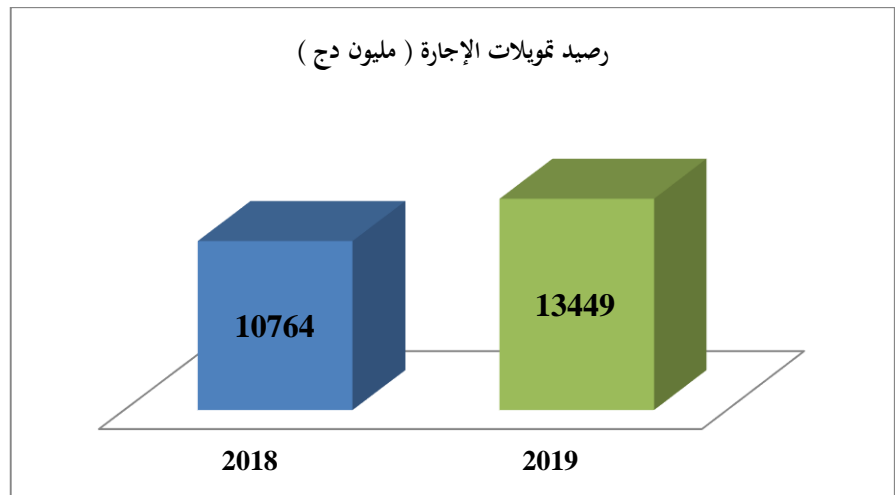
من إعداد الطالبين، المرجع : تقرير بنك السلام.(2021). ص.14.

المصادقة على الضمانات القانونية: تم المصادقة على 704 ملف في 2021 مقابل 480 ملف في 2020 بين تسهيلات دائمة ومؤقتة كما تم إرسال 150 ملف للبنك المركزي لإعادة التمويل حسب تعليمة البنك المركزي .

(2) التمويل بالإجارة :

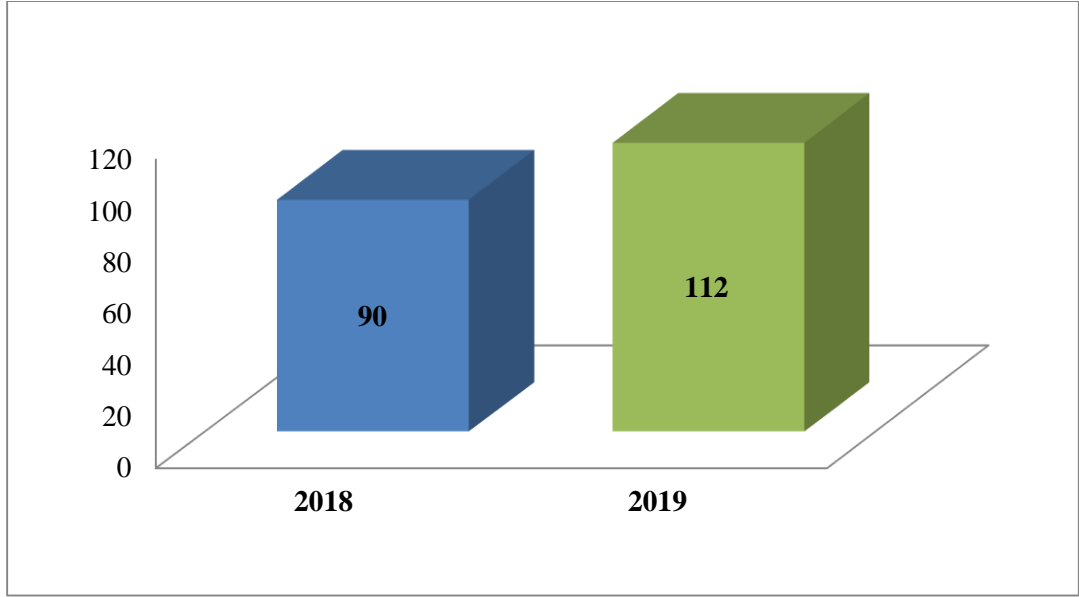
➤ لسنة 2019 :

* حقق المصرف سنة 2019 نتائج جد مرضية من ناحية التمويل التجاري كما سجل رصيد تمويلات الإجارة نسبة نمو تقدر بـ % 25 مقارنة بسنة 2018.



الرسم البياني (3-11): رصيد تمويلات الإجارة (مليون دج) .

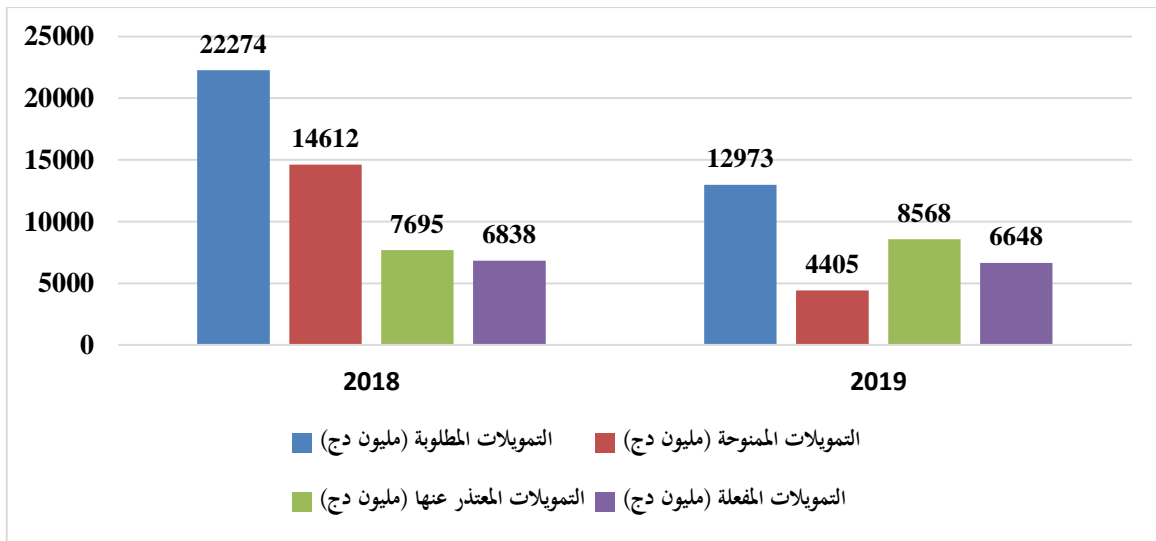
المرجع : تقرير بنك السلام .(2019).ص.35.



الرسم البياني (3-12) : رصيد تمويلات الإجارة (مليون دولار)

المرجع : تقرير بنك السلام .(2019).ص.35.

وقد بلغ عدد ملفات تسهيلات الاعتماد الإيجاري المقرر فيها خلال سنة 2019 إلى 496 ملفا، قدر مبلغ التمويلات المطلوبة 108 مليون \$ (13 مليار دج) و بلغت قيمة التسهيلات الممنوحة بـ 37 مليون \$ (4.4 مليار دج) ما يعادل نسبة 34% وبخصوص تطور قيمة التمويلات الممنوحة فقد اعتمد المصرف سياسة انتقائية إتجاه المشاريع والاستثمارات لا سيما الجديدة منها.



الرسم البياني (3-13) : تطور نشاط الإجارة (مليون دج).المرجع : تقرير بنك السلام .(2019).ص.35.

➤ لسنة 2020 :

* سنة 2020 تمكن النشاط التمويل الإيجاري من تحقيق أرقام معتبرة بالرغم من الظروف الصحية والاقتصادية التي خيمت على الساحة الوطنية و العالمية. بلغت قيمة الملفات المعروضة على لجنة التمويلات بالإجارة 17,6 مليار دج، تم الموافقة على ما يمثل نسبة 65% من إجمالي التمويلات المطلوبة فيما تقرر الاعتذار أو إعادة النظر في ما يعادل 28% من التسهيلات المطلوبة قدر مجموع التمويل الإيجاري سنة 2020 بقيمة 133 مليون دولار (ما يعادل 17.6 مليار دج بمعدل نمو 36% مقارنة لسنة 2019. وقد بلغت التسهيلات الممنوحة بصيغة الإجارة ضعف أرقام سنة 2019 بقيمة 67 مليون دولار (ما يقارب 9 مليار دج) مقابل 33 مليون دولار (ما يعادل 4.4 مليار دج) مسجلة في سنة 2019 (أي نسبة نمو تقدر بـ 103%) .

➤ لسنة 2021 :

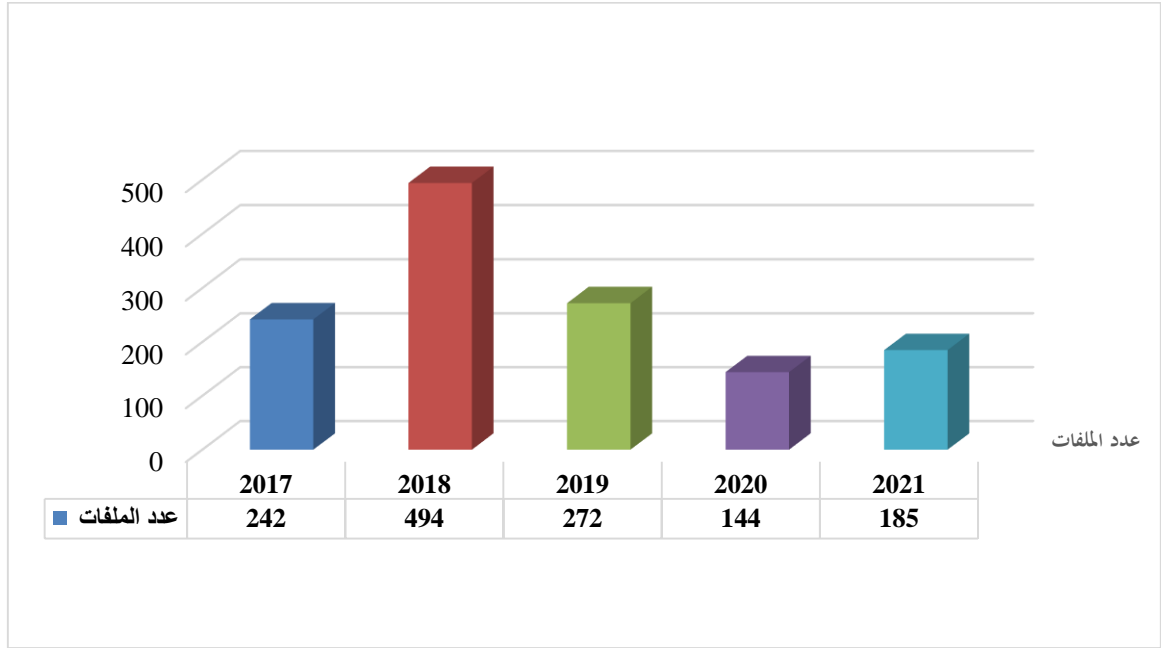
* سنة 2021 حقق نشاط التمويل الإيجاري نتائج متميزة بالرغم من الظروف الصحية والاقتصادية التي خيمت على الساحة الوطنية والعالمية وتفشي جائحة فيروس كورونا المستجد COVID-19 خلال السنتين 2019-2020 حيث بلغت قيمة الملفات المعروضة على لجنة التمويلات بالإجارة 133 مليون دولار (ما يقارب 18.7 مليار دج).

وعلى الرغم من الظروف الاستثنائية التي مرت بها البلاد وحالة الإغلاق التي عانت منها جميع أنشطة والمجالات التجارية إلا أن مصرف السلام ومن خلال خلية الاعتماد التجاري قد عمد إلى ترسيخ و تعزيز مكانته بتقديم تسهيلات مصرفية للشركات الكبرى والشركات الصغيرة والمتوسطة بلغ مجموع التمويلات الممنوحة بصيغة الإجارة سنة 2021 ضعف أرقام سنة 2020 بقيمة 119 مليون دولار (ما يعادل 17 مليار دج) مقابل 64 مليون دولار (ما يعادل 9 مليار دج) مسجلة في سنة 2020 أي بنسبة نمو تقدر بـ 88% مما سمح لمصرف السلام باحتلال المرتبة الأولى على الساحة المصرفية و ذلك بفضل تميز نوعية الخدمات المقدمة من حيث التواصل مع العملاء، متابعة الملفات وكذا آجال دراسة الملفات القياسية و الحرص على ولاء المتعاملين .

وجب ذكر بأن مبلغ التمويلات المفعلة سنة 2021 بلغ قيمة 8 مليار دج (ما يعادل 57 مليون دولار) محققا بذلك ثاني أفضل نتيجة للتمويلات المفعلة بصيغة الإجارة على الساحة المصرفية الوطنية .

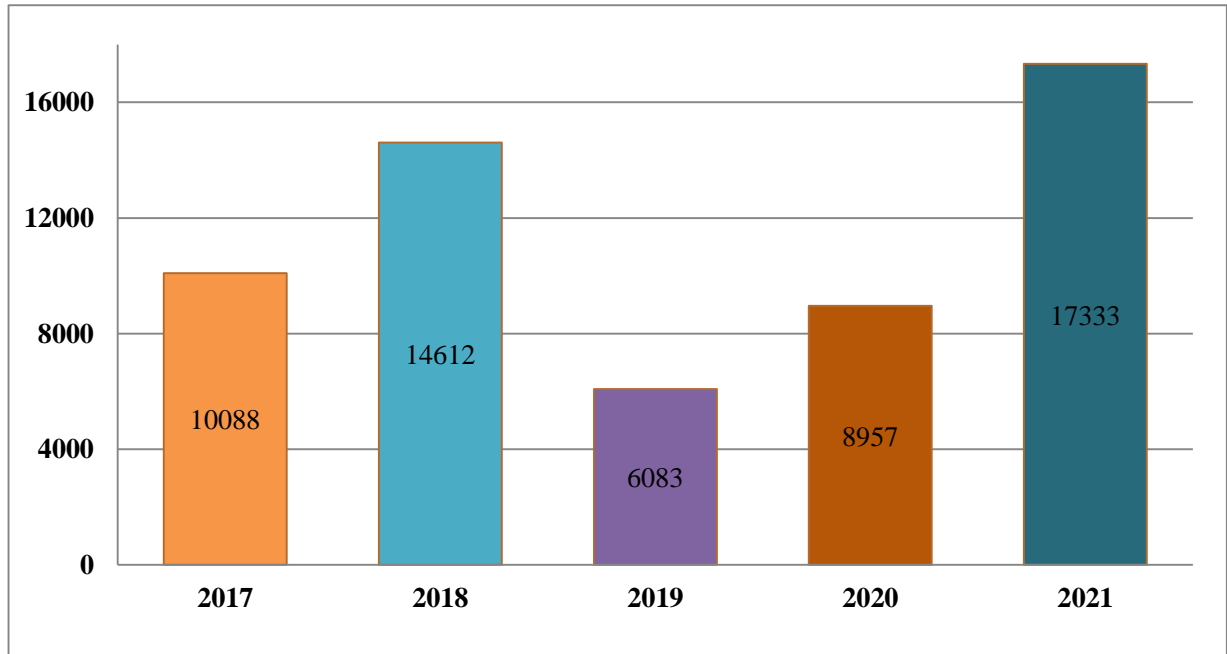
كما تمثل قيمة التفعيلات نسبة 50% من إجمالي التسهيلات الممنوحة لنفس السنة. أما عن الأسباب التي يمكنها أن تعلق الضعف النسبي لتحويل تبيغات التمويل إل تمويلات مفعلة فيمكننا سرد الأهم منها كالآتي:

1. تأخر تعبئة ما يقارب 40% من قيمة التسهيلات الممنوحة سنة 2021 في غضون السنة الموالية نظرا لآجال استكمال عمليات التجارة الخارجية (التفاوض مع الموردين، آجال الطلبات واستيراد العتاد).
2. قلة أو عدم توفر العتاد موضوع التمويل خاصة منه وسائل النقل (المركبات السياحية والنفعية) محليا من جهة والقيود التنظيمية المتعلقة باستيرادها من جهة أخرى.
3. عزوف العملاء عن تفعيل التسهيلات الممنوحة (إغواء العروض المنافسة، تغيير إستراتيجية المتعامل....).



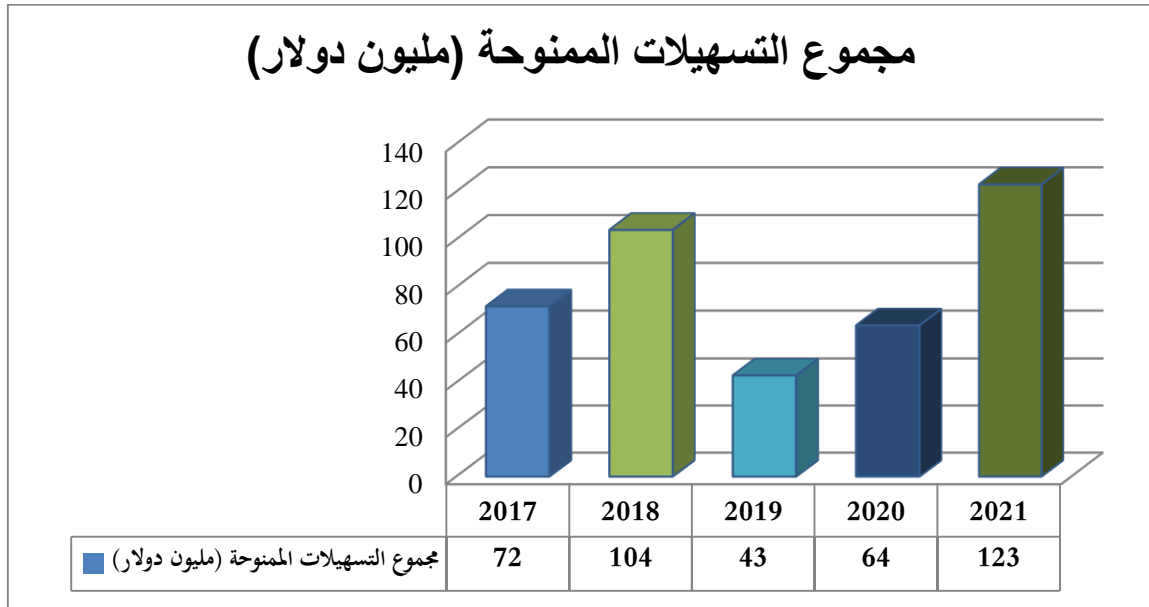
الرسم البياني (3-14) : عدد ملفات التسهيلات الممنوحة

المرجع : تقرير بنك السلام .(2021).ص15.



الرسم البياني (3-15) : مجموع التسهيلات الممنوحة (مليون دج) .

المرجع : تقرير بنك السلام .(2021).ص15.



الرسم البياني (3-16) : مجموع التسهيلات الممنوحة (مليون دولار) .

المرجع : تقرير بنك السلام .(2021).ص15

علاقة حجم التمويلات الإسلامية والتسهيلات الممنوحة من طرف البنك بتحسين الأداء المالي للمؤسسة تتمثل في عدة جوانب، منها:

1. تحسين السيولة المالية: التمويلات الإسلامية توفر سيولة إضافية للمؤسسات، مما يمكنها من تلبية احتياجاتها المالية اليومية والاستثمار في مشاريع جديدة.
 2. تقليل تكلفة التمويل: نظرًا لأن التمويل الإسلامي يعتمد على المشاركة في الأرباح والخسائر بدلاً من الفوائد الثابتة، يمكن أن يكون أقل تكلفة للمؤسسات مقارنة بالتمويل التقليدي.
 3. تعزيز الاستقرار المالي: التمويلات الإسلامية تُعزز من استقرار المؤسسة المالي بفضل طبيعتها التي تتجنب المعاملات ذات المخاطر العالية والمضاربات و بالتالي تزيد من التحوط من خطر الإفلاس.
 4. زيادة المرونة المالية: التمويلات الإسلامية تتيح للمؤسسات تنوعًا في مصادر التمويل، مما يزيد من مرونتها في مواجهة الأزمات المالية والاقتصادية.
 5. تحسين الأداء العام: بفضل التمويلات الإسلامية، يمكن للمؤسسات توسيع نطاق عملياتها وزيادة إنتاجيتها، مما ينعكس إيجابًا على أدائها المالي العام.
 6. التوافق مع المبادئ الشرعية: التمويل الإسلامي يوفر للمؤسسات التوافق مع المبادئ الشرعية، مما يمكن أن يعزز سمعتها ويجذب شريحة واسعة من العملاء والمستثمرين الذين يفضلون المعاملات المتوافقة مع الشريعة الإسلامية.
- باختصار، كلما زاد حجم التمويلات الإسلامية الممنوحة من طرف البنك للمؤسسات، كلما زادت فرص تحسين أدائها المالي، من خلال تعزيز السيولة، تقليل التكاليف، تعزيز الاستقرار المالي، وزيادة المرونة المالية.

المطلب الثالث: الصعوبات التي تواجه البنوك الإسلامية في تقديم التمويل للمؤسسات الاقتصادية والحلول المقترحة
البنوك الإسلامية، على الرغم من نموها وانتشارها الواسع، تواجه مجموعة من الصعوبات في تقديم التمويل للمؤسسات الاقتصادية. تواجه البنوك الإسلامية العديد من التحديات في تقديم التمويل للمؤسسات الاقتصادية، رغم التقدم الذي حققته في السنوات الأخيرة. هذه الصعوبات يمكن أن تؤثر على قدرتها على تلبية احتياجات السوق وتعزيز التنمية الاقتصادية من أهم هذه الصعوبات:

1. الالتزام بالمبادئ الإسلامية:

- منع الفائدة: يمنع الإسلام تحصيل الفائدة (الربا) على القروض، مما يجعل من الصعب على البنوك الإسلامية المنافسة مع البنوك التقليدية التي تقدم قروضًا بفائدة.
- الاستثمار في أنشطة حلال: يجب أن تكون جميع الأنشطة التي يتم تمويلها متوافقة مع الشريعة الإسلامية، مما يجد من خيارات الاستثمار ويجعل عملية التمويل أكثر صعوبة.
- التقييدات على معاملات معينة: تمنع بعض المبادئ الإسلامية بعض المعاملات المالية، مثل التعامل مع بعض أنواع التأمين، مما يقلل من مرونة البنوك الإسلامية في تقديم خدماتها.
- صعوبة تطبيق بعض أحكام الشريعة الإسلامية: تواجه بعض البنوك الإسلامية صعوبة في تطبيق بعض أحكام الشريعة الإسلامية على تمويل المؤسسات الاقتصادية، خاصة تلك التي تتعلق بتقييم المخاطر وتوزيع الأرباح¹.

2. نقص المعرفة والوعي²:

- لا تزال معرفة الكثير من المؤسسات الاقتصادية بالتمويل الإسلامي محدودة، مما يُعيق استفادتها من خدماتها.
- قلة الوعي في مجال التمويل الإسلامي: لا تزال هناك فجوة كبيرة في فهم المبادئ الإسلامية للتمويل في المجتمع، مما يجعل من الصعب على البنوك الإسلامية الترويج لمنتجاتها بشكل فعال.
- عدم ثقة بعض الناس: لا يزال بعض الناس يشعرون بعدم الثقة بالبنوك الإسلامية، بسبب عدم فهمهم لآلية عملها.

3. الاستغلال من قبل بعض الشركات:

- استغلال بعض الشركات لعدم وجود فائدة في القروض الإسلامية: قد يحاول بعض المستثمرين استغلال هذا الأمر للحصول على قروض بدون فائدة، مما يضع البنوك الإسلامية في موقف صعب.
- التلاعب في بعض المعاملات: قد يحاول بعض الشركات التلاعب بالمعاملات المالية لجعل أنشطتها تبدو متوافقة مع الشريعة الإسلامية، بينما هي في الواقع غير مشروعة.

4. محدودية الأدوات والمنتجات الإسلامية المتنوعة³:

- لا تُقدم البنوك الإسلامية مجموعة واسعة من أدوات التمويل والمنتجات المتوافقة مع احتياجات المؤسسات الاقتصادية المختلفة.
- قد لا تُلبي بعض المنتجات الإسلامية احتياجات التمويل طويلة الأجل أو المعقدة للمؤسسات.

5. المنافسة من البنوك التقليدية:

¹. سليم موساوي. مرجع سبق ذكره. ص 78.

². المرجع نفسه. ص 74.

³. محمد محمود العجلوني. (2008). البنوك الإسلامية أحكامها مبادئها - تطبيقاتها المصرفية. دار المسيرة للنشر والتوزيع. عمان. الأردن. ص 431.

- محاكاة البنوك التقليدية في مجال جذب الاستثمارات واستقطاب العملاء يقودها الى تبني سياسات لا تتوافق مع منهجها التنموي.¹
- تُقدم البنوك التقليدية مجموعة واسعة من منتجات وخدمات التمويل للمؤسسات الاقتصادية، وقد تكون أسعار الفائدة التي تقدمها أقل من تلك التي تقدمها البنوك الإسلامية.
- تتمتع البنوك التقليدية ببنية تحتية أفضل وخبرة أطول في مجال تمويل المؤسسات.

7. مخاطر التمويل الإسلامي:

- بعض أدوات التمويل الإسلامي، مثل المشاركة في المخاطر، أكثر خطورة على البنوك الإسلامية من القروض التقليدية.
- تواجه البنوك الإسلامية صعوبة في تقييم مخاطر بعض المشاريع الاقتصادية، خاصة تلك التي تتضمن عناصر غير تقليدية.

8. نقص التنظيم والتشريعات:

- لا يوجد هناك قوانين وتشريعات كافية تُنظم عمل البنوك الإسلامية وتمويلها للمؤسسات الاقتصادية.²

9. قلة الوعي لدى المستثمرين:

- قد لا يكون لدى بعض المستثمرين المعرفة الكافية بالتمويل الإسلامي ومخاطره ومعاوضاته.
- قد لا تُقدم بعض البنوك الإسلامية حملات توعية كافية حول منتجاتها وخدماتها الإسلامية.

10. نقص الخبرة والكوادر:

- نقص الخبرة في مجال التمويل الإسلامي: تفتقر بعض البنوك الإسلامية إلى الخبرة الكافية في مجال التمويل الإسلامي، مما قد يؤثر على كفاءة خدماتها.³

11. التحديات الاقتصادية والمالية العامة:

- تقلبات السوق: الأسواق المالية غير المستقرة يمكن أن تؤثر على قدرة البنوك الإسلامية على تقديم التمويل بشروط مناسبة.⁴
- نقص السيولة: بعض البنوك الإسلامية قد تعاني من نقص السيولة اللازمة لتقديم التمويل طويل الأجل للمؤسسات الاقتصادية.

الحلول المقترحة:

تواجه البنوك الإسلامية العديد من الصعوبات في تقديم التمويل للمؤسسات الاقتصادية، كما تمّ شرحها في العنصر السابق، ولكن مع الجهود المتضافرة من قبل مختلف الجهات، يمكن التغلب على هذه الصعوبات وتعزيز دور التمويل الإسلامي في دعم نمو وتطور المؤسسات الاقتصادية. من بين الحلول الممكنة:

1. نشر الوعي والمعرفة:

- برامج التوعية والتدريب:
 - تنظيم برامج توعية للمؤسسات الاقتصادية حول التمويل الإسلامي ومزاياه وفوائده.
 - إطلاق حملات إعلامية تُسلط الضوء على المنتجات والخدمات الإسلامية المتاحة.

¹. محمد محمود العجلوني. مرجع سبق ذكره. ص 433.

². المرجع نفسه. ص 423.

³. سليم موساوي. مرجع سبق ذكره. ص 67.

⁴. محمد محمود العجلوني. مرجع سبق ذكره. ص 426.

- تنظيم دورات تدريبية للموظفين في المؤسسات الاقتصادية حول التمويل الإسلامي.
- 2. تطوير منتجات وخدمات تمويلية إسلامية مُتنوعة:
 - ابتكار أدوات تمويلية جديدة:
 - تطوير أدوات تمويلية إسلامية تتناسب مع احتياجات المؤسسات الاقتصادية المختلفة.
 - تصميم منتجات تمويلية تلبي متطلبات التمويل قصير وطويل الأجل.
 - 3. تعزيز المنافسة بين البنوك الإسلامية:
 - دعم إنشاء المزيد من البنوك الإسلامية من خلال تسهيل إجراءات إنشاء البنوك الإسلامية الجديدة.
 - تقديم حوافز تشجيعية لجذب الاستثمار في قطاع البنوك الإسلامية.
 - تشجيع الابتكار في المنتجات والخدمات:
 - منح جوائز وتقدير للبنوك الإسلامية التي تُقدم منتجات وخدمات تمويلية إسلامية مُبتكرة.
 - 4. معالجة مخاطر التمويل الإسلامي:
 - تطوير أدوات إدارة المخاطر:
 - تطوير أدوات فعّالة لإدارة مخاطر التمويل الإسلامي، مثل المشاركة في المخاطر.
 - الاستفادة من خبرات المؤسسات المالية في مجال إدارة المخاطر.
 - تشجيع تبادل المعلومات والخبرات بين البنوك الإسلامية حول إدارة مخاطر التمويل الإسلامي.
 - إنشاء صندوق ضمان للمخاطر الإسلامية لتقليل مخاطر الاستثمارات الإسلامية.
 - 5. وضع قوانين وتشريعات موحدة:
 - تحسين التشريعات والتنظيمات من خلال سنّ قوانين وتشريعات موحدة تُنظم عمل البنوك الإسلامية وتمويلها للمؤسسات الاقتصادية.
 - ضمان وضوح وشفافية التشريعات والتنظيمات المتعلقة بالتمويل الإسلامي.
 - 6. تعزيز الوعي لدى المستثمرين:
 - تنظيم برامج توعية للمستثمرين حول التمويل الإسلامي ومخاطره ومُعاضاته.
 - توفير معلومات كافية حول

من خلال مواجهة هذه الصعوبات وتبني الحلول المناسبة، يمكن للبنوك الإسلامية تعزيز دورها في دعم المؤسسات الاقتصادية والمساهمة في التنمية المستدامة.

خاتمة الفصل الثالث :

يعتبر التمويل الإسلامي بصيغته التمويلية أحد أهم التمويلات التي تقدم للمؤسسات الاقتصادية و المناسبة لها و التي تجعلها في حالة من الاطمئنان و هذا راجع لكون المؤسسات المصرفية شريكا فعالا ومرافقا لها ، والتي تسعى من خلالها إلى توفير شروط النجاح و هذا لمبادئه وخصائصه التمويلية التي تميزه عن التمويل التقليدي ، فالتمويل الإسلامي يسعى إلى الاستثمار الحقيقي مع المؤسسات الاقتصادية والرفع من قيمتها الاقتصادية عن طريق توفير ظروف ملائمة وجو مناسب لتطوير وتوسيع نشاط المؤسسة وبالتالي تحقيق أقصى قدر من النمو وهذا ما ينعكس في أدائها المالي .

إن ما يمكن الإشارة إليه أن التمويل الإسلامي في الجزائر مازال و لا يزال في بداياته و يحتاج إلى قوانين تنظيمية و نصوص تشريعية التي تساهم بدورها في تحقيق قفزة نوعية خاصة في الصيغ التي تقدمها المؤسسات المصرفية كما أنها تحتاج إلى كوادرات و إطارات متخصصة متكونة في معاهد متخصصة وهذا ما ينعكس على تطور المؤسسات الاقتصادية وخلق جو مناسب للمنافسة النزيهة فيما بينها و بالتالي تحقيق أقصى حد من الجودة و الخدمات المقدمة .

الخاتمة:

في الختام، يتضح من خلال الدراسة أن آليات التمويل الإسلامي تلعب دوراً محورياً في تعزيز القيمة الاقتصادية للمؤسسات الاقتصادية، فمن خلال التركيز على مبادئ المشاركة في الربح والخسارة، وتجنب الربا، وتطبيق أساليب تمويلية مبتكرة مثل المراجعة والمضاربة والإجارة، تستطيع المؤسسات الاقتصادية تحقيق توازن مستدام بين النمو الاقتصادي والمسؤولية الاجتماعية.

لقد أظهرت الأدلة المستخلصة من هذا البحث أن التمويل الإسلامي لا يوفر فقط إطاراً أخلاقياً وقانونياً سليماً، بل يساهم أيضاً في تحسين الأداء المالي والتشغيلي للمؤسسات. فهذه الآليات التمويلية تساعد في تخفيف الأعباء المالية، وتعزيز الكفاءة التشغيلية، وتوفير بيئة عمل مستقرة ومزدهرة.

إن تبني المؤسسات الاقتصادية لآليات التمويل الإسلامي يمكن أن يفتح آفاقاً جديدة للنمو والابتكار، ويعزز من قدرتها على مواجهة التحديات المالية والاقتصادية بفعالية. وبهذا، يمكننا القول أن التمويل الإسلامي يمثل خياراً استراتيجياً لبناء مستقبل اقتصادي قوي ومستدام، يساهم في تحقيق التنمية الشاملة والازدهار الاقتصادي.

قائمة المراجع

قائمة المراجع و المصادر:

الكتب بالعربية :

1. القرآن الكريم :
- * سورة البقرة الآية 278.
- * سورة التوبة الآية 34-35.
- * سورة ص الآية 24.
2. الأحاديث :
- * صحيح البخاري " باب المزارعة بالشطرنج ونحوه. رقم: 2328
- * ابن تيمية" مجموع الفتاوى" تحقيق عبدالرحمان محمد قاسم النجدي. الرياض مكتبة ابن تيمية. 97/29
3. هداية في شرح بداية المبتدي المؤلف: علي بن أبي بكر بن عبد الجليل الفرغاني المرغيناني، أبو الحسن برهان الدين (ت ٥٩٣هـ) المحقق: طلال يوسف الناشر: دار احياء التراث العربي - بيروت. ج3.
4. التوضيح لشرح الجامع الصحيح. ابن الملقن - عمر بن علي بن أحمد الأنصاري. كتاب البيوع. باب من باع أجرا. جزء 14. (2270 فتح: 4\417).
5. ابن منظور.(1956). لسان العرب. دار صادر. ج14.
6. ابن نجيم زين الدين.(1997). البحر الرائق شرح كنز الدقائق. ط1. دار الكتب العلمية. بيروت. لبنان.
7. الخطيب محمد الشربيني.(1995). الإقناع في حل الألفاظ أبي شجاع. دارا الفكر. بيروت. ج2.
8. حشيش عادل أحمد.(2009). تاريخ الفكر الإقتصادي. دار النهضة العربية. بيروت. لبنان.
9. سليمان ناصر، تقديم د عبدالمجيد قدي.(2002). تطوير صيغ التمويل قصير الأجل للبنوك الإسلامية. ط1. نشر جمعية التراث. القرارة. غرداية. الجزائر.
10. شابرا. محمدعمر.(1990). نحو نظام نقدي عادل. دار البشير للنشر والتوزيع. ط2. عمان.
11. طارق عبدالعال حماد.(2000). التقييم تقدير قيمة البنك لأغراض الاندماج أو الخصخصة. الدارالجامعية. الإسكندرية. مصر.
12. عبدالرزاق رحيم جدي.(1998). المصارف الإسلامية بين النظرية و التطبيق. ط1. دار أسامة للنشر. عمان.
13. عزيزفخري حسين.(1993). ندرة صيغ تمويل التنمية في الإسلام. المعهد الإسلامي للبحوث و التدريب. السودان.
14. عاشور عبدالجواد عبدالحميد.(1990). البديل الإسلامي للفوائد المصرفية الربوية. دار النهضة العربية. بني سويف. مصر.
15. عبدالله بن أحمد ابن قدامة المقدسي.(1985). المغني في فقه الإمام أحمد ابن حنبل الشيباني. دار الفكر .بيروت. ج5.
16. منذر فحف.(2004). التمويل في الاقتصاد الإسلامي. البنك الإسلامي للتنمية المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب. بحث تحليلي. ط3. جدة. السعودية.
17. منذر فحف.(2011). أساسيات التمويل الإسلامي. الأكاديمية العالمية للبحوث الشرعية. ماليزيا.
18. محمد بن أحمد بن محمد. تحقيق عبداللطيف حسن عبدالرحمن.(2000). شرح مادة الفاسي. دار الكتب العلمية. بيروت. ج2.
19. نزيه حماد.(1992). معجم المصطلحات الإقتصادية في لغة الفقهاء. ط1. المعهد العالمي للفكر الإسلامي.

• الكتب باللغة الأجنبية :

20. Mouchout C.(1994).Les theories de la valeur.EdEconomica.paris.
21. Laurie E.paalberg and james L perry.(2007)Values Management Aligning values and OrganizationGoale.

• المجالات :

22. البنك الإسلامي للتنمية (إدارة البحوث). (1988). التمويل بالمشاركة. الرسالة للطباعة والنشر. جدة. السعودية.
23. العربي كلالي. (2024). مقاصد عقود المشاركة الزراعية وإمكانية تطبيقها. مجلة بحوث وتطبيقات في المالية الإسلامية. المجلد 8. العدد 1.
24. العراي مصطفى وقدي عبد المجيد. (2016). ضوابط وآليات تحقيق الاستقرار المالي للتمويل الإسلامي. مجلة اقتصاد الجديد. المجلد 2 العدد 15.
25. بن نذير نصر الدين. (2011). الأهمية الاقتصادية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة. مجلة الإبداع. المجلد 1. العدد 1.
26. بن سالم سعيدية وبوحرر حكيم. (2021). تحديات منظومة التمويل المصرفية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة. مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية. المجلد 05. العدد 1.
27. خطاب كمال توفيق محمد. (2003). "المشاركة المتناقصة كأداة من أدوات التمويل الإسلامي". مجلة دراسات إقتصادية إسلامية. المجلد 10. العدد 2.
28. خليفة الحاج (2019). أثر النمو والحجم على ربحية المؤسسات الاقتصادية دراسة قياسية. مجلة الاستراتيجية والتنمية. المجلد 9. العدد 3.
29. رفيق قدو. (2023). دور التمويل الإسلامي في تحسين الأداء المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة. مجلة التمويل والاستثمار والتنمية المستدامة. المجلد 8 العدد 2.
30. صدوق غريسيوبوشخي محمد رضا. (2019). دور التمويل المصرفي الإسلامي في تطور المنظمات الاقتصادية. مجلة آفاق للعلوم. جامعة الجلفة. المجلد 4.
31. عز الدين محمد العمري، أرنان حسان وهبة الله زكرياء. (2022). صيغة الإجارة كأداة من أدوات التمويل الشرعي للشركات الصناعية في ليبيا دراسة حالة مصرف التنمية الصناعية في ليبيا. المجلة الدولية للدراسات الإسلامية. المجلد 28. العدد 1.
32. محمد خثير وأسماء مرايمي. (2017). العلاقة التفاعلية بين جودة الخدمة ورضا زبون المؤسسة. مجلة الريادة لاقتصاديات الاعمال. المجلد 3. العدد 4.
33. محمد الأمين دهوم وأحمد يوسف. (2021). مساهمة المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات في تحقيق الرفاهية للمجتمع: دراس حال شركة CISCO وشركة Intel وشركة المراعي. مجلة الاقتصاديات المالية والبنكية وإدارة الأعمال. المجلد 10. العدد 1.
34. هيئة المحاسبة و المراجعة للمؤسسات المالية و الإسلامية. المعايير الشرعية.

الأطروحات و الرسائل :

35. السويسي هوارى. (2008). تقييم المؤسسة و دوره في إتخاذ القرار في إطار التحولات الإقتصادية بالجزائر. أطروحة دكتوراه في علوم التسيير. جامعة الجزائر.
36. بلال سباع. (2024). تحليل وقياس العلاقة بين الرفعة المالية والقيمة الاقتصادية المضافة في ظل تباين حجم المؤسسة. مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه. جامعة قلمة.

37. بن قيراط عبدالعزيز.(2008).إدارة الموارد البشرية و خلق القيمة.مذكرة ماجستير غير منشورة تخصص إقتصاد تطبيقي و تسيير المنظمات. كلية العلوم الإقتصادية و علوم التسيير.جامعة العقيد الحاج لخضر.باتنة .
38. رزقي محمد.(2008).أثر القرارات المالية على قيمة المؤسسة الإقتصادية.مذكرة ماجستير في العلوم الإقتصادية.جامعة محمد خيضر .بسكرة.
39. سليم موساوي.(2015). مدى مساهمة صيغ التمويل الإسلامي في تحقيق الاستقرار النقدي. مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه.جامعة الجزائر 3.
40. مطهري كمال. (2011). دراسة مقارنة بين البنوك الإسلامية والتقليدية في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. مذكرة تخرج انيل شهادة الماجستير في الاقتصاد. جامعة وهران.
41. وائل محمد عبد الله عربيات. (2003). عقد الاستصناع في الفقه الإسلامي ومدى الاستقادة منها في المؤسسات الاقتصادية. رسالة لمتطلبات الحصول على شهادة الدكتوراه. كلية الدراسات العليا. جامعة الأردن.
- الملتقيات والندوات :
42. بربري محمد الأمين. (2017). دور البنوك إسلامية في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.مداخلة مقدمة للملتقى الوطني حول إشكالية استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. جامعة الوادي.
- مواقع الأنترنت:
43. حسين عبد المطلب الأعرج. (2011). تفعيل دور التمويل الإسلامي في تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة.متاحة في: https://papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm?abstract_id=1951454
44. تقرير البنك المركزي 2020-2022 الصادر في سبتمبر 2023.
45. تقرير بنك السلام.(2019).
46. تقرير بنك السلام.(2020).
47. تقرير بنك السلام.(2021).
48. Hicham sadok et autres.(2014).la perception du capital immatériel par le marché financier marocain.workingpapersfromdepartment of research.ipag business school.econ papers.n°314.
49. <http://econpapers.repec.org/paper/ipgwpaper/2014-314.htm>
50. <http://www.alsalamalgeria.com/ar/page/list-11-0-11.html>